الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: تدقيق محاسبي

بعنوان:

مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي الجديد SCF

إعداد الطالب:
سعداني محمد البشير

إشراف الأستاذ:
جديدي موسى

الموسم الجامعي:2013/2012

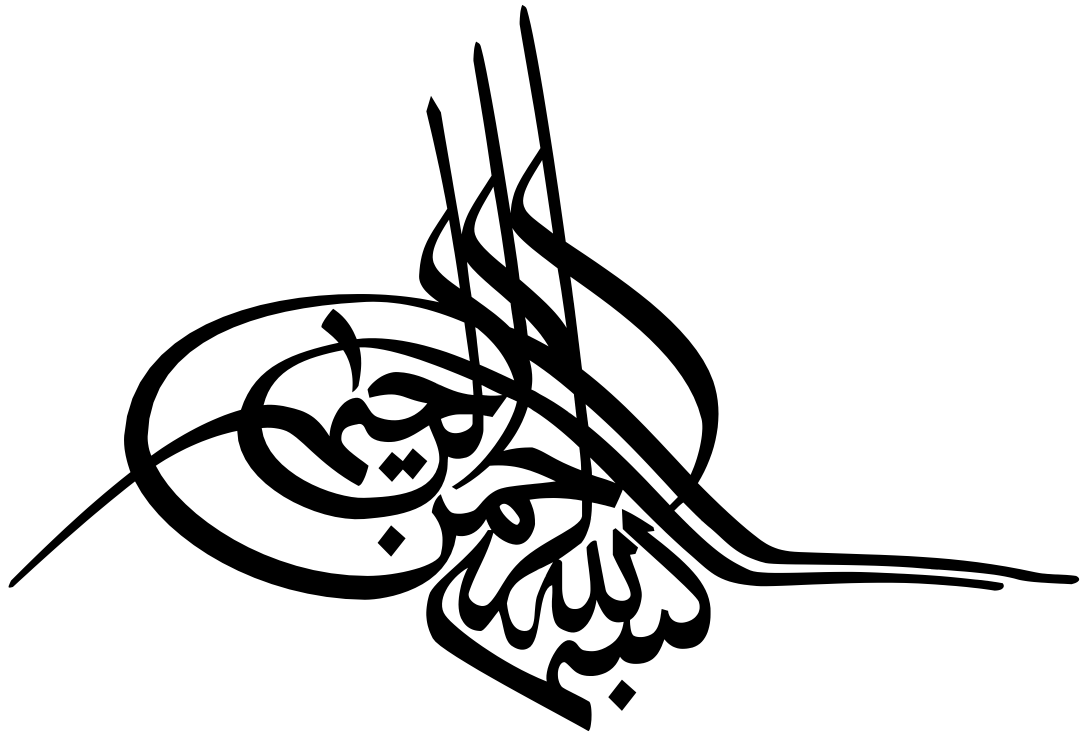

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

المجادلة الآية 11

صدق الله العظيم

كلمة شكر

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

وأخص بالتقدير والشكر

الأستاذ : جديدي موسى

الذي نقول له بشرك قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة ونرودنا

بالإرشادات اللازمة لإتمام هذا البحث

الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا .

"كن عالما . . فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي

وأمي العزيزين حفظهما الله

وإلى إخواتي الأعزاء

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي ، زملائي

وأصدقائي الأعزاء .

وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل

محمد البشير

ملخص

تتمحور إشكالية هذه المذكرة في محاولة إبراز مدى فعالية المراجعة المالية في الجزائر في ظل تبني النظام المحاسبي المالي والذي يعتمد في طرحه أساسا على معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير الإبلاغ المالي IFRS، ولأن الانتقال إلى النظام الجديد ستخضع مخرجاته (القوائم المالية الجديدة) لمراجعة قانونية إلزامية، فإن بيت القصيد يكمن في طبيعة المراجعة المالية الجديدة والتحديات الجديدة التي ستواجه أصحاب المهنة من خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات، خصوصاً ونحن نتكلم عن بيئة المراجعة في الجزائر، التي شهدت إصلاحات في منظومة المحاسبة والمراجعة ، مما يطرح إشكالية مدى نجاعة وفعالية المراجعة المالية في ظل هذه البيئة الجديدة، ومدى تأثرها بهذا الإصلاح، .ولمعالجة هذه الإشكالية إقتضى البحث دراسة نظرية للمراجعة المالية والنظام المحاسبي المالي ودراسة ميدانية متمثلة في إستبيان موجه لمحافظي الحسابات وخبراء المحاسبة.

الكلمات المفتاحية : المراجعة المالية ، النظام المحاسبي المالي ، القانون 10-01 .

Résumé

cette note problématique liée à une tentative de mettre l'accent sur l'efficacité de l'audit financier de l'Algérie à l'adoption du Système de comptabilité financière, qui dépend essentiellement de se poser sur les normes comptables internationales IAS Établissement de rapports financiers et des normes IFRS, parce que passer au système nouveau sera soumis au sur les listes (financement nouvelles) audit juridique obligatoire, la maison question réside dans la nature de la vérification des comptes financiers nouveaux et aux nouveaux défis qui attendent les experts-comptables professionnels, des gouverneurs des comptes, en particulier nous parlons d' un environnement vérifiés de l'Algérie, qui a connu une réforme du système comptable et de vérification , ce qui pose problème la validité et l'efficacité Vérification des comptes dans ces conditions nouvelles, et affecté à cette réforme . Pour remédier à cette problématique nécessaire une étude théorique de vérification financière et le système comptable financier ainsi qu'une étude sur le terrain demeure à un questionnaire aux comptes et des experts comptables.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء.....

كلمة شكر .....

ملخص..... **IV**

فهرس عام ..... **VII**

قائمة الجداول ..... **X**

قائمة الأشكال ..... **XI**

قائمة الرموز والإختصارات ..... **XII**

مقدمة عامة ..... أ- و

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المراجعة المالية

مقدمة الفصل **08**

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المراجعة 09

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول المراجعة وتطورها..... 09

المطلب الثاني :مفاهيم المراجعة وأهدافها..... 11

المطلب الثالث : أنـواع المراجعة 15

المطلب الرابع : معايير المراجعة وفروضها..... 19

المبحث الثاني : المراجعة المالية **23**

المطلب الأول : ماهية المراجعة المالية 23

المطلب الثاني : انواع المراجعة المالية 26

المطلب الثالث: أهداف المراجعة المالية..... 28

المطلب الرابع : الوسائل المستعملة في المراجعة.....29

المبحث الثالث : واقع المراجعة المالية في الجزائر..... **31**

المطلب الأول : المراجعة المالية في الجزائر.....31

المطلب الثاني : محددات إطار المراجعة المالية.....33

المطلب الثالث : الإطار العملي للمراجعة المالية.....36

المطلب الرابع: الإطار المرجعي للمراجعة المالية.....41

خاتمة الفصل 45

الفصل الثاني: واقع المراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل **47**

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي **48**

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي..... 48

المطلب الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي 53

المطلب الثالث: الإطار العلمي والعملي للنظام المحاسبي المالي الجديد..... 59

المبحث الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر..... **63**

المطلب الأول: تأثير المرجعية المحاسبية الجديدة على مهنة المراجعة الخارجية 63

المطلب الثاني: أثار التطبيق الإلزامي للنظام المحاسبي ومسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي..... 66

المطلب الثالث: أثر النظام المحاسبي كنظام إعلام آلي على مهنة محافظ الحسابات..... 68

المطلب الرابع: أثر النظام المحاسبي على القوائم المالية..... 71

المبحث الثالث: أثر النظام المحاسبي المالي في إصلاح قانون مهنة المراجعة..... **72**

المطلب الأول: قانون المهنة قبل ظهور النظام المحاسبي المالي SCF 72

المطلب الثاني: عرض القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات 75
والمحاسب المعتمد..... 75

المطلب الثالث: أهم الإختلافات بين القانونيين 91-08 و10-01..... **78**

خاتمة الفصل..... **81**

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل..... **83**

المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية..... **84**

المطلب الأول : أدوات الدراسة..... 84

المطلب الثاني : تحضير الاستبيان..... 86

المطلب الثالث : مجتمع الدراسة وحدودها..... 89

المطلب الرابع: المعلومات الشخصية لأفراد العينة..... 90

المبحث الثاني : تحليل نتائج الإستبيان..... **94**

المطلب الأول : دراسة تحليلية لواقع المراجعة المالية في الجزائر..... 94

المطلب الثاني : دراسة تحليلية للمراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي 99

المطلب الثالث : دراسة تحليلية لقانون مهنة المراجعة في ظل المرجعية المحاسبية الجديد.....105
خاتمة الفصل 110
خاتمة عامة.....**112**
قائمة المراجع **118**
الملاحق ....

قائمة الجـداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	التطور التاريخي للمراجعة	10
2	يوضح الفروق بين المراجعة الخارجية والداخلية	18
3	مقارنة بين أنواع المراجعة المالية	27
4	يوضح أهم الإختلافات بين القانون 91-08 والقانون 10-	78
5	الإحصائيات الخاصة بالاستمارات الصالحة للدراسة	89
6	توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	90
7	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	91
8	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	92
9	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	93
10	توزيع أفراد العينة حسب الولاية	94
11	يوضح تكرارات ونسب إجابات العينة على عبارات المحور الأول	96
12	يوضح الوسيط والإنحراف المعياري والتبيان لعبارات المحور الأول	99
13	يوضح تكرارات ونسب إجابات العينة على المحور الثاني	100
14	جدول يوضح الانحراف المعياري والوسيط الحسابي لإجابات المحور الثاني	105
15	يوضح تكرارات ونسب إجابات العينة على عبارات المحور الثالث	106
16	جدول يوظح الأنحراف المعياري والوسيط الحسابي لإجابات المحور الثاني	109

قائمة الأشكـال

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
1	أهداف محافظ الحسابات والخبير المحاسب	32
2	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية	91
3	يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	92
4	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	93
5	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	93
6	توزيع أفراد العينة حسب الولاية	94
7	نتائج عملية الاستقصاء التي أجريت على أفراد العينة للمحور الاول	95
8	نتائج عملية الاستقصاء التي أجريت على أفراد العينة للمحور الأول	99
9	نتائج عملية الاستقصاء التي أجريت على أفراد العينة للمحور الثالث	107

قائمة الرموز والإختصارات

الرمز	الدلالة الأجنبية	الدلالة العربية
OECCA	Ordre des experts comptables et commissaire aux comptes et comptable agrée	التنظيم الفرنسي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants.	للمحاسبين الأمريكي المعهد القانونيين
GAAS	Generally Accepted Auditing Standards .	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
PCG	Plan Comptable General	المخطط المحاسبي العام
FASB	*Financial Accounting Standards Board*	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAPC	International auditor public corporation	اللجنة الدولية لممارسة المراجعة
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
ISA	International standards auditor	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SPSS	Statistical Package For Social Sciences	الإحصائي التحليل برنامج للعلوم الاجتماعية

مقدمة عامة

تمهيد

في ظل الحركة الإقتصادية العالمية المتنامية والمتزايدة ، وظهور التكتلات الإقتصادية الدولية نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي غيرت إقتصاديات القرن الواحد والعشرين ، وذلك لرغبة متخذي القرار في البحث عن معلومات لتعديل أوضاعهم بما يكفل تعظيم مكاسبهم وتقليل تكاليفهم إلى حد أدنى ، و أدرك أصحاب الحاجة الاقتصادية في المؤسسات أن المراجعة هي الوسيلة القادرة على تلبية رغباتهم ، وفي ظل زيادة الالتزامات القانونية على المؤسسات يسعى المالكون إلى فرض الرقابة للحفاظ على أموالهم وإلتزاماتهم المالية المختلفة عن طريق المراجعة المالية التي تهدف إلى إضفاء الثقة في البيانات المالية للأحداث الإقتصادية التي قامت بها المؤسسة ، وتأكيد صدق حقيقة مركزها المالي ، وللحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي على الواقع الفعلي للمؤسسة لابد من عملية مراجعة سابقة ، يقوم بها مراجع خارجي مستقل لإبداء رأي حول مدى صحة وسلامة عناصر القوائم المالية الختامية للمؤسسة ، مما يتيح لأصحاب القرار بناء خطط إستراتيجية مستقبلية على ضوء وضعيتها المالية ، لأجل هذا دأبت مختلف دول العالم إلى تأهيل المراجعة بما يوائم الحاجة المتوخاة منها .

وللحديث عن الواقع الجزائري ، والتي كغيرها من الدول ليست بمنأى عما يحدث خارج حدودها ، في ظل إلتزاماتها الدولية خصوصا مع إبرامها لعدة اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و تقدم خطوات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، كل هذا كان كفيلا بحذوها على خطى جل الدول المتقدمة ، فكانت بوادر هذا التوجه بإقدام السلطات على تعديل وإصلاح المنظومة المحاسبية ، وتخليها على المخطط المحاسبي الوطني PCN وعدم ملائمته للواقع الحالي وكثرة النقائص التي فيه ، أضف إلى ذلك عدم مسايرته للواقع الجديد الناتج عن الإصلاحات الإقتصادية ، فبعد صدور القانون رقم 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي SCF وبدأ تطبيقه مطلع جانفي 2010 بناء على التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 على أمل أن تصبح المحاسبة المالية في الجزائر ذات بعد دولي ، وبعد ثلاث سنوات ونصف من تطبيقه في البيئة المحاسبية الوطنية طفت على الواجهة عدة إنعكاسات خلفتها المرجعية المحاسبية الجديدة ، لاسيما على مهنة المراجعة ، فالدارس لعملي مهنة المراجعة والمحاسبة يدرك يقينا حجم ونوع التكامل والترابط الموجود بين المهنتين بالرغم من كونهما مستقلين، حيث أن عمل المراجع ينطوي في تقديم الرأي والمصادقة على عمل المحاسب أضف الى ذلك أن المادة الخام للمراجعة هي المنتوج النهائي للمحاسبة ومخرجاتها المتمثلة في القوائم المالية ، فلقد إنعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في إعادة تنظيم وهيكلة مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر وهو ما تجسد في القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات

والمحاسب المعتمد ، بما يرقى إلى مستوى دولي في ظل رغبة الجزائر في تبني المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة .

رغم كل الجهود التي تسعى إليها الدولة يبقى حال الواقع الجزائري لمهنة المراجعة المالية والمهن المحاسبية لم يرقى إلى مستويات دولية ، نظرا لضعف دور البورصة وعدم الإنخراط الفاعل في الفضاءات الدولية الاقتصادية والتنشيط المتزايد للحياة الاقتصادية ، إذ يبقى دور المراجعة في الجزائر على أداء الواجب القانوني فقط وهذا بشهادة خبراء المهنة ، صارفين النظر على الجوانب الاقتصادية الاخرى التي للمراجعة بصمة فعالة فيها .

1. طرح الإشكالية :

بعد هذه القراءة في الواقع الجزائري الذي شهد إصلاحات في مهنة المراجعة والمنظومة المحاسبية يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي لإشكالية الدراسة :

ما هو أثر تبني الجزائر للنظام المحاسبي الماليSCF على فعالية المراجعة المالية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ، يمكن تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهية المراجعة المالية ؟ وواقعها في الجزائر ؟
- ما هي أفاق وأبعاد المراجعة المالية في الجزائر ؟
- ما هو النظام المحاسبي المالي الجديد ؟ وما علاقته بالمراجعة المالية ؟
- كيف يمكن أن تتأثر المراجعة المالية في الجزائر بالنظام المحاسبي المالي الجديد ؟

2. فرضيات البحث :

جاءت الفرضيات الخاصة بهذا البحث على النحو التالي :

- تعتبر المراجعة المالية فحص إنتقادي يقوم به مهنى مستقل عن المؤسسة وتهدف إلى إبداء الرأي في القوائم المالية والكشف على الصورة الصادقة لنتائج السنة المالية .
- يتوقف نجاح المراجعة المالية في الجزائر على فهم المحددات والفروض النظرية التي تقوم عليها.
- تبني النظام المحاسبي المالي ساهم في فعالية المراجعة المالية في الجزائر .
- تأثرت مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر بإصلاح المنظومة المحاسبية.
- يعتبر إصدار القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمعتمد نتيجة تبني النظام المحاسبي المالي .

3. تحديد إطار البحث

فرضت ظاهرة العولمة جملة من القضايا التي ينبغي أن تستحضر في تناول القضايا الوطنية، إذ اتفق الجميع على أن إرساء أي إطار لابد أن يأخذ في الحسبان المتغيرات الدولية، ففي ظل هذا تناولت الدراسة المراجعة المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي بإعتبارها وسيلة أساسية في بث الثقة في المعلومات المالية المعبر عنها، خاصة في ظل تفعيل دور البورصة والإنفتاح على الفضاءات الدولية وانفصال الملكية عن التسيير، لهذا حددنا إطار الدراسة في العنصرين الآتيين :

- **حدود مكانية** : ترتبط هذه الدراسة في الواقع الجزائري في ظل محدودية الدراسات المتعلقة بالمراجعة المالية ومدى تأثرها بالمرجعية المحاسبية الجديدة المتمثلة في النظام المحاسبي المالي الجديد.
- **حدود زمنية** : تحدد الإطار الزمني للدراسة بعد تقصي تاريخ المراجعة عموما ، كأقصى حد تاريخي وهو سنة 1991 التي طبق فيها القانون رقم 91-08 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب والمحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، وحتى يومنا هذا مرورا بأبرز الأحداث التي مست جوانب الموضوع .

4. أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب إختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الاعتبارات ، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي ، فالاعتبارات الذاتية ارتبطت برغبة الباحث وميوله في دراسة جوانب هذا الموضوع وإهتمامه بعمل محافظ الحسابات اعتبارات موضوعية تكمن في الاطلاع على واقع المراجعة المالية في الجزائر والإطار العام المنظم لها في ظل تبني النظام المحاسبي المالي الجديد ، ودراسة الأثر والتأثر بينهما ، مع الاعتماد فيذلك على مجموعة من أراء أصحاب المهنة ، اضف الى ذلك تناسب الموضوع مع طبيعة التخصص " تدقيق محاسبي " .

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في طبيعة الأهداف المتوخاة منها وأكثر من ذلك تزامنها مع حداثة تطبيق النظام المحاسبي المالي، و بروز القانون الجديد المتعلق بتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من محتوى اشكاليتها، كونها تدرس مدى تأثر مهنتين مستقلتين متكاملتين مع بعضهما في ضوء تغير أحدهما ألا و هو المحاسبة كونها المبادرة لعملية الإصلاح.

6. أهداف الدراسة

- محاولة تشخيص الواقع المهني للمراجعة المالية في الجزائر وأهم القوانين المنظمة لها ؛
- مستقبل المهنة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة ؛
- إبراز أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مضي ثلاث سنوات ونصف عل المراجعة المالية .

7. المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة

تستدعي طبيعة البحث استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الإقتصادية، لهذا يكون المنهج وصفيا في بعض الأجزاء المرتبطة بالتأصيل العلمي للمراجعة المالية وتاريخيا في الاجزاء المرتبطة بالتطور التاريخي للمراجعة وتحليليا في الجوانب المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي .

واستعمل في جمع بيانات الموضوع المقابلات الشخصية مع ذوي الخبرة في الموضوع ، كما يستعمل الباحث إستمارات للاستقصاء تقدم للعينة المختارة كأداة بحث ، ومداخلات الملتقيات الاقتصادية .

8. الدراسات السابقة للموضوع

نشير إلى أنه وفي حدود علمنا وإطلاعنا على ما أجري من دراسات، تم تناول هذا الموضوع في الرسائل الآتية :

– **دراسة كمال زواق : المراجعة الخارجية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الجزائر 3 سنة 2009–2010 تهدف هذه الدارسة إلى معرفة التصورات المستقبلية لمدى تأُثر مهنة المراجعة الخارجية، معاييرها، ونماذج تقاريرها بالخيار الجزائري القاضي بتبني النظام المحاسبي المالي (SCF).

– **دراسة مسعود صديقي : نحو اطار متكامل للمراجعة المالية على ضوء التجارب الدولية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط الإقتصادي، جامعة الجزائر سنة 2004 ، تتبلور إشكالية هذه الاطروحة في محاولة إرساء إطار مرجعي للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، يسمح بضبط الممارسة الميدانية للمراجعين ويكفل تلبية الإحتياجات المعبر عنها من قبل الأطراف المختلفة، إقتضى البحث دراسة المعالم النظرية الداعمة لتأسيس إطار نظري للمراجعة في ظل تكامل أنواعها، لتلبية الإحتياجات المعبر عنها ثم الوقوف على مدى إمكانية توليد معلومات ذات مصداقية من قبل النظام المحاسبي في ظل قصوره على قياس بعض الظواهر الإقتصادية والمالية.

– **دراسة صالحي بوعلام : أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني النظام المحاسبي المالي** رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الجزائر 3 سنة 2010 ، تهدف هذه الدراسة الى استعراض المخطط المحاسبي الوطني والمبادئ التي يقوم عليها ومحاولة تقييمه واستخراج نقائصه ومواطن القصور فيه، وإبراز ملامح النظام المحاسبي المالي، بعرض الظروف التي جاء فيها هذا النظام، أهميته، بنيته ثم محاولة إبراز مدى توافقه من عدمه مع المعايير المحاسبية الدولية .

9. صعوبات الدراسة

في هذا الصدد لا يسعني إلا أن أقول":اللّهم لا سهل إلاّ ما جعلته سهلا، وأنت تجعل الحَزنَ إن شئت سهلاً"، وهذه الدراسة مثلها مثل باقي الدراسات تعتريها بعض اُلمعوقات، من قلة للدراسات الأكاديمية المتخصصة في الموضوع، أو ربما قلة المراجع، إلى ما غيرها من المشاكل التي قد تعتري أي طالب أو باحث، غير أن الذي تأسف له الطالب هو التجاوب السلبي مع قائمة الاستقصاء ومن بعض أفراد العينة وهذا بالرغم من المستوى العلمي و المهني الحائزين عليه، وهم من أكثر فئات المجتمع تأثراً بمستجدات بيئة المحاسبة والمراجعة .

10. خطة وهيكل البحث

بغية إعداد أفضل وأمثل للبحث، وإعطاء معالجة شافية وكافية لإشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول تسبقها مقدمة عامة شاملة لموضوع الدراسة وتعقبها خاتمة عامة جامعة وملخصة لمحتوى الدراسة مع اختبار للفرضيات التي وردت في المقدمة العامة، ثم عر ض لبعض التوصيات التي قد تكون مفيدة بناءاً على النتائج المتوصل إليها.

يتناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول المراجعة المالية بدأ بمفاهيم حول المراجعة عموما ، أنواعها وأهميتها وأهدافها ومعاييرها وفروضها ، ثم تحديد لإطار مفاهيم المراجعة المالية في الجزائر وعلاقتها بالمراجعة الداخلية ومراجعة العمليات وأنواعها ثم التطرق لواقع المراجعة المالية في الجزائر .

بينما حدد الفصل الثاني من البحث لدراسة واقع المراجعة المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ، حيث تم التطرق للنظام المحاسبي المالي الجزائر من وأهم المراسيم والتعليمات التي صدرت فيه ثم دراسة أثر النظام المحاسبي على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر ، كما تضمن الفصل مبحث حول أثر النظام المحاسبي في تعديل قانون مهنة المراجعة الخارجية وتم معالجته عن طريق دراسة القانون 91-08 والقانون الجديد 10-01 ثم دراسة الفرق بينهما وإستنتاج أهم الأسباب التي أدت للتعديل .

والفصل الثالث والأخير حدد للدراسة الميدانية لإسقاط الجوانب النظرية للموضوع على أرض الواقع وذلك عن طريق توزيع إستمارة إستبان على خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات في بعض ولايات الوطن ، حيث قسم إلى ثلاث محاور للدرسة تضمن الأول واقع المراجعة المالية أما الثاني المراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد ، والأخير حول قانون مهنة المراجعة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة وفي أخر الدراسة الميدانية قدمت مجموعة من الإستنتاجات .

الفصل الأول:

مفاهيم عـامة حـول المراجعة المـالية

مقدمة الفصل

تحظى المراجعة بأهمية بالغة في جميع أنحاء العالم، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية وقدرتها على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية في مختلف أنشطتهم الاستثمارية، ولعل أبرز أسباب تطورها و خروجها كنشاط رئيسي لا يمكن الاستغناء عنه، هو زيادة الحاجة إليها والى خدماتها التي يقدمها المراجع، فهدفها يتمثل في التحقيق في صحة ومصداقية البيانات المالية والمحاسبية لمختلف المؤسسات ومدى تمثيلها لحقيقة المركز المالي، فالمراجعة كغيرها من العلوم لها فرضيات ومبادئ و أساسيات و معايير تقوم عليها لتلبية الغرض الذي وجدت من أجله .

تعتبر المراجعة المالية جزء من المراجعة بشكل عام وأحد أنواعها، إذ هي عملية إنتقادية للقوائم المالية من خلال فحص جميع السجلات والدفاتر المحاسبية، التي قامت بها المؤسسة خلال نشاطها، بغية اكتشاف مدى مطابقتها للواقع الفعلي لها، وإبداء رأي فني محايد حولها .

ولدراسة أكثر تفصيلا فيما سبق، ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كالأتي :

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول المراجعة

المبحث الثاني : الـمراجــعة الـمالـــــــية

المبحث الثالث : واقع المراجعة المالية في الجزائر

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المراجعة

إن الوصول إلى مفهوم دقيق للمراجعة يقتضي استعراض كافة مراحل المراجعة، منذ بداية نشأتها التاريخية ومروراً بكافة الفترات الزمنية التي مرت بها، ثم نستعرض أهم التعاريف لها والأهداف المتوخاة تحقيقها منها والوصول الى رأي فني محايد يدعم القرارات الإستراتيجية للمؤسسة.

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول المراجعة وتطورها

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الاخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو اصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، فحسب خالد أمين[1] فإن المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء، بالتالي صحتها ،المراجعة "AUDIT" مشتقة من الكلمة اللاتينية " AUDIRE"، ومعناها يستمع [2].

حيث أن قدامى المصريين كانوا يقومون بتعيين شخصين لتسجيل الأموال الاميرية الواردة، ويقوم شخص أخر بعملية التدقيق لما قام به هؤلاء الأشخاص من التسجيل، كما كان قدامى اليونان يعينون موظف للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التسجيل، أما الرومان فقاموا بوضع نظام يفصل بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات .

وكان أول مما ذكرنا أي قبل المصريين واليونان والرومان قد كان هناك دور للتدقيق على مطلع نور نبي الله يوسف عليه السلام لما كان أمينا على خزائن مصر[3].

إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف الموخاة منها من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التى عرفتها

حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص [4].

---

[1] - خالد أمين ، **علم تدقيق الحسابات** ، الناحية النظرية ، مطبعة الاتحاد ، عمان ، 1980 ، ص 05 .

[2] – خالد أمين ، **علم تدقيق الحسابات** ، دار وائل ، الطبعة الأولى ، عمان ، الاردن ، 2000، ص 18 .

[3] – غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، طبعة الأولى ، 2006 ، ص 02.

[4] – محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات ، الاطار النظري والممارسة التطبيقية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 2003 ، ص 07.

ولتعقب التطور التاريخي للمراجعة عبر الزمن، يمكن توضيحها في الجدول التالي

جدول رقم (01) : التطور التاريخي للمراجعة .

المدة	الأمر بالمراجعة	المرجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة .	رجل الدين، كاتب .	معاقبة السراق على إختلاس الأموال، حماية الأموال .
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين .	المحاسب .	منع الغش، ومعاقبة فاعلية، حماية الأصول .
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين .	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني .	تجنب الغش وتأكيد صحة الميزانية .
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين .	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية .
من 1900 إلى 1970 .	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة .	الشهادة على صحة وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية .
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين .	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة .	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة .
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة .	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ضل احترم المعايير ضد الغش العالمي .

Source : LIONEL collins & GERARD valin: Audit et control interne, aspects financiers, opération et Stratégiques, 4eme edition , Dalloze, paris France 1992, p 17.

المطلب الثاني :مفاهيم المراجعة وأهدافها

أولا : تعاريف المراجعة

تعددت مفاهيم المراجعة من باحث إلى اخر وكل حسب تصوراته لكن كل التعاريف تصب في قالب واحد وسنحاول في هذا البند تقديم أهم التعاريف التي قدمت للمراجعة .

عرفها خالد أمين على أنها " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة "[1].

كما عرفتها الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها " عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدّالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل النتائج الى الاطراف المعنية " [2].

و عرفها كل من بونال وجارموند BONNAULT ET GERMOND المراجعة على أنها "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة "[3].

وعرفت منظمة العمل الفرنسية المراجعة على انها " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم "[4].

لم تكتفي المنظمة بالتعريف السابق بل أضافت توضيح ينظر من خلاله للمراجعة من منظورين تبعا للأهداف المتوخاة منها :

- تقدير نوعية المعلومات :أي تشكيل رأي حول المعلومات المنتجة داخل المؤسسة.
- تقدير النجاعة وفعالية النظام المعلوماتي والتنظيم .

---

[1] – خالد أمين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 10.

[2] – الصبان محمد سمير والفيومي محمد ، **المراجعة بين التنظير والتطبيق** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990 ، ص 18.

[3] – محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 9.

[4]- LIONEL. C & GERARD. V : op cit ; p22.

و عرف بوتين المراجعة هي "فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات"[1].

يقصد بالمراجعة فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصا دقيقا حتى يطمئن المراجع من أن التقارير المالية سواء أكانت تقريرا عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقريرا عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية أو أي تقرير أخر يظهر وينطبع فيه صورة واضحة وحقيقية ودقيقة الغرض الذي من أجله أعد هذا التقرير[2] .

من دون أن ننسى تعريف التنظيم الفرنسي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين "OECCA "* بأن المراجعة اختبار يقوم به محترف ذو كفاءة واستقلالية بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية القوائم المالية للمؤسسة.

وتعرف المراجعة على أنها جمع وتقويم أدلة الاثبات والتقرير عن مدى مطابقة المعلومات المتقدمة لمعيار محدد وذلك من قبل محاسب قانوني مستقل ومؤهل[3].

مما سبق يمكن أن نصوغ تعريف شامل للمراجعة كما يلي :

المراجعة هي فحص تقني انتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والسجلات والبيانات ومستندات المؤسسة، يقوم به محترف مستقل بهدف إعطاء رأي فني محايد، يعبر على الصورة الوفية للحالة المالية للمؤسسة .

التعاريف ركزت على النقاط التي تتمحور حولها المراجعة وهي :

- الفحص.
- التحقيق.
- التقرير.

1- الفحص

يقصد به فحص البيانات و السجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة [4].

---

[1] – محمد بوتين ، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ،الجزائر ،2005 ،ص6 .

[2] – عبد الفتاح الصحن ، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1993 ، ص 4.

[3] – حسين احمد دحدوح وحسين يوسف القاضي ، **مراجعة الحسابات المتقدمة** ، الاطار النظري والاجراءات العملية ،الجزء الاول ، دار الثقافة للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2009 ، ص 43.

[4] – محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 11.

* التنظيم الفرنسي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين "**OECCA**"

2- التحقيق

ويقصد بالتحقيق هو إمكانية الحكم على صلاحية الحسابات الختامية كتعبير سليم لنتيجة أعمال المشروع عن مدة مالية وعلى المركز المالي بأنه يعكس صورة سليمة وصحيحة لمركز المشروع المالي في تاريخ نهاية مدة معينة [1].

3- التقرير

يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الاطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجعة وثمرتها .

ثانيا : أهداف المراجعة

إنطلاقا من التطور التاريخي للمراجعة والتعاريف المقدمة لها سلفا يتبين لنا أهداف هذه الاخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة التطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الاطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى، لذلك سنورد الأهداف المتوخاة من المراجعة في النقاط التالية [2] :

1- الوجود التحقق

يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا . حيث أن المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة، فيسعى المراجع إلى التحقيق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات .

2- الملكية والمديونية

تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها، فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى، فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية.

---

[1] – عبد الفتاح الصحن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص5.

[2] – صديقي وطواهر ، **مرجع سبق ذكره** ، 15-18 .

3- الشمولية أو الكمال

بما ان الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الاحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الاساسية التي تمد بصلة إلى الحدث .

4- التقييم والتخصيص

تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهتلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الاعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبإنسجام هذه المبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما .

إن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه أن يتضمن الاتي :

- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش .
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية .
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة الى أخرى .

5- العرض والإفصاح

تسعى الاطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الاخيرة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات، التي أعدت وفقا لمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية .

6- إبـــداء رأي فنـــــي

يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية المعمول الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير، وفي إطار ما تمليه المراجعة القيام بالفحص والتحقق من العناصر التالية :

- التحقق من الاجراءات والطرق المطبقة .
- مراقبة عناصر الاصول .
- مراقبة عناصر الخصوم .
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات .
- التأكد من التسجيل السليم لكل من الاعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة .
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء.
- تقييم الاداء داخل النظام والمؤسسة ككل .

- تقييم الأهداف والتخطيط .
- تقييم الهيكل التنظيمي .

انطلاقا مما سبق ذكره نستطيع أن نقول بأن المراجع يستطيع أن يبدي رأي فني محايد حول الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية .

وفي الاخير نشير إلى أن الأهداف المتوخاة من المراجعة هي إحدى الأهداف الكلية للمؤسسة، إذا ما نجحت المراجعة في تحقيق أهدافها فهي بذلك تسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة .

المطلب الثالث : أنــواع المراجعة

يوجد أنواع متعددة للمراجعة تختلف بإختلاف المعيار الذي ينظر من خلاله إلى المراجعة، لكن هذا التنوع في المراجعة لا يؤثر في جوهر عملية المراجعة، أي أن مفهوم المراجعة والأصول والأسس التي تقوم عليها لا تتغير بتغير المعيار الذي ينظر منه إلى المراجعة، حيث يمكننا تمييز الأنواع التالية للمراجعة [1]:

أولا : من حيث المصدر الذي ينص عليها

تقسم المراجعة من حيث المصدر الذي ينص عليها إلى :

1. **مراجعة قانونية :** وهي مراجعة التي ينص عليها القانون، حيث يلزم القانون عددا من المنشأت بمراجعة حساباتها وأهم هذه المنشأت شركات الاموال .
2. **المراجعة الاختيارية :** هي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وإنما بناء على اتفاق بين الشركاء للقيام بها بواسطة مراجع خارجي .

ثانيا : من حيث حجم الاختبارات

1. مراجعة شاملة : يقصد بها المراجعة التي تشمل جميع الاعمال التي تمت خلال السنة المالية، لذا يجب فحص جميع البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من عدالة القوائم المالية، ومدى تمثيلها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، إلا أن هذا النوع غير ملائم ويعتبر غير إقتصادي لأنه يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من قبل مراجع الحسابات .

2. المراجعة الإختبارية : يستند هذا النوع عل الإختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة "العينة" على كل أو مجموع المفردات " المجتمع" .هذا النوع من المراجع يتجلى في المؤسسات الكبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي تصعب فيها المراجع الشاملة لكل العمليات [2].

---

[1] - حسين القاضي و حسين دحدوح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 50-52 .

[2] – صديقي و طواهر : **مرجع سبق ذكره** ، ص 29.

ثالثا : من حيث مجال أو نطاق المراجعة

يعتبر مجال أو نطاق المراجعة من بين أهم المحددات التي تفرز نوعين من المراجعة وهما :

1. المراجعة الكاملة : في هذا النوع من المراجعة يخول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، إذ يقوم بفحص البيانات والسجلات والقيود المثبتة بقصد إبداء رأي فني محايد حول صحة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ككل .

2. المراجعة الجزئية : تعتبر المراجعة الجزئية من الأنواع الأكثر تطبيقا في المراجعة الخارجية، كأن يوكل إلى مراجع خارجي مراجعة بند معين من مجموع البنود كمراجعة النقدية أو الديون أو الحقوق أو المخزون دون غيرها، وسبب إنتشار هذا النوع يكمن في الشكوك في البند المراد مراجعته سؤاء من الجهة المسيرة أو الشركاء في وجود أخطاء أو غش أو تلاعب يظهر في عدم دقة وصراحة المعلومات الناتجة عن النظام المولد للبند.

تبعا لما سبق، أصبح من الضروري تقييد هذا النوع من المراجعة بالعناصر التالية :

- وجود عقد كتابي يوضح نطاق عملية المراجعة .
- إبراء ذمة المراجع من القصور والإهمال في مراجعة بند لم يعهد إليه.
- حصر مسؤولية المراجع في مجال المراجعة أو في البند المعهود إليه.

رابعا : من حيث توقيت المراجعة

يمكن أن ننظر من هذه الزاوية إلى أنواع المراجعة ونميز نوعين هما [1]:

1. المراجعة المستمرة : يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة وفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا ويستجيب إلى الإمكانات المتاحة، والواقع أن هذا النوع من المراجعة يصلح إلى المؤسسات كبيرة الحجم إذ يصعب في ضلها على المراجعة النهائية من تحقيق الأهداف المنوطة بها .

2. المراجعة النهائية : يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والواقع أن هذا النوع يكون في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل ويستطيع المراجع التحكم في الوضعية في ظل محدودية مدة المراجعة .

---

[1] – صديقي و طواهر : **مرجع سبق ذكره** ، ص 24.

خامسا : من حيث الجهة التي تقوم بالمراجعة

يمكن تقسيم المراجعة من حيث الجهة التي تقوم بالمراجعة الى :

1. **المراجعة الخارجية :** هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية الولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرون، البنوك).
2. **المراجعة الداخلية :** هي نشاط تقويمي مستقل يوجد في داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها كخدمة للمنشأة ذاتها، والمراجع الداخلي هو موظف بالمنشأة التي تخضع أنشطتها للفحص والتقويم، وهو لا يتمتع بالاستقلال الذي يتمتع به المراجع الخارجي، حيث تربطه بإدارة المنشأة علاقة تبعية وظيفية إلا أنه يمكن ان يتخذ بعض الإجراءات لمنح المراجع درجة معينة من الاستقلال، حيث يمكن أن يرفع المراجع الداخلي تقريره مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة [1].

[1] – حسين القاضي و حسين دحدوح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 52.

ونظرا لأهمية المراجعة الخارجية والداخلية نبين في الجدول التالي أهم الفروق بينهما :

جدول رقم(02): يوضح الفروق بين المراجعة الخارجية والداخلية.

معيار التفريق	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
1. الهدف	خدمة الادارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للادارة ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء والانحراف عن السياسات الموضوعية .	خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني بعدالة القوائم المالية، بينما إكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي .
2. نوعية القائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمية للوحدة ويعين بواسطة الادارة .	شخص مهني مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يعين بواسطة الملاك.
3. درجة الاستقلال	يتمتع باستقلال جزئي	يتمتع باستقلال كامل
4. المسؤولية	مسؤول أمام الادارة ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة الى المستويات الادارية العليا .	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية إليهم .
5. نطاق العمل	تحدد الادارة نطاق العمل فمقدار المسؤوليات التي تعهد للمراجعة الداخلية يكون نطاق عملها .	يحدد ذلك أمر التعيين والأعراف السائدة والمعايير المهنية وما تنص عليه القوانين والأنظمة .
6. توقيت المراجعة	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة .	يتم الفحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة من السنة .

المصدر : حسين القاضي وحسين دحدوح، مراجعة الحسابات المتقدمة، الاطار النظري والإجراءات العملية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، جزء الاول، عمان ،2009، ص 53 .

المطلب الرابع : معايير المراجعة وفروضها

أولا : معايير المراجعة

تعتبر معايير المراجع كمقاييس واضحة نستطيع من خلالها تقييم عملية المراجعة والحكم على الجدوى منها[1]، وقد أصدر مجمع المحاسبين الامريكيين (AICPA)* في عام 1939 تسعة معايير للمراجعة أضاف عليها معيارا عاشرا في عام 1954 تحت إسم معايير المراجعة المقبولة عموما (GAAS)*، حيث تم تبويبها في ثلاث مجموعات تغطي الاولى المعايير الشخصية (العامة) التي يجب توفرها في الشخص حتى يتمكن من القيام بخدمات المراجعة طبقا لمستويات الجودة المطلوبة، أما المجموعة الثانية فارتبطت بالعمل الميداني التي يجب أن يلتزم به المراجعون عند أدائهم لخدمات المراجعة، أما المجموعة الثالثة فتعطي متطلبات إبداء الرأي وكتابة التقرير عن القوائم المالية الخاضعة للمراجعة ولذلك سوف نعرض فيما يلي هذه المعايير مقسمة إلى تلك المجموعات الثلاث الرئسية [2].

1 – المعايير العامة أو الشخصية

ترتبط هذه المعايير بالتكوين الشخصي للقائم بعملية المراجعة، ويقصد بها أن الخدمات المهنية ينبغي أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مؤهلين وتوصف على أنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بشكل ملائم، وتعتبر شخصية لأنها تحدد الصفات الشخصية التي ينبغي أن يتحلى بها الشخص الممارس لهذه المهنة، ويندرج تحتها المعايير التالية :

- يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملي في مجال خدمات المراجعة .
- يجب على المراجع أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات العمل .
- يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى، وكذلك عند إعداد تقرير المراجعة .

---

[1] – صديقي و طواهر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 37.

[2] - حسين القاضي و حسين دحدوح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص64 –65 .

*- (AICPA) **American Institute of Certified Public Accountants**.

*- (GAAS) **Generally Accepted Auditing Standards** .

2 – معايير العمل الميداني

تتعلق هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة، وتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى أدلة الاثبات الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المراجعة المرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها عند إستخدام هذه الاجراءات، وتحتوي على ثلاثة معايير وهي :

- يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسبا وكافيا، ويجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين، إن وجدوا بطريقة مناسبة وفعالة .
- يجب دراسة الرقابة الداخلية وتقويمها بشكل مفصل وواف حتى يتمكن المراجع من تقرير مدى الاعتماد عليها، وتحديد نوعية الاختبارات الازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة .
- يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة .

3 – معايير إبداء الرأي (التقرير)

هذه المعايير ترتبط أو تحدد الخطوط العريضة التي يسترشد بها المراجع عند إعداده للتقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالقوائم القوائم المالية الختامية، حيث أنها تعتمد إلى درجة كبيرة عند تطبيقها على التقدير الشخصي، ومن ثم فإن مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية للمراجع الخارجي التي يكتسبها من مزاولته المهنة، ويندرج تحتها أربعة معايير هي :

- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي على ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAS .
- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الخاضعة للمراجعة، قد اختلفت عن المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة .
- يفترض أن القوائم المالية تحتوي على البيانات والإيضاحات كافة التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في التقرير ما يخالف ذلك .
- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع بالقوائم المالية كونها وحدة واحدة .

وفي الاحوال التي لا يمكن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الاشارة الى الاساليب التي أدت إلى ذلك ويجب أن يوضح التقرير في جميع الاحوال، خصائص الخدمة التي يقوم بها المراجع وطبيعتها مع الاشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة .

إن معايير المراجعة بالشكل الذي عرضناه والتي أصدرها مجمع المحاسبية الامريكيين تتصف بالعمومية في معانيها، ولذلك فإنها تمثل الاطار العام الذي يوضح الأساسيات التي يجب أن تتوفر في المراجع وفي خطوات العمل الميداني وفي تقرير إبداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة للمراجعة . وإن تعرض هذه المعايير للمفاهيم الاساسية التي تحكم الأداء المهني في هذا المجال دون التدخل في التفصيلات قد جعل لها قبولا عاما على المستوى الدولي، وأصبح متعارفا عليها بين جمهور المراجعين المهتمين لما تتميز به من مرونة تسمح لهم بإختيار إجراءات المراجعة الملائمة وتطبيقها والتي تتفق مع ظروف كل ارتباط .

ثانيا : فروض المراجعة

تقوم المرجعة على جملة من الفروض يتحدد منها إطار نظري يمكن الرجوع إليه في عمليات المراجعة المختلفة، وأهم فروض المراجعة هي[1] :

- قابلية البيانات للفحص .
- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة .
- خلو القوائم المالية و أية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء وتوطئة.
- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .
- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية .
- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل .
- مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط.

1. قابلية البيانات للفحص

تتمحور المراجعة على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها . ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى .

2. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة

يقوم هذا الفرض عل التبادل في المنافع بين المراجع والإدارة، من خلال إمداد هذه الاخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المراجع بغية اتخاذ على أساسها قرارات صائبة، والعكس كذلك بالنسبة للمراجع بمده بمعلومات يستطيع أن يبدي عل أساسها رأي فني محايد صائب على واقع و حقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة .

---

[1] – صديقي وطواهر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12–15 .

3. خلو القوائم المالية و أية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء وتوطئة

يثير هذا الفرض مسؤولية المراجع عن اكتشاف الاخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية الازمة، وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الاخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير المراجعة المتفق عليها .

4. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء و التلاعبات إن لم نقل حذفها نهائيا، كما يجعل المراجعة اقتصادية وعملية بتبني المراجعة الاختيارية بدلا عن التفصيلية .

5. التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية

يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة إلى المركز المالي والحقيقي لها .

6. العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل

يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة، وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، والعكس صحيح، لذا بات من الضروري على المراجع في الحالة العكسية بدل المزيد من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في الاجراءات ونظام الرقابة الداخلية المفروض.

7. مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط

يقوم المراجع في هذا البند بعمله كمراجع للحسابات، وذلك وفق ما توضحه الاتفاقية المبرمة مابين المؤسسة والمراجع على أن لا تخل هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة وعلى رأسها استقلالية المراجع في عمله، نشير كذلك في إطار المراجعة الداخلية على أن يلتزم المراجع بوظائفه المحددة و أن يسعى إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من العملية .

المبحث الثاني : المراجعة المالية

يتعلق المبحث الثاني بالمراجعة المالية إنطلاقا من مفهومها وعلاقتها بالمراجعة الداخلية ومراجعة العمليات ، وأنواعها القانونية والتعاقدية وأهم أهدافها بالإضافة إلى الوسائل المستعملة في عملية المراجعة

المطلب الأول : ماهية المراجعة المالية

تمتاز المحاسبة عن تقنيات التسيير الحديثة الأخرى بتطبيقها منذ القديم، إذ كانت المؤسسات تقدم أساسا معلومات مالية، في شكل قوائم، حوله نشاطها، يصادق عليها من طرف مختص مستقل باعتماده على أدلة وقرائن يدعم بها رأيه، فعمل المراجع يقتصر على فحص الحسابات ويدلي برأيه حول نوعية القوائم المالية، وكان يطلع في عمله هذا على جل المستندات المبررة إن لم نقل كلها، في حين أثبتت التجربة أن تدقيق كل الوثائق والمراجعة الكاملة يستحال اليوم القيام به في عالم تعقد النشاطات وتنوعها وكبر حجم المؤسسات. فبالإضافة إلى الإرهاق والملل فإن مراجعة كل ما يقدم للمراجع قد تخفي أمورا مهمة للغاية وعليه، ينبغي استعمال تقنيات السبر (techniques de sondage) واختيار عينات ممثلة دراستها دراسة دقيقة، كما ينبغي الاعتماد على نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة موضوع الدارسة، الذي هو مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، وأنه بتقييمه لهذا النظام يمكنه الوقوف على مدى سلامته وبالتالي سلامة النظام المحاسبي والحكم على مجموعة العمليات المسجلة رغم أنه اكتفى بدراسة مفردات العينات فقط.

إن المنظمة الاقتصادية كانت تقدم معلومات مالية حول نشاطاتها مما أدى إلى كون المراجعة كفحص انتقادي للمعلومات المحاسبية البحتة، وترك في الأذهان، إلى اليوم، أن كلمة مراجعة (audit) تعني مراجعة خارجية للحسابات يقوم بها خبير مستقل.

إن كلمة مراجعة (audit) جاءت من كلمة (audite) اللاتينية التي تعني الاستماع (écouter)، وأن المراجعة المالية من الناحية التاريخية قديمة العهد وتعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد، إذ كان من عادات الحكومات الرومانية تعيين مراقبين (questeurs) يتنقلون ويتولون مراقبة حسابات المقاطعات ويقدمون بعد عودتهم النتائج أمام جمعية متكونة من مراجعين، وتبع الرومان في ذلك في قرون لاحقة ملوك آخرون، إذ كان الملك (Charlemagne) بفرنسا يعين محافظين سامين يراقبون إداريي المقاطعات، كما أصدر البرلمان الإنجليزي في عهد (Edouard) الأول مرسوما يسمح للبارونات تعيين مراجعين لفحص الحسابات، يقدمون تقارير حول حقيقتها مع وثيقة تحمل عبارة (probatur).

سبق أن أشرنا إلى تطور المؤسسات الحاصل ابتدأ من منتصف القرن التاسع عشر، وتطور، فيما بعد، لتقنيات التسيير مما أدى إلى تطور كمي ونوعي للمعلومات التي تصدر .حيث ازدادت المعلومات المحاسبية حجما وتعقيدا وظهرت أنواع أخرى من المعلومات سريعة التطور، قيمة ومفيدة إذا تلقت الاهتمام وأحسن استخدامها من طرف صناع القرارات.

إن هذه التطورات أثرت بشكل عميق على منهجية المراجعة المتبعة آنذاك إذ كان المراجع يفحص الحسابات،

حتى بداية القرن (20) فقط ليدلي برأيه حول القوائم المالية .ولم تصبح مراجعة كل الوثائق المبررة وكل العمليات الحاصلة في مؤسسة أمرا ممكنا ولا مجديا .كما لفتت تلك التطورات الانتباه إلى مدى أهمية ودور نظام المراقبة الداخلية في تسهيل مهام المراجع الخارجي .تطورات أدت إلى ظهور نوعين آخرين من المراجعة، المراجعة الداخلية ومراجعة العمليات[1].

أولا: تعريف المراجعة المالية (Audit financier)

تعرف المراجعة المالية على أنها " عملية إنتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية والأدلة المدعمة للتسجيلات المرتبطة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة، وكذا التحقق من مدى مطابقة ناصر هذه القوائم للواقع الفعلي لها، وهي عملية تمكن المراجع من ابداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم الختامية للمؤسسة عن حقيقة المركز المالي لها ومدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها[2].

وضعت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AICPA) تعريفا للمراجعة المالية على أنها " عبارة عن عملية منظمة لتجميع وتقديم أدلة موضوعية للإثبات عن المعاملات المالية ونتائجها للتحقق من مدى توافق هذه المعاملات ونتائجها مع المقاييس الموضوعة لها، ثم توصيل النتائج التي يتم التوصل إليها للطوائف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية التي تنشرها الوحدة محل المراجعة "[3].

المراجعة المالية " هي الفحص الذي ينفذه مهني مستقل وخارجي عن المؤسسة من أجل التصريح برأي حول صحة ومصداقية الحسابات السنوية .فهذه الاخيرة يجب أن تغطي صورة صادقة لنتيجة عمليات السنة المالية الماضية، بالإضافة إلى الحالة المالية لأصول المؤسسة في نهاية السنة المالية، فالمراجعة المالية تهدف إلى المصادقة على الحسابات السنوية للمؤسسة "[4].

كما تعرف على أنها "التحقق الانتقادي المنتظم لأدلة و قرائن الإثبات لما تحويه دفاتر و سجلات المنشأة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق و عدالة التقارير المالية لقراء و مستخدمي هذه التقارير"[5].

ثانيا : العلاقة بين المراجعة المالية والمراجعة الداخلية

يشترط في المراجع المالي الذي يحكم على شرعية وصدق الحسابات وبالتالي يكسبها قوتها القانونية تجاه

---

[1] – محمد بوتين ، **مرجع سبق ذكره** ،ص12 .

[2] – محمد التهامي ومسعود صديقي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 01 .

[3] – طارق عبد العظيم أحمد عبده ، **الاصول العملية والعلمية للمراجعة** ، مكتبة الجامعة بينها ، مصر ، 2012 ، ص 24 .

[4]-Guy Bénédict et René Keravel, **Evaluation du contrôle interne** ; Foucher ; Paris ; 1990 , P07.

[5]-Le Dictionnaire Fiduciaire Comptable , **Erik de la Villeguerin** , 6eme édition , 1997 , p : 158

الغير أن يكون خارجيا عن المؤسسة ولا يربطه بها عقد عمل .أي عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للمراجع الداخلي، أجير يتقاضى أجرة، يدرس الحسابات كميدان من ميادين التسيير، بهدف التحسين .ومهما يكن فإن المراجع الداخلي تابع للإدارة وعليه أن ينال رضاها .بتعبير آخر، تتمثل أوجه الاختلاف على مستويين :

-**الهدف** : إن هدف المراجع المالي هو المصادقة على الحسابات وذلك تلبية لرغبات الغير، وهذا ما لم يستطع فعله المراجع الداخلي .وإذا كان هذا الأخير يولي اهتماما للجانب المالي ونوعية الحسابات فذلك تلبية لرغبة الإدارة لا غير.

-**الموقع** : إن المراجع الداخلي أجير كباقي أجراء المؤسسة الآخرين إلا أن المراجع المالي، بحكم الهدف الذي يسعى إليه، يشترط فيه أن يكون مستقلا تماما وهو دائما خارجي عن المؤسسة التي يراجعها.

ثالثا : العلاقة بين المرجعة المالية ومراجعة العمليات

يظهر الاختلاف بين المراجع المالي ومراجع العمليات في الأهداف .فإذا كان كل منهما يدرس الناحية المالية فإن هدف الأول هو المصادقة عليها حتى يطمئن الغير .أما الثاني فقد يدرس الحسابات ويتأكد من سلامتها بهدف تزويد متخذ القرارات بمعلومات موثوق فيها، ويذهب إلى أبعد من ذلك .وإذا كان كل مراجع يمكن أن يعطي رأيه حول نوعية الحسابات، فإن هذه الأخيرة لا تكتسب قوتها القانونية إلا بعد الحكم عليها بأنها شرعية وصادقة من طرف محترف محايد أي خارجي عن المؤسسة موضوع الدراسة.

لا يمكننا وضع حد فاصل وواضح بين المراجعة المالية ومراجعة العمليات، لكن اختلاف الأهداف التي يرغب كل منهما في تحقيقها تمنعنا من عدم الخلط بين النوعين .[1]

وكخلاصة لكل ما سبق فإن للمراجعة هدفان أساسيان هما المصادقة على القوائم المالية وتقييم الأداءات في المؤسسة، يسعى المراجع الخارجي إلى تحقيق الهدف الأول في إطار المراجعة المالية وإلى تحقيق الهدف الثاني في إطار مراجعة العمليات .أما فيما يخص المراجع الداخلي(الموظف الأجير) فإن دراسته للحسابات وإعطاء الرأي حولها يدخل في إطار المراقبة الداخلية ولا يكسبها قوتها القانونية .وهو، وبتقييمه للأداءات، يخدم التسيير وينير طريق متخذ القرارات .

المطلب الثاني : انواع المراجعة المالية

يفرق في الواقع بين نوعين من المراجعة الخارجية المالية للحسابات وهي[2]:

1. **المراجعة القانونية** : أي التي يفرضها القانون، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات (Commissaire aux comptes).

---

[1]- محمد بوتين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص18 .

[2] - محمد بوتين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 27 .

كما تعرف المراجعة القانونية على أنها مراجعة الحسابات الإجبارية بمقتضى القانون الذي يلزم كل مؤسسة تجارية على تعيين محافظ الحسابات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. يقوم هذا المراجع المخول قانونا و المسجل في قائمة المراجعين القانونيين بمهمته التي ستنتهي بإصدار تقرير سنوي يتضمن ملاحظاته على حسابات المؤسسة ورأيه الفني المحايد بالمصادقة أو الرفض والتي هي حكم على سلامة وصراحة الحسابات السنوية للمؤسسة (الميزانية, جدول حسابات النتائج والجرد)، هذا النوع من الحسابات يتم عن طريق عمليات صبر الآراء أي أن المراجعة ليست شاملة لكل حسابات المؤسسة ولكل أنظمتها كون هذه المهمة مكلفة، وهي خارج نطاق ما يطلب من محافظ الحسابات.

2. **المراجعة التعاقدية أو الاختيارية**: وهي مراجعة يقوم بها مراجع مهني في إطار تعاقدي و الفحص هو تطهير الحسابات أي الحصول على حسابات واقعية وصحيحة أي الوصول إلى ميزانية جديدة وتعتمد هذه الطريقة في حالة وجود أخطاء كثيرة في الميزانية تمس بمصداقيتها ولا يكون بإمكان الإطارات المالية في المؤسسة المشغولين بالمهام الروتينية بعمليات البحث والتنقيب فتلجأ إلى طرف خارجي مختص بهذا العمل ويتطلب عدة سنوات لأنها مراجعة شاملة لمحاسبة المؤسسة ومحاولة تفسير كل الحسابات بالرجوع إلى تاريخ المؤسسة ثم اقتراح الحلول والتعديلات للوصول إلى القوائم الصحيحة[1].

و تدعى مراجعة اختيارية أو تعاقدية لأنها تتم بإبرام عقد إختياري بين طرفين، محاسب خارجي و الشركة.

[1] - موضوع حول المراجعة، المتاح في الموقع الالكتروني ،http://www.acc4arab.com/acc/showthread ، بتاريخ 29-03-2013 ، الساعة 21h30.

إن لأنواع المراقبة التي تخضع لها المؤسسة (القانونية، التعاقدية) فروق يمكن حصرها والوقوف عليها من خلال جدول المقارنة التالي :

جدول رقم (03) : مقارنة بين أنواع المراجعة المالية

المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية
1. طبيعة الحجم	مؤسساتية، ذات طابع عمومي	تعاقدية
2. التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة
3. الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات والصورة الفوتوغرافية الصادقة .تدقيق معلومات مجلس إ.	المصاقة على شرعية وصدق الحسابات
4. التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية
5. الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ
6. مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير
7. إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة عادية، غ .عادية .	المديرية العامة، مجلس الإدارة
8. شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات..	التسجيل، مبدئيا، في الجمعية الوطنية
9. إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال الغش.	نعم	لا
10.الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة
11.المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
12.التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد
13.الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد
14.طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات

source: sadi et al.; La pratique du commissariat aux comptes en Algérie, SNC, 1993, Sadi, n. p 37-38

المطلب الثالث : أهداف المراجعة المالية

إن هدف مراجعة البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية، وفقا لإطار تقارير مالية محددة[1] .

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف للمراجعة المالية، يتضح اهم اهدافها في ما يلي :

- تهدف المراجعة المالية إلى ابداء رأي فني محايد عن مدى صدق ودلالة القوائم المالية في التعبير بوضوح عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها، والتأكد من سلامة عرض البيانات المدرجة في السجلات المحاسبية بالقوائم المالية، وتعتمد على خبرة المراجع المالي في ذلك.
- التحقق من مدى تطابق ناصر القوائم المالية حسب الواقع الفعلي لها .
- تقديم أدلة موضوعية للإثبات عن المعاملات المالية ونتائجها للتحقق من مدى توافق هذه المعاملات ونتائجها مع المقاييس الموضوعة لها .
- ضمان توصيل النتائج المتوصل إليها من عملية المراجعة والفحص إلى الاطراف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية التي تنشر من طرف المؤسسة محل المراجعة .
- تكشف المراجعة المالية على الصورة الصادقة لنتيجة العمليات المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية .
- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة والإفصاح عنها طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .
- التحقق من أن الايرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المراجع التحقق من أن كل العمليات المالية حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة .
- يسعى المراجع الى التأكد من أن جميع الاصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في القوائم المالية موجودة فعلا في المؤسسة .

نشير في الأخير أن هدف المراجعة المالية الرئيسي هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة على حقيقة المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة ونتائج أعمال تلك الفترة .

---

[1] - معيار المراجعة الدولي 200 ، **الهدف والمبادئ الاساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية** ، بتصرف.

المطلب الرابع : الوسائل المستعملة في المراجعة

لكي يدلي المراجع المالي برأيه حول شرعية وصدق الحسابات والصورة الصادقة للقوائم المالية لا بد من اتباع منهجية، ولا بد من توفر وسائل تقنية يفهم بواسطتها الوضعية ويجمع أدلة إثبات يبرر بها رأيه. تتمثل تلك الوسائل فيما يلي[1]:

- وسائل شرح وتقييم نظام المراقبة الداخلية.
- وسائل مراقبة الحاسبات.
- تقنيات السبر.
- المراجعة والمعلوماتية.
- ترتيب الملفات.

1. وسائل شرح وتقييم نظام المراقبة الداخلية

ينبغي على المراجع عند دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة لكي يحدد مدى إمكانية الاعتماد على بنية الرقابة الداخلية فيها، بناء على ما يصل اليه بشأن مظاهر القوة والضعف في هذا الهيكل، تصميما وتنفيذا، فمراجعة نظام الرقابة الداخلية يعتبر عملا مهما للمراجع وتبرز الاهمية في كونها تحدد نطاق الاختبارات التي تحدد المراجعة محددة ام متوسعة، ومن نظام الرقابة الداخلية يحدد المراجع الخطوط العريضة لبرنامج مراجعته، كما تستعمل عدة وسائل لشرح وتقييم نظام الرقابة الداخلية نذكرها في ما يلي :

- وصف الإجراءات المعمول بها.
- تقييم الإجراءات المعمول بها، (إن تقييم الإجراءات يعني القيام باختبارات الاستمرارية).

2. وسائل فحص الحسابات

باعتبار المراجع المالي محترف يختار جملة من الطرق والوسائل تتماشى والأهداف المراد تحقيقها، تمكنه فحص الحسابات والإدلاء بالرأي المدعم بأدلة وقرائن. هذه الطرق والوسائل هي:

- المشاهدة العينية.
- مراجعة الدفاتر والوثائق.
- المصادقات المباشرة.
- المصادقات المباشرة.
- الفحص التحليلي.

---

[1] – محمد بوتين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 55.

- تصريحات المسيرين.

3. تقنيات السبر

هناك المجتمع الإحصائي وهناك العينة الممثلة لهذا المجتمع، كما لهذه الأخيرة شروط يجب أن تتوفر فيها عند اختيارها لتكون حقا ممثلة لمجتمعها. وإذا كانت كذلك فإن الباحث سيولي كل اهتماماته لدارسة، دقيقة، لمرداتها وله أن يعمم النتائج المتوصل إليها على المجتمع كله، للمراجع الحرية عند استعمال تقنيات السبر في اتباع أو عدم اتباع الطرق الإحصائية في ذلك، حسب الهدف أو الأهداف التي يرغب الوصول إليها. لكن، في حالة اختيار الطرق الإحصائية، المعقدة في الغالب، عليه الإلمام بها ثم اتباع الخطوات التالية التي لا مفر منها:

- تصور السبر .
- اختيار العينة .
- استغلال نتائج المراقبة.

4. المراجعة والمعلوماتية

إن تعقد النشاطات وتنوعها في المنظمات والمؤسسات وتضاعف أحجام هذه الأخيرة مما أدى إلى تضاعف أحجام هذه الأخيرة مما أدى إلى تضاعف المعلومات المتدفقة، والمعلومات المالية التي ينبغي إعدادها دوريا، الشيء الذي أدى إلى ظهور المراجعة الداخلية. إن كبر الحجم وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية أدى إلى صعوبة مهمة المسير إذ تكثر، يوما بعد يوم، العمليات والمعلومات المتدفقة في جميع الإتجاهات، وكذلك الأخطاء والانحرافات بل التلاعبات أحيانا.

وعليه، أصبح من الصعب مواصلة العمل يدويا ومسايرة التعقيد والتطور المستمر وإنجاز ما كان ينجز قديما وما ينبغي إنجازه اليوم لولا ظهور وتطور انتشار المعلوماتية بصفة عامة ومعلوماتية التسيير بصفة خاصة. فالمعلوماتية، والميكرومعلوماتية أخيرا، ساعدت وتساعد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، المسير في لعب مختلف أدواره وخاصة دوره الأساسي كمتخذ للقرارت.

5. ترتيب ملفات

إن حجم المعلومات، على خلاف أنواعها، التي تجمعها فرقة المراجعة، في إطار أداء مهماتها، كبير ينبغي ترتيبه وتنظيمه بطريقة تسمح لكل عضو من الأعضاء، ولكل شخص راغب، الاطلاع عليها. وترتب المعلومات كما سبقت الإشارة إليه في ملفين دائم وجاري، يختلف محتواهما باختلاف أهدافهما.

ترتب الوثائق وتستعمل رموز ومؤشرات داخل كل ملف تسمح بالعثور على المعلومات المرغوب فيها بسرعة. كما تسمح بإظهار العلاقة فيما بينها في حالة وجودها (الموازنة، الرزمة، الزمن الفعلي، أوراق التوظيف المالية

وإيراداتها، الافتراضات وفوائدها، المؤونات ومخصصاتها، استرجاعها مع الإشارة إلى القوائم المالية الخاصة بها).

المبحث الثالث : واقع المراجعة المالية في الجزائر

يتناول هذا المبحث الإسقاطات النظرية والتطبيقية المرتبطة بالدراسة من خلال تصور إطار مرجعي يحكم عملية المراجعة المالية في الجزائر، فبالإضافة للأبعاد النظرية للموضوع من خلال التأسيس للمفاهيم النظرية في الحياة العملية للمراجع ينبغي تدعيم النظام المحاسبي المسؤول عن توليد المعلومات في ظل التحديات المرفوعة أمامه، على ضوء ذلك ينبغي التأسيس لمعالم الإطار المتكامل الذي يضبط العناصر الماضية ويمكن من مواكبة الحركية الدولية في المراجعة، والرقي بها إلى مستوى دولي.

المطلب الأول : المراجعة المالية في الجزائر

إن ما كتب من نصوص حول المراجعة التعاقدية والقانونية على وجه الخصوص، نشأتها وكيفية مزاولتها وتنظيمها ورق وحتى التطورات الحاصلة في هذا الميدان مأخوذ بحذافيرها من الواقع الفرنسي .وفي هذا الصدد، فإن المتتبع لمهنة المراجعة وما كتب حولها في فرنسا سيجد أمامه مصطلحين الأول

La révision comptable أو La révision des comptes والثاني L'audit financier وهما مصطلحان مترادفان اتفق على إعطائهما نفس المعنى .غير أن هناك ازدواجية عند الممارسة .فإذا كانت المراجعة المالية تعاقدية فهي محتكرة من طرف خبراء المحاسبة، وهم أعضاء حاملين لشهادة الخبرة في المحاسبة، مسجلين في جدول لدى جمعية الخبراء المحاسبين، ويمنع منعا باتا ممارستها لغير حاملي هذا اللقب . أما إذا كانت المراجعة المالية إجبارية (يفرضها القانون)، فهي محتكرة بدورها، ولا يجوز لأي كان مزاولتها والقيام بها إلا إذا كان عضوا مسجلا في قائمة محافظي الحسابات[1].

تجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من خبراء المحاسبة هم محافظي حسابات في نفس الوقت، ذلك أن شهادة الخبرة تخول لحامها أن يكون محافظ حسابات بمجرد طلبه لذلك .كما تجدر الإشارة إلى أن محافظ الحسابات لا يمكنه القيام بمراجعة مالية تعاقدية إلا إذا كان خبيرا محاسبيا أي حاملا لتلك الشهادة .ومهما يكن، فإن المهنتان (الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات) متكاملتين ولهما نقاط مشتركة ومهام مختلفة كما يظهر ذلك جليا من الشكل التالي:

---

[1] –محمد بوتين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 34.

الشكل رقم(01) : أهداف محافظ الحسابات والخبير المحاسب

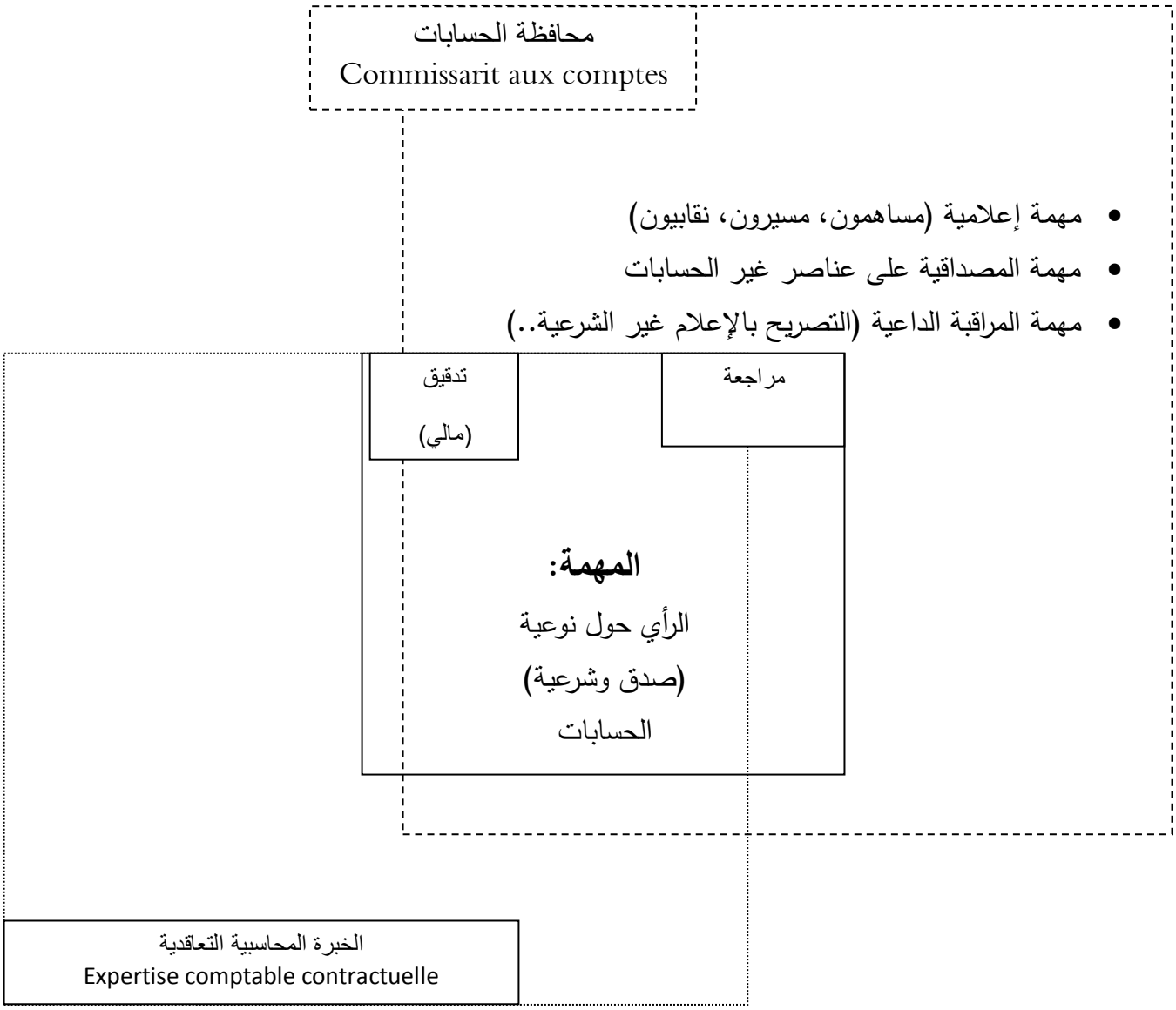

Source: Raffegeau Jean et al:Audit et contrôle des compte , Pubi-union , paris,1979, p25.

يظهر من الجدول أن كلا منهما خارجي عن المؤسسة كما يظهر كذلك أن كليهما يعطي رأيه حول نوعية الحسابات من حيث شرعيتها وصدقها.

ويلاحظ، من جهة أخرى، أن مجال تدخل الخبير أوسع، فله اقتراح دراسات وتقديم إرشادات في التنظيم والتسيير والجباية، وتقديم تقييم وتحاليل مختلفة وله أن يتولى مهام محاسبية وتسييرية.

أما مهمة محافظ الحسابات فهي دائمة ومستمرة وتغطي كل الفترات، يقوم المحافظ من خلالها بالمصادقة على عدد من المعلومات مثل أتعاب المسؤولين، إعلام المساهمين حول العمليات التي تخص حياة مؤسستهم سواء كانت عادية أو خاصة،وهي مهمة تجبره على التصريح بالأعمال غير الشرعية التي عثر عليها أثناء عملية لوكيل الجمهورية، كما تجبره على إعلان ما يسمى بإجراء الطوارئ، وذلك عند وقوفه على قضايا خطيرة قد

تعرقل مواصلة النشاط وتهدد حياة المؤسسة.

ومادام أن محافظ الحسابات مراجع قانوني فإنه مقيد جدا في أداء المهمة مقارنة بالمراجع التعاقدي، ويكفي لتبيان ذلك دراسة معايير الأداء المهني الخاصة به.

المطلب الثاني : محددات إطار المراجعة المالية

تعبر المحددات عن الأبعاد التي تحكم إطار المراجعة المالية في الجزائر، لذلك سوف نعالجها من خلال العناصر الآتية[1]:

- المفاهيم النظرية؛
- هياكل المراجعة؛
- النظام المحاسبي؛
- المراجعة الداخلية؛
- التعليم الجامعي.

أولا : المفاهيم النظرية

تعتبر المفاهيم النظرية تلك المفاهيم التي تشمل إحاطة نظرية بالمراجعة من فروض ومعايير وأهداف، والتي يجب على المراجع أن يكون على دراية بها، حيث يعتبر المراجع الجزائري على علم بهذه المفاهيم، وواقعها التجريبي ولزيادة محدد وعي المراجعين يجب التعريف بما يلي :

- التعريف بالأهداف المتوخاة من عملية المراجعة؛
- التعريف بالواجبات المنوطة بالمراجع؛
- التعريف بأهمية المراجعة؛
- التعريف بطبيعة الخطوات العملية للمراجعة؛
- التعريف بطبيعة العلاقة بين المراجع والأطراف المستخدمة لرائه.

إلا أنه هذه التعاريف وحدها لا تكفي لبلوغ الهدف منها و ذلك عن طرق ما يلي :

- تنظيم أيام دراسة للمساهمين؛
- تنظيم لقاءات وندوات ترتبط بالموضوع على مستوى الإذاعة والتلفزيون؛
- الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة؛

---

[1] – صديقي مسعود ، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية** ، أطروحة دكتوراء غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 283. بتصرف

- توزيع مطبوعات على المهنيين وخاصة الأطراف المستخدمة لرأي المراجع.

ثانيا : هياكل المراجعة

من الضروري وجود هايكل للمراجعة ولتحقيق ذلك يرى أغلبية المراجعين الفصل بين المحاسبة والمراجعة أصبح ضروريا، بل يتعدى الفصل حتى في المجالس وكذا المناهج الدراسية، وضرورة إنشاء منظمة مهنية خاصة بالمراجعة من أجل تأهيلها، مرجعيين ذلك إلى القصور الواضح في هذه المنظمات فضلا عن عدم كفايتها لتأهيل المراجعة في الجزائر، كما تجدر الإشارة إلى أن هياكل المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية كلها مفصولة عن هياكل المحاسبة، إذ هيكلة المراجعة في شكل جمعيات مهنية ومعاهد تسعى إلى تأهيل المراجعة في بلدانها، إلا أن تبعيتها اختلفت من دولة إلى أخرى فبالنسبة لفرنسا التبعية لوزارة العدل أما مصر و بريطانيا و المملكة العربية السعودية فالتبعية لوزارة التجارة أما الولايات المتحدة الأمريكية فالتبعية لوزارة المالية.

وكحوصلة لما سبق يجب فصل مهنة المراجعة على مهنة المحاسبة، لإعتبار أن هذه الأخيرة تقوم بالإنشاء بينما الأخرى تقوم بالإنتقاد، مما يتظح لنا التصورات الأتية الآتي :

- فصل المراجعة عن المحاسبة على مستوى المنظمات المهنية، بما يسمح من خلق منظمة مهنية تختص فقط بتسيير وترقية المراجعة؛
- إنشاء معهد خاص بالمراجعة لدراسة ما من شأنه أن يكيف المراجعة في الجزائر مع ما تتطلبه الحركية الاقتصادية؛
- إنشاء مجلس يسعى إلى تأطير هذه المهنة في الجزائر.

ثالثا : النظام المحاسبي

يعتبر النظام المحاسبي في المؤسسة المسؤول الأول عن توليد المعلومات التي يتخذ عليها الأطراف القرارات المختلفة، التي تضمن الإستغلال الحسن للمؤسسة، إلا أن ذلك يكون من خلال بث الثقة فيها من قبل المراجع، لذا يمكننا أن نقول بأن سلامة تصميم هذا النظام والإلتزام بالمبادئ تعد الضامن الأول لمصداقية مخرجاته، وضرورة توافقه للمعايير الدولية بشكل كبير، وتعبيره عن الواقع الفعلي للمؤسسة في ظل بيئة النظام المحاسبي المالي الجديد .

رابعا : المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية في المؤسسة أحد أهم الوظائف الرقابية الممكنة من منع الأخطاء والغش وترشيد العمليات بما يتكيف والخطة المرسومة في المؤسسة، فهي بذلك تعبر عن مدى قوة النظام الرقابي فيها، فضلا عن إعتبارها محددا أساسيا من قبل المراجع في مزاولة مهامه داخل المؤسسة وفي تحديد حجم وطبيعة مواطن

الفحص والتحقيق، إلا أن الثقة في هذه الوظيفة بقيت محل تباين بين الافراد، فكل حسب منظوره لها، وترجع الى الأسباب التالية :

- عدم إستنادها إلى معايير واضحة؛
- التبعية للإدارة؛
- أعمالها موجهة ؛

كما أضاف البعض، الأسباب التالية :

- ضعف المورد البشري؛
- اختلاف الأهداف.

إلا أن لجنة التطبيقات الدولية للمراجعة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أطرت وظيفة المراجعة الداخلية من خلال إنشاء هياكل دعم عملية تسعى إلى مناقشة بعض القضايا المرتبطة بالواقع العملي للمؤسسات في ظل خصوصيتها وكذا إنشاء إطار مرجعي لها من خلال سن معايير وإرشادات خاصة بها، بل ذهبت إلى تأطير علاقة المراجع الداخلي مع كل الأطراف التي تقدم خبرات مختلفة للمؤسسة.

في ظل الذي سبق ومقتضيات البيئة الجزائرية، يجب توظيف حينها التجارب الدولية في ترقية وظيفة المراجعة الداخلية من خلال العناصر الآتية:

- إنشاء هيكل للمراجعة الداخلية داخل المنظمة المهنية للمراجعة، يقوم بترقية وتأهيل هذه الوظيفة علميا وعمليا من خلال إنشاء معايير خاصة بها؛
- بث الاهتمام بها من قبل الإدارة والأطراف المستخدمة لرأي المراجع ؛
- سن شروط خاصة بشخص المراجع الداخلي؛
- دعم العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي عن طريق لجان المراجعة التي تسعى إلى تسير العلاقة بين الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي.

خامسا : التعليم الجامعي

نال المراجع اهتمام الهيئات المهنية والرسمية للدولة باعتباره مرتكز عملية المراجعة، فكلما زادت كفاءته كلما نجحت عملية المراجعة والعكس صحيح، حيث أن أغلبية النصوص والتشريعات الدولية تشترطا شروط ترتبط بشخصيه منها ما هو مهني ومنها ما يرتبط بالتكوين، في ظل هذا الأخير تشترط أن يكون حاملا لشهادة ليسانس في تخصص المحاسبة والمراجعة صارفين النظر عن محتوى المقاييس المدرسة وعن طبيعة التدريس وعن مدى ملائمته للواقع الذي يعيشه البلد المعين، لذلك يمكن أن نقول أنه كلما ارتبط التكوين بالطبيعة العملية كلما زادت الكفاءة والعكس صحيح.

وفي الجزائر يعتبر التعليم العالي أكبر مساهم في إعداد وتكوين مراجعين مستقبليين، ويتضح ذلك في عديد تخصصات المحاسبة والمراجعة والتدقيق في كل الأطوار، الليسانس والماستر والدكتوراه، وتدريس مقاييس ومناهج دولية للمراجعة تهدف إلى تحقيق توافق دولي و بعد عالمي خاصة في مجال المراجعة و المحاسبة الدولية وأهمية تطبيقها في الجزائر الذي يعتبر حديث الساعة .

قامت الجزائر في سنة 2010 التحضير لإعداد معاهد تابعة لوزارة المالية وتحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، تختص في تكوين محاسبين معتمدين ومحافظي حسابات لمدة ثلاث سنوات، ومنحهم الاعتماد القانوني في نهاية المدة والذي يسمح لهم بمزاولة المهنة بشكل قانوني، والذي ينتظر منه تحقيق نتائج عملية وعلمية جيدة [1].

المطلب الثالث : الإطار العملي للمراجعة المالية

إن افتقاد المراجعة المالية للمعايير والإرشادات المؤطرة للإطار العملي يجعل الأطراف يشككون في مخرجاتها، فضلا عن عدم انسجام أعمال المراجعين داخل القطر الواحد، لهذا ينبغي أن تؤطر المراجعة المالية في الجزائر بمعايير تشمل خطوات الممارسة الميدانية من التخطيط إلى إصدار التقرير، لذا سوف نتناول هذا الإطار العملي من خلال الآتي:

- المعايير العامة؛
- معايير العمل الميداني؛
- معايير التقرير؛

أولا : المعايير العامة

نعالج في هذه البند العناصر الآتية :

1- الاستقلال

في الواقع يعد إستقلال المراجع في الجزائر أهم نقاط القوة في التجربة الجزائرية، إذ ذهب إلى حد اعتماد خاصية أداء اليمين أمام القاضي[2] وفي المحكمة بغية سريان مفعول الترخيص، إلا أن ذلك لن يكون كافيا لوجود بعض النقاط الدالة على توجيه عملية المراجعة هي :

- تحديد سقوف سلم الأتعاب بطريقة تعاقدية؛
- توجيه عملية المراجعة من خلال الحث على القيام ببعض التقارير الخاصة.

---

[1] - أنظر القانون 10-01 ، المؤرخ في **الجريدة الرسمية بتاريخ 11 جويلية 2010، العدد 42** ، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

[2] – أنظر المادة 06 من **قانون 10-01 ، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 42 المؤرخة في 11 جويلية 2010** ، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، ص 5.

- عدم توجيه المراجع وجعل الإطار المرجعي وما تقتضيه المهمة والقوانين والمعايير الأمر الوحيد الموجهة لطبيعة عمله.

2- الكفاءة

يشتمل هذا العنصر على التأهيل العلمي والعملي للمراجع

أ-**التأهيل العلمي** : أجمعت التجارب الدولية على ضرورة حصول شخص المراجع على شهادة جامعية متخصصة في المحاسبة والمراجعة وذهب البعض منها إلى أن مصدر هذه الشهادة هي المعاهد المتخصصة، وضرورة إلغاء الشهادات غير المرتبطة بالمحاسبة والمراجعة واشتراط الشهادات الجامعية دون غيرها، و ضرورة التأهيل العلمي للمراجع كفيل بالقضاء على الفجوة الموجودة بين الأطراف والمراجعين، لهذا يجب الإبقاء فقط على شهادة التعليم العالي المرتبطة بتخصص المحاسبة والمراجعة لضمان التأهيل العلمي السليم.

ب- **التأهيل العملي** : اشترطت النصوص الجزائرية في البند المرتبط بالتأهيل المهني عشر سنوات خبرة لمن لم يقم بالتدريب كخبير محاسب وسنتين لمن يقوم بهذا التدريب من أجل حصوله على ترخيص مزاولة مهنة محافظة الحسابات، إن ما يعاب على هذا الإجراء هو إختلاف أهداف التدريب في الخبير المحاسبي عن طبيعته في محافظة الحسابات فضلا عن أسلوبه،، في حين ذهبت كل الدول إلى إعتماد تدريب يدوم ثلاث سنوات على الأقل لمحافظ الحسابات ثم إجراء إمتحانات سنوية تحدد ببرنامج ومقاييس واضحة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وابريطانيا وإجراء امتحان نهائي في فرنسا للسنوات الثلاث.

كما ينبغي أن نشير إلى الأثر السلبي الذي يتركه غياب الدورات التكوينية على جودة المراجعة المالية، إذ منذ حصول المراجع على الاعتماد لن يكون ملزما بالقيام بالدورات التكوينية الممكنة من تأهيله علميا وعمليا، الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة المراجعة وكفاءتها .

3- العناية المهنية

تحث معظم المنظمات المهنية والرسمية المراجع على بذل الجهد المطلوب في إطار محددات المراجعة وما تقتضيه معاييرها للوصول إلى أداء يلقى القبول العام لدى الأطراف المستخدمة لرأيه، إلا أن كل التجارب أجمعت على تحميل المراجع الرئيسي مسؤولية مساعديه في إحترامهم للأطر النظرية والتطبيقية للمراجعة على الحفاظ على المستويات المطلوبة والمقبولة من الأداء، لذا من الضروري سن جملة من المعايير تكمن في :

- تنظيم علاقة المراجع مع مساعديه؛
- تحميل المراجع الرئيسي مسؤولية الحفاظ على الحدود المقبولة من الأداء المطلوب؛
- أخلاق المهنة من خلال سن معايير ترتبط بشخص المراجع، كضبط علاقته مع الجمهور.

4- السر المهني

تعتبر معايير معظم الدول صارمة فيما يتعلق بالسر المهني للمراجع وأمرت كذلك لجنة التطبيقات الدولية للمراجعة بذلك، ففي ظل هذا أمرت النصوص الجزائرية المراجع بالمحافظة عن السر المهني إلا في حالات السماح القانوني بذلك .

ثانيا : معايير العمل الميداني للمهنة

تعتبر معايير العمل الميداني ضرورية لضمان جودة مقبولة لمخرجات المراجعة، يتحقق ذلك عن طريق إنشاء معايير للمراجعة خاصة بالجزائر بمرجعية دولية للمراجعة، وفق النسق الآتي :

1- التخطيط للمراجعة

يعتبر التخطيط السليم لأي عملية العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف المتوخاة منها ويأخذ في الحسبان الإمكانية المتاحة والوقت المستغرق لتحقيق ذلك إذ يقوم المراجع في هذا الإطار بتوزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة،، كما يجب الأخذ بعين الإعتبار الآتي :

- طبيعة نشاط المؤسسة؛
- مستوى التنظيم في المؤسسة؛
- الإمكانات المتاحة للمراجع ومقدرة المساعدين؛
- درجة الاستعانة بالمساعدين والخبراء؛
- نطاق المراجعة؛
- إعتماد الأساليب الكفيلة بجمع الأدلة المعللة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة.

2- ضبط برنامج المراجعة

يشتمل هذا البرنامج على كل الخطوات التي يقوم بها المراجع ومساعديه محددا الوقت المستغرق في فحص كل عنصر وكذا ماهية العناصر المفحوصة إلى غاية الانتهاء من عملية المراجعة.

3- تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن تقييم الرقابة الداخلية للمشروع يمثل عاملاً مهماً من وجهة نظر المراجع في تحديد نطاق عمله الميداني حتى يحقق المستوى المطلوب في تنفيذه، فدراسة وتقييم الرقابة الداخلية تمكنه من اتخاذ قراره في مدى الاعتماد عليها، وتحديد أو توسيع نطاق الاختبارات التي تحدد إجراءات المراجعة[1]، لهذا ينبغي سن معايير واضحة لتقييمه تتمحور حول الآتي:

---

[1] – مفيد عبد اللاوي وجميلة الجوزي ، **الإجراءات المالية والعملية للمراجعة الخارجية** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الوادي ، العدد الخامس ، 2012 ، ص 218.

- الاطلاع على النظام المعتمد في المؤسسة موضوع المراجعة؛
- تعيين إحدى الطرق المرتبط بالتقييم؛
- تحديد الأهداف المتوخاة منه؛
- تحديد درجة الالتزام بمقوماته وإجراءاته؛
- الوقوف على نقاط الضعف في النظام والتقرير عليها.

4- أدلة الإثبات

تعتبر أدلة الإثبات الوسيلة الوحيدة الممكنة من تكوين القناعة لدى المراجع حول مدى تعبير عناصر القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها، لهذا عمدت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى سن معايير ترتبط بهذه الأدلة فضلا عن سن إجراءات تفصيلية حولها.

5- التحقق من السياسات المحاسبية

يعمل المراجع في إطار هذه السياسات إلى تأكيد توافقها مع ما هو منصوص عليه قانونا والوارد في النظام المحاسبي المالي، كما يسعى إلى تأكيد تطابق الطرق المحاسبية المختلفة مع الواقع الاقتصادي للمؤسسة موضوع المراجعة، كما عليه أن يؤكد على درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق وفي حالة تغييرها، عليه أن يبرز أثر ذلك على النتائج النهائية للمؤسسة.

6- وثائق العمل

مما لاشك فيه أن وثائق العمل تفسر الجوانب التطبيقية لعملية المراجعة من خلال استعمال وثائق مختلفة ترتبط كل واحدة منها بمرحلة من مراحل المراجعة،، والتي تتضمن الآتي:

- وثائق تشكل الملف الدائم للمراجعة وتحتوي على السجل التجاري العناصر الدائمة كالرقم الجبائي و العناصر الأخرى وكذا التقارير الماضية لمحافظ الحسابات وكل الوثائق المرتبطة بديمومة المؤسسة ويحتفظ محافظ الحسابات بملفات زبائنه لمدة 10 سنوات ابتدأ من أول جانفي لأخر سنه مالية في عهدة المراجعة [1]؛

- وثائق تشكل ملف الدورة للمراجعة : تشتمل على كل الأدلة والقرائن والوثائق المثبتة لوقوع العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة موضوع المراجعة وكذا على كل الوثائق المستعملة من قبل المراجع في المراجعة للمؤسسة.

[1] - المادة رقم (40) من **القانون 10-01 المؤرخ في الجريدة الرسمية في 11 جويلية 2010 ، العدد 42** ، ص 8.

ثالثا : معايير التقرير

ينبغي على مراجع الحسابات خلال عملية الفحص والمراجعة أن يحدد الشكل الذي سيقدم فيه نتيجة أعماله للمهتمين بأعمال المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها، وعادة ما يتم تقديم هذه النتيجة على شكل تقرير يرفق بالقوائم المالية المنشورة، ويعتبر جزءًا لا يتجزأ منها[1].

يلخص التقرير مراحل المراجعة، فضلا عن إحتوائه على آراء المراجع من جهة ومن جهة أخرى يمثل وسيلة الاتصال بين المراجع والأطراف المستخدمة لآرائه، مما يوحي على أنه مصدر أساسي لنشوء فجوة التوقعات، يحتوي التقرير على العناصر الآتية :

- عنوان التقرير؛
- الجهة الموجهة إليه؛
- فقرة افتتاحية؛
- فقرة النطاق؛
- فقرة الرأي؛
- التوقيع وتاريخ التقرير.

أكد العديد من الباحثين محدودية التطبيقات الحالية للمراجعة المالية في الجزائر في التحقق من فرض الاستمرارية في نشاط المؤسسات موضوع المراجعة، لهذا يرى الباحثين ضرورة الإستناد في سن معايير التقرير إلى لجنة التطبيقات الدولية للمراجعة وأخذ الجوانب التفصيلية من التجربة المصرية باعتبارها فصلت جيدا في عناصر التقرير، كما يرى ضرورة السرعة في اعتماد معايير ترتبط بالتقارير الجزائرية للمراجعة على شاكلة ما ذهب إليه المشرع الجزائري في نمذجة التقارير المرتبطة بالجمعيات ذات الطابع غير الإقتصادي.

المطلب الرابع: الإطار المرجعي للمراجعة المالية

في الواقع يمكننا أن نتناول إطار المراجعة المالية في الجزائر انطلاقا مما أوردته النصوص القانونية المختلفة في هذه المهنة، سواء تعلق الأمر بالقانون التجاري أو مختلف القوانين والأوامر والمراسيم التنفيذية الواردة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتعلقة بالمهنة دون نقد أو تعليق، لتوضيح طبيعة الجوانب المعالجة في إطار المراجعة من وجهة نظر المشرع الجزائري.

---

[1] – مفيد عبد اللاوي وجميلة الجوزي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 224.

أولا : الاستقلالية

نظر المشرع الجزائري إلى إستقلالية المراجع من الزوايا التالية:

1. **الزاوية الأخلاقية** : تشمل على ضرورة تحلى المراجع بالآتي[1]:

- مبدأ الحياد؛
- مبدأ الإخلاص؛
- مبدأ الشرعية المطلوبة؛
- القواعد الإخلاقية للمهنة .

2. **الزاوية المادية** : أبرز فيها المشرع حالات التنافي لمزاولة المراجعة في المؤسسة[2]:

- الاقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة.

- القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة أو أزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس مراقبة الشركات؛

- أزواج الأشخاص الذين يتقاضون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات أجرة أو مرتبا أما من القائمين بالإدارة أومن أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة؛

- الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات إبتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم؛

- الأشخاص الدين كانوا دائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين في اجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.

3. **الزاوية المهنية** : أبرزت المادة 715 مكرر 11 من القانون التجاري أن للمراجع الحق في طلب توضيحات كافية من مجلس الإدارة أو المديرين الذين يتعين عليهم الرد على كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار نشاط المؤسسة، والتي إكتشفها أثناء ممارسة مهامه.

حددت المادة 26 من القانون 10-01 كيفية تعين محافظ الحسابات عن طريق الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات، وعلى أساس دفتر الشروط، كما يجب أن يكون مسجل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي

---

[1] – أنظر المادة الرابعة من **المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 1996/04/15** و المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 24.

[2] – المادة 715 مكرر6 **القانون التجاري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1999؛ صفحة 185.

الحسابات[1]، كما ارفق هذا التعيين عهدة محافظ الحسابات لثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة [2]، كما حدد القانون أتعاب محافظ الحسابات والتي تحدد بصفة تعاقدية .

ثانيا : الكفاءة

حددت النصوص الجزائرية كفاءة مراجع الحسابات في عنصرين أساسين هما :

1- التأهيل العلمي

في إطار التأهيل العلمي للمراجع حدد المشرع الجزائري مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في المراجع لممارسة المهنة وهي كما يلي [3]:

- أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو التالي :

✓ بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترف بمعادلتها ؛

✓ بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها ؛

✓ بالنسبة لمهنة المحاسب المعتمد، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة .

حيث تمنح الشهادات للخبير المحاسب و محافظ الحسابات من المعهد المختص التابع للوزير المكلف بالمالية، أو المعاهد المعتمدة من طرفه، ولايمكن الالتحاق بهذه المعاهد إلا بإجراء مسابقة للمترشحين الحائزين على شهادة جامعية في الاختصاص.

أما المحاسب المعتمد يجب أن يكون حاصل على شهادة تمنح من طرف مؤسسات التكوين المهني التابعة للوزير المكلف بالتكوين المهني، أو من طرف المؤسسات المعتمدة من طرفه، أو من طرف مؤسسات التعليم العالي .

2- التأهيل العملي

يعتبر التأهيل العملي جانب أساسيا في ممارسة المهنة، حيث يجب على المراجع أن يمضي مدة التربص كاملة في مكاتب المحاسبة والمراجعة لإتمام الجانب الاكاديمي بالعملي ويصبح قادرا على مزاولة مهامه بإحترافية، عن طريق إكتساب كل المهارات الازمة في ذلك، والحصول على شهادة نهاية التربص .

ثالثا : معيار العناية المهنية

---

[1] – المادة **26 من القانون 10-01** المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ص7.

[2] – المادة **27 من القانون 10-01** المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ص7.

[3] – المادة **8 من القانون 10-01** ، ص 5.

نصت المادة 715 مكرر 4[1] على مستويات العناية المهنية المطلوبة انطلاقا من رحابة المسؤوليات المهنية للمراجع، إذ أوكلت له التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما حثتهم على التدقيق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها والمصادقة على إنتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة.

كما أجاز المشرع للمحافظ الحسابات الآتي[2]:

– التحقق من احترام مبدأ المساواة بين المساهمين؛

– إجراء التحقيقات التي يراها مناسبة؛

– استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال.

رابعا : التقرير

تبعا للنصوص الجزائرية، فأنه يترتب على محافظ الحسابات إعداد تقرير يتضمن شهادة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظامية وصحة الوثائق السنوية وعند الاقتضاء رفض الشهادة التي ينبغي أن تبرر قانونا، وفي حالة رفض المصادقة لسنتين ماليتين ينبغي على المراجع ابلاغ وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك[3].

من بين التقارير التي يعدها المراجع [4]:

- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة ؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين ؛
- تقرير خاص حول تطور النتيجة للسنوات الخمس الأخيرة ؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية ؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

---

[1]– المادة **715 مكرر 4، القانون التجاري** للجمهورية الجزائرية، صفحة 184.

[2] - BOULAHDOUR CHAKIB **: Le commissaire aux comptes, legislation et actionnaires**; in revue algiernne de comptabilité et audit; societe nationale de comptabilité n° 14; Alger 2 eme trimestre 1997; page 26.

[3] – أنظرالمادة **27 من القانون 10-01** ، ص 7.

[4] – أنظرالمادة **25 من القانون 10-01** ، ص 7.

ترسل التقاريير إلى الاطراف المعنية بها والجمعية العامة .

كما أجازت المادة 715 مكرر10 لمحافظ الحسابات أن يطلع مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة، حسب الحالة بما يلي[1]:

– عمليات المراقبة والتحقيق التي قام بها ومختلف عمليات السبر التي أداءها.

– مناصب الموازنة والوثائق الأخرى المتعلقة بالحسابات التي يرى ضرورة إدخال تغييرات عليها بتقديم كل الملاحظات الضرورية حول الطرق التقييمية المستعملة في إعداد هذه الوثائق.

– المخالفات والأخطاء التي اكتشفها.

– النتائج التي تسفر عنها الملاحظات والتصحيحات أعلاه والخاصة بنتائج السنة المالية مقارنة بنتائج السنة المالية السابقة.

[1] – أنظر المادة **715 مكرر 10، القانون التجاري** للجمهورية الجزائرية، ص 186.

خاتمة الفصل

تمحورت دراسة هذا الفصل في التعرض للمراجعة بشكل عام والتنقيب في مضمونها من حيث التطور التاريخي، فلسفتها وخصائصها وأنواعها المختلفة بالإضافة إلى معاييرها وفروضها، فالمراجعة عبارة عن عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية، فهي وفقا لهذا التعريف عملية تحليلية انتقاديه تقوم على فحص جميع مستندات المؤسسة والتحقق من مدى مطابقة عناصر القوائم المالية للواقع الفعلي، وفي الأخير تمكن المراجع من إبداء رأي فني محايد على حقيقة المركز المالي، كما تضمن الفصل دراسة للمراجعة المالية بشتئ جوانبها وواقعها الحالي في الجزائر الذي لم يرقى إلى مستوى دولى كما هو الحال في بعض الدول العربية على غرار الأردن ومصر، بحيث يمكن القول أن المراجعة المالية في الجزائر تمارس من جانب قانوني فقط وهذا نتيجة البيئة الإقتصادية الحالية في الجزائر .

الفصل الثاني:

واقع المراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل

إن الترابط والتداخل بين مهنتي المحاسبة والمراجعة جعل كل منهما يتأثر بأي تعديل أو إصلاح يمس الأخر فتعديل وإصلاح المنظومة المحاسبية في الجزائر من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، تبعه مجموعة من الآثار التي مست مهنة المراجعة الخارجية والمالية بشكل خاص، حيث تأثرت هذه الاخيرة بالمرجعية المحاسبية الجديدة ذات التوافق الدولي مع المعايير المحاسبية الدولية والتي أضافت للقوائم المالية الشفافية والمصداقية والإيضاحات الازمة والتي يحتاجها المراجع المالي في عملة لكسب ثقة مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرار في المؤسسة وإبداء رأي فني محايد على وضعيتها المالية، حيث تم التطرق في هذا الفصل الى النظام المحاسبي المالي الجديد من منظور تشريعي وإبراز أهم الجوانب التي مست مهنة المراجعة سواء كانت تأثيرات منهجية عملية او تأثيرات من جانب قانوني وتنظيمي ثم عرض القانون الجديد لمهنة المراجعة الخارجية في الجزائر وأسباب إصداره، وقسم الفصل إلى ثلاث مباحث مقسمة كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: أثر النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر النظام المحاسبي المالي في إصلاح قانون مهنة المراجعة.

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي

أولا: القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي

اشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم و التعاريف الجديدة ، تناولت لأول مرة موضوع التجميع المحاسبي (**La consolidation**)، كما تضمن هذا القانون تعريفا للمحاسبة يوضح ويعكس المقاربة المالية، واعتبر هذا النظام في صلب النصوص بالمحاسبية المالية التي اعتبرت على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية عن الوضعية المالية، ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

كما تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة المالية باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل (تفسير) وأحال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم، كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين الذي نص عليه التنظيم.

أما بالنسبة للكشوف أو القوائم المالية فقد ألزم القانون الكيانات عدا الكيانات الصغيرة بضرورة إعداد سنويا على الأقل كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة إضافة إلى جدول تغير الأموال الخاصة والملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج,[2] وقد نص القانون على ضرورة أن توفر كل هذه القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة.

وقد تأجل بدء تطبيق النظام المحاسبي الوطني إلى غاية 01 جانفي 2010 بعد أن كان مقررا تطبيقه مع بداية سنة 2009 م دون أي تبرير أو عرض للأسباب والحيثيات التي كانت وراء عملية التأجيل.

كما تضمن هذا القانون كذلك عشر إحالات على نصوص تنظيمية تكون محل نشر في أوقات لاحقة تتعلق بالنقاط الآتية:

---

[1] – مداني بن بلغيث ، **تسيير الانتقال نحو NSCF** ، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي حول NSCF في ظل المعايير الدولية تجارب، تطبيقات وأفاق، يومي 17و18 جانفي 2010، ص 2.

[2] – المادة **25 من القانون 07 –11** المؤرخ في 2007/11/25 والمتضمن SCF .

- المادة رقم: 05 تعالج المحاسبة المالية المبسطة.
- المادة رقم: 07 تناول الإطار التصوري للمحاسبة المالية.
- المادة رقم: 08 حول المعايير المحاسبية.
- المادة رقم: 09 حول مدونة الحسابات مضمونها وقواعد الحسابات.
- المادة رقم: 22 مسك الضبط اليومي.
- المادة رقم: 24 حول مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- المادة رقم: 25 حول محتوى وطرق إعداد القوائم المالية.
- المادة رقم: 30 حول الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية اثني عشر (12) شهرا.
- المادة رقم: 36 حول شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة.
- المادة رقم: 40 كيفيات أخذ تعبر التقدير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن القوائم المالية.

ثانيا: المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن SCF

يتضمن هذا المرسوم 44 مادة، نصت المادة الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد (5-7-8-9-22-25-30-36-40) من القانون 07-11، هذه المواد التي كانت موضوعات إحالات الى نصوص تنظيمية ماعدا المادة 24 المتعلقة بمسك المحاسبة بواسطة الاعلام الالي التي كانت محل موضوع مرسوم تنفيذي والذي سيأتي تناوله.

وقد تناول هذا المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للكيانات، بداية بالإطار التصوري الذي تم عرضه من خلال أهدافه، كما تناول هذا المرسوم القوائم المالية وتم التركيز على الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في هذه القوائم المالية، وتناول بعض المبادئ المحاسبية مثل:

- مبدأ الأهمية النسبية.
- مبدأ الحيطة.
- مبدأ التكلفة التاريخية.
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.
- مبدأ الصورة الصادقة.

كما تضمن هذا المرسوم أيضا تحديدا لمحتوى ومضمون الأصول المحاسبية للكيانات وخصومها وكذلك تحديدا للمنتوجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة، وفي الأخير الإطار العام للمعايير المحاسبية المتعلقة بـ:[1]

[1]- المادة **30 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156** المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن SCF.

- الأصول.
- الخصوم.
- قواعد التقييم والمحاسبة.
- معايير ذات صفة خاصة.

بالمالية وهي: المكلف الوزير عن تصدر قرارات على إحالة (16)عشر ستة كذلك المرسوم هذا تضمن ولقد

- ✓ المادة رقم: 04 حول بعض القضايا المتعلقة بالتنظيم المحاسبي.
- ✓ المادة رقم: 16 حول تقييم عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتسجيلها.
- ✓ المادة رقم: 18 حول تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.
- ✓ المادة رقم: 25 حول المنتوجات.
- ✓ المادة رقم: 26 حول الأعباء.
- ✓ المادة رقم: 30 حول المعايير المحاسبية المنصوص عليها في القانون 07-11.
- ✓ المادة رقم: 31 حول مدونة الحسابات.
- ✓ المادة رقم: 33 حول محتوى ونموذج وعرض الميزانية.
- ✓ المادة رقم: 34 حول محتوى ونموذج وعرض حساب النتائج.
- ✓ المادة رقم: 35 حول محتوى ونموذج جدول سيولة الخزينة.
- ✓ المادة رقم: 36 حول محتوى ونموذج جدول تغير الأموال الخاصة.
- ✓ المادة رقم: 37 حول محتوى ونموذج الملحق.
- ✓ المادة رقم: 38 حول إقفال السنة المالية في تاريخ آخر غير 12/31.
- ✓ المادة رقم: 41 حول الحسابات المدمجة والحسابات المركبة.
- ✓ المادة رقم: 42 حول أخذ القوائم المالية بعين الاعتبار تغيرات التقدير والطرق المحاسبية.
- ✓ المادة رقم: 43 حول القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف الكيانات الخاضعة للمحاسبة المبسطة.

ثالثا: القرار 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها

يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد الستة عشر السابقة من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المذكور أعلاه والتي كانت موضوع إحالات إلى قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية.[1]

[1] – المادة **الأولى من القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008** المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.

ويعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية، وجاء هذا القرار في أربعة أبواب تناولت:

- ✓ **الباب الأول:** قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات.
- ✓ **الباب الثاني:** عرض القوائم المالية.
- ✓ **الباب الثالث:** مدونة الحسابات وآلية سيرها.
- ✓ **الباب الرابع:** المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغير..

كما تضمن هذا القرار في خاتمته معجما لتسع وتسعون مصطلحا من المصطلحات المحاسبية مستوفية للشرح.

رابعا: القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة عل الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة

يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية وخلال سنتين ماليتين متتاليتين ، مسك محاسبة مالية مبسطة، وقد تضمن هذا القرار هذه الأسقف بالتفصيل كما يلي:[1]

1. **بالنسبة للنشاط التجاري:**
   - ✓ رقم الاعمال: 10 ملايين دينار.
   - ✓ عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.
2. **بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي:**
   - ✓ رقم الاعمال: 6 ملايين دينار.
   - ✓ عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل .
3. **بالنسبة لنشاط الخدمات والنشاطات الأخرى:**
   - ✓ رقم الاعمال: 3 ملايين دينار.
   - ✓ عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

[1] – المادة **الثانية من القرار 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008** المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

خامسا: المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الأعلام الآلي

جاء المرسوم في ست وعشرين (26) مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذا الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية، لضمان حسن سير واستغلال هذه البرامج.[1]

سادسا: التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي

بصدور هذه التعليمة المتضمنة الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من اجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، يكون قد تأكد عزم وزارة المالية – المجلس الوطني للمحاسبة –على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي بتاريخ 2010/01/01.

تضمنت هذه التعليمة توضيح بعض الخيارات التي تبنتها هيئة التوحيد – المجلس الوطني للمحاسبة –على اعتبار النظام المحاسبي المالي يشكل تحولا عميقا لما أدخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية الواجب إعدادها من قبل المؤسسات.

كما تضمنت هذه التعليمة المبادئ العامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010وكأن الكيانات أوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي، وبالنتيجة يطبق هذا النظام بأثر رجعي بحيث يجب:[2]

- ✓ إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 01 جانفي 2010 متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد.
- ✓ إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع تلك المتعلقة بسنة 2010 والمعدة وفقا لقواعد التنظيم الجديد.
- ✓ الإدراج في الملحق لشروحات مفصلة حول أثر الانتقال إلى التنظيم الجديد على الوضعية المالية، الأداء المالي وعرض نفقات الخزينة.
- ✓ الأخذ بالاعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي.
- ✓ استبعاد بعض الأصول والخصوم المسجلة في السابق والتي يقضي النظام المحاسبي المالي بعدم قبول تسجيلها.

---

[1] – مداني بلغيث، **مرجع سبق ذكره** ، ص5.

[2] – Instruction n°02 du 29 Octobre 2009 portant première application du système comptable financier 2010 .P 3.

- ✓ إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية.
- ✓ إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009.
- ✓ استثناء تطبيق قواعد التنظيم الجديد بأثر رجعي.
- ✓ التسجيل المحاسبي للفروقات الناتجة عن إعادة المعالجة في الميزانية الإنتاجية.

أرفقت هذه التعليمة بجدول كملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني من جهة والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي الجديد، وذلك بهدف تسهيل عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي واختتمت التعليمة بالتأكيد على أن الاحترام الصارم للأحكام والإجراءات التي تضمنتها هذه التعليمة كفيل بضمان الانتقال نحو النظام المحاسبي الجديد, مع الإشارة إلى ضرورة إعلام المجلس الوطني للمحاسبة بكل الصعوبات والمشاكل المرتبطة والناجمة عن الانتقال إلى النظام الجديد، حتى تكون موضوع معالجة وإبداء آراء من قبل المجلس الوطني للمحاسبة.[1]

المطلب الثاني: عموميات حول النظام المحاسبي المالي

يتمحور هذا المطلب حول مفاهيم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه ومبادئه

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[2]

عرفت المادة 03 من القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[3]

2. مجال التطبيق:

لقد حدد القانون السابق الذكر وفقا للمواد: 02، 04، 05 مجالات تطبيق هذا النظام، حيث يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي:

---

[1] – مداني بن بلغيث ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 7.

[2] – شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 13.

[3] – المادة **03 من القانون 07-11** المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، عدد 74، ص 3.

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ✓ التعاونيات.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة.
- ✓ وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لدلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا: مبادئ النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية والمتعارف عليها وهي:[1]

1. **محاسبة التعهد:** تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به.
2. **استمرارية الاستغلال** : تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لذا يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.
3. **الدلالة:** يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.
4. **قابلية الفهم:** يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض مستوى مقبول من المعرفة لديهم.
5. **المصداقية:** يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية، والأداءات الأخرى، التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على المقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.
6. **التكلفة التاريخية:** تسجل محاسبيا عناصر الأصول و الخصوم، وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.

---

[1] – المادة **06 من القانون 07-11** المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، عدد 74، ص 4.

7. **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي، وليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

ثالثا: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى[1]:

- ✓ تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- ✓ فرض رقابة على الشركات التابعة و الفروع للشركة الأم.
- ✓ تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.
- ✓ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الإهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، وتوحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- ✓ يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية ، مما يقلص من حالات التلاعبات.
- ✓ يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- ✓ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- ✓ يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- ✓ يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- ✓ يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- ✓ يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

---

[1]– شنوف شعيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 65 .

- ✓ انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- ✓ تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- ✓ يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- ✓ يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
- ✓ يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- ✓ تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

يتضح مما سبق مدى أهمية النظام المحاسبي المالي، إلا أننا نضع الملاحظات التالية:[1]

- ✓ تترجم المعايير المحاسبية الدولية قوة اقتصاديات الدول المتقدمة واحتياجات الشركات متعددة الجنسيات ولذلك يجب مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يشكل نسيجه الصناعي من حوالي 95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فتبني المعايير المحاسبية الدولية كليا، قد لا يخدم عملية التوحيد مثلما لو تم تبني إستراتيجية تكييف هذه المعايير.
- ✓ يعمل النظام المحاسبي المالي على تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية ، وكذا استقلالية القانون الجبائي ، وبخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية.
- ✓ يتطلب من المهنيين المحاسبين بذل مجهودات ضخمة قصد استيعاب النظام الجديد خاصة في مجال الإفصاح والقياس.

---

[1] – مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد الأول، مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2002، ص 57 .

رابعا: خصائص ومضمون النظام المحاسبي المالي الجديد

1. خصائصه:

نشير أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الأنجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG، ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي:[1]

- ✓ يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.
- ✓ يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات .

كما هناك عدة خصائص اخرى للنظام المحاسبي تميزه عن الممارسة المحاسبية السابقة في ما يلي:[2]

- ✓ أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية.
- ✓ طرق جديدة لتقييم الأصول و الخصوم.
  - مفاهيم جديدة للأعباء و النواتج أو الإيرادات.
  - إضفاء الصبغة المالية على المحاسبة، وهذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام.
  - إدراجه لاستثمارات المالية ضمن المثبتات.
  - التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

2. مضمون النظام المحاسبي:

يحتوي إطار النظام المحاسبي المالي على سبع مجموعات أساسية وهي كما يلي:

- ✓ الصنف الأول: حسابات الأموال الخاصة.
- ✓ الصنف الثاني: حسابات القيم الثابتة.
- ✓ الصنف الثالث: حسابات المخزونات، الحسابات الجارية.
- ✓ الصنف الرابع: حسابات الغير.
- ✓ الصنف الخامس: الحسابات المالية.
- ✓ الصنف السادس: حسابات الأعباء.

---

[1] – ناصر مراد، **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و 18 جانفي 2010, ص 3.

[2] – بن ربيع حنيفة ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، الجزائر، 2010، ص 23.

- ✓ الصنف السابع : حسابات الإيرادات.

كذلك يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتشتمل هذه الكشوف المالية على ما يلي:[1]

- ✓ الميزانية.
- ✓ جدول حسابات النتائج.
- ✓ جدول سيولة الخزينة.
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة.
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

المطلب الثالث: الإطار العلمي والعملي للنظام المحاسبي المالي الجديد

أولا: الإطار التصوري

يمكن اعتبار الإطار التصوري حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)* أنه عبارة عن نظام متماسك يتكون من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها، تؤدي معايير فنية، وتبين طبيعة، دور وحدود المحاسبة والقوائم المالية حيث تمثل الأهداف النهاية التي تصبوا إليها المحاسبة التي لها الحظ الوافر في الاستفادة من امتيازات كثيرة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة، مهيكل بطريقة جيدة بحيث:[2]

- ✓ يمثل الإطار التصوري دليلا مهماً للمهنة المحاسبية في وظيفة التوحيد.
- ✓ يمثل الإطار التصوري مرجعاً لحل المشاكل المحاسبية،التي لا توجد أية معايير لحلها.
- ✓ يمكن من الرفع في إمكانية المقارنة، وذلك بالتقليل من عدد الطرق المحاسبية البديلة.
- ✓ يسمح بتحديد حدود الرأي المهني عند إعداد القوائم المالية.
- ✓ يمثل الإطار التصوري وسيط في تحسين التدريب المحاسبي، حتى يصبح المحاسب الممارس قادراً على الجمع بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي للمحاسبة.
- ✓ الإطار التصوري يحمي مهنة المحاسبة من كل أشكال الضغط السياسي والهجمات، لأنه يمدها بتبريرات منطقية تمكنها من تباين عقلانية اختياراتها إذا تعلق الأمر بمعايير جديدة.

---

[1]– المادة رقم **25 من القانون رقم 07 – 11** المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، عدد 74، ص 5.

[2]– مداني بن بلغيث، **أهمية أصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص72.

* (**FASB**) *Financial Accounting Standards Board*

ثانيا: الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها مثل محاسبة الالتزامات، الاستمرارية في الاستغلال، القابلية للفهم، الدلالة، المصداقية، القابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية، وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عند ما تكون هناك بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب تأويل أو معيار.

كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل الأصول، الخصوم المنتجات والأعباء ومجال التطبيق والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية، كما يجد طريقة تقييمها إضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية وكيفية عرضها.

ثالثا: الغرض من الإطار التصوري للمحاسبة المالية

يركز هذا الإطار على التقارير المالية لكونها المنتج النهائي للمحاسبة المالية الذي يعد لمصلحة المستفيدين من خارج المنشأة، ويكمن الغرض الرئيسي لهذا الإطار في ما يلي:[1]

- ✓ مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المالية بتوجيه جهودها في وضع المعايير، ولكي يكون هذا الإطار المنطلق الرئيسي لاشتباه تلك المعايير.
- ✓ مساعدة المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات وغيرهم (مثل إدارة المنشأة) في تحديد المعالجة المحاسبية السليمة للأمور التي لم تصدر لها معايير محاسبية مالية بعد.
- ✓ زيادة فهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات التي تشملها وفهم حدود واستخدام تلك المعلومات، ومن ثم زيادة مقدرتهم على استخدامها.

رابعا: النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات

النظام المحاسبي المالي سهل عمل المحاسبة في المؤسسات الجزائرية حيث تضمن النظام المحاسبي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتضمن:

- ✓ تصنيف الكتل المحاسبية و المجموعات.
- ✓ تحديد الحسابات.
- ✓ وضع القوائم المالية.

---

[1] – مفيد عبد اللاوي، **النظام المحاسبي المالي الجديد**، مزوار للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص ص29–30 .

- ✓ تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

خامسا: تنظيم مهنة المحاسبة

من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام مراعاة واحترام المبادئ والقواعد التالية:[1]

- ✓ المحاسبة ينبغي أن تحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر، الدقة, المصداقية, الشفافية والإفصاح.
- ✓ كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية.
- ✓ ينبغي أن يكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية.
- ✓ عناصر الخصوم والأصول ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم.
- ✓ كل تسجيل محاسبي ينبغي أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج بحيث يكون هناك حساب مدين والأخر دائن، يجب أن تكون المبالغ المدينة مساوية للمبالغ الدائنة، مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل كما يجب تحديد مصدر كل تسجيل محاسبي.
- ✓ كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقاً من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصداقية.
- ✓ دليل أعمال نهاية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة.
- ✓ كل مؤسسة يجب أن تقوم بإعداد دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد، ويمكن إعداد دفاتر مساعدة لدفاتر اليومية بالقدر الذي يتوافق مع حجم كل كيان(مؤسسة)، مع مراعاة المؤسسات الصغيرة، في حالة مسك الدفاتر المساعدة فإن المجاميع الشهرية فقط هي التي تحول إلى الدفاتر العامة.
- ✓ يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء، ومنتجات الكيان.
- ✓ يتضمن الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ مجاميع وأرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة.
- ✓ تنقل في دفتر الجرد الميزانية وحسابات النتائج للكيان خلال فترة محاسبية معينة.
- ✓ كل الدفاتر المحاسبية التي يتم إعدادها والوثائق المتعلقة بها يجب أن يحتفظ بها لمدة (10) سنوات على الأقل.
- ✓ يرقم ويؤشر على الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة أين يوجد المقر الاجتماعي للكيان، وتمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تغيير أو نقل في الهوامش.

---

[1] – شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره** ، ص23–26.

- ✓ تمسك الكيانات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والنفقات اليومية وتحتفظ لمدة (10) سنوات ابتداءً من تاريخ إقفال الدفاتر المحاسبية.
- ✓ ينص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدوياً أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- ✓ تشمل الكشوفات المحاسبية الميزانية، حسابات النتائج ، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.
- ✓ يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يحدث على الحالة المالي، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان (المؤسسة).
- ✓ تضبط الكشوف المحاسبية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ الإقفال.
- ✓ كما يجب أن تتوفر الكشوف المحاسبية على معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة.
- ✓ يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وصفية عددية وتشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبية وغير ذلك من التوضيحات والتي من خلال يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية بأخرى.
- ✓ كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنوياً.
- ✓ يمكن أن يلجأ الكيان الى أعادة التقدير بغرض تحسين مستوى ونوعية المعلومات المحاسبية التي يتضمنها الكشوف المالية.
- ✓ ترتكز عملية اعادة التقدير على الظروف التي تمت على أساسها هذه العملية والتي تعتمد على معلومات جديدة بهدف الحصول على معطيات أكثر موثوقية.
- ✓ لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية إلا إذا فرض في اطار تنظيم جديد أو اذا كان يهدف الى تحسين نوعية الكشوف المالية.

المبحث الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر

منذ تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر مطلع جانفي 2010 كانت هناك عدة انعكاسات ظاهرية وباطنية بسبب هذه المرجعية المحاسبية الجديدة، ومهنة المراجعة الخارجية هي أكثر المهن التي تتأثرا بأي تعديل في النظام المحاسبي، الذي يجبرها على التأقلم معه والتماشي بما يحتويه لان مهنة المحاسبة والمراجعة ولعقود من الزمن تربط كل منها علاقة وطيدة بالأخر فالأول مهمته الانشاء أما الثاني الانتقاد، حيث تتجه الجزائر عبر النظام المحاسبي المالي نحو توافق دولي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS، ومن أجل زيادة ثقة المتعاملين بالكشوف المالية كان لابد من تحسين مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر، وما يثبت ذلك على أرض الواقع هو صدور القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، خلفا للقانون 91-08 السابق للمهنة، لذا في هذا المبحث سوف نقوم بالمساس بأهم الانعكاسات التي خلفها تطبيق النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر.

المطلب الأول: تأثير المرجعية المحاسبية الجديدة على مهنة المراجعة الخارجية

يدرك جميع المراجعين الخارجيين أن الانتقال من نظام محاسبي إلى أخر هو بحد ذاته خطوة هامة في مسار المهنة، فالانتقال إلى مرجعية محاسبية جديدة، أي الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يستمد مرجعيته من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS وما يقتضيه في ظل غياب التأهيل والتنظيم والتكوين حول المرجعية المحاسبية الجديدة، وعلى اعتبار أن المراجعة الخارجية لن تتأثر بالجوانب المتعلقة بمنهجية العملية لإجراءات فحص الحسابات، فإن هذا التأثر يبرز في المعايير المعتمدة في المراجعة وجانبها القانوني وشكل ومضمون تقارير المراجعة، وفي ما يلي سوف نتحدث على ما سبق بشيء من التفصيل:[1]

أولا: الجانب القانوني التنظيمي

بالنظر إلى واقع الممارسة المهنية في الجزائر يتضح لنا عدم رضى الإدارة الوصية وزارة المالية على واقع الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية، نظراً للاختلالات والتذبذبات الحاصلة في تسيير وتنظيم المهنة وتزايد حدة الصراع ما بين أصحاب المهنة والإدارة الوصية، وضعف قدراتها على مواجهة تحديات تطبيق النظام الجديد وضمان انتقال جيد وسلس نظراً لنقص التأهيل والتكوين والأداء، وهنا عملت على إعادة هيكلة المهنة وتنظيمها واسترجاع وصايتها، وهو ما تجسد جلياً في القانون الجديد 10-01 المصادق عليه والمتعلق بإعادة تنظيم مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

---

[1] – كمال زواق، **المراجعة الخارجية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد** ، مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2010، ص ص 167-168.

وبالنظر إلى الفترة التي جاء فيها القانون الجديد المنظم لمهنة المراجعة الخارجية في الجزائر، نجد أن هذا القانون يمثل تأثر مباشر لمهنة المراجعة الخارجية في جانبها القانوني التنظيمي ونتيجة مستقبلية للخيار الجزائري القاضي بتبني النظام المحاسبي المالي، وهذا دائماً في إطار الإصلاح المالي الذي انتهجته السلطات العمومية، غير أن هذا القانون إن لم يتضمن الصرامة والرقابة المحكمة في التطبيق انعكس تأثيره سلباً على مهنة مراجعة الحسابات، خاصة في ظل استياء اصحاب المهنة في ما يتعلق بالأتعاب وطريقة تحصيلها بصفته تعاقدية، وسعي الجزائر في الإعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما ينتج عنه من اكتساح لمكاتب الخبرة الأجنبية للمحاسبة والمراجعة السوق الجزائرية، ما يؤثر وبلا ريب على عمل أصحاب المهنة في الجزائر.

ثانيا: الجانب المنهجي العملي المتمثل في إجراءات فحص الحسابات

فيما يتعلق بالمنهجية العملية لإجراءات فحص الحسابات، من مرحلة التخطيط والتوجيه لمهمة المراجعة إلى غاية فحص الحسابات وإعداد التقرير النهائي مروراً بأهم مرحلة وهي مرحلة تقييم الرقابة الداخلية فإن كل هذه الإجراءات لن تتغير ولن تتأثر بأي مرجعية محاسبية جديدة كانت. لماذا؟

لأن إجراءات فحص الحسابات تمثل الخطوات التفصيلية التي سوف يعتمدها ويطبقها المراجع للحصول على الأدلة والبراهين التي يبني عليها رأيه في القوائم المالية، وهي تختلف حسب الموضوع محل المراجعة ولا تختلف حسب المرجعية المحاسبية محل المراجعة، وبالتالي مهما كانت طبيعة المرجعية المحاسبية المعتمدة – دولية أو محلية– فإن المراجع لن يغير طريقة فحص الحسابات وسيتبع نفس المراحل السابقة الذكر، ولكن لابد من التنويه هنا إلى ضرورة فهم وإتقان طبيعة ومجال عمل المرجعية المحاسبية الجديدة مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري التي تمثل أكبر عائق في وجه التطبيق الجيد والتكييف السليم لهذه المرجعية، وهذا حتى يتسنى له تأدية مهمة المراجعة بأقل جهد وأقل تكلفة، نقصد هنا طبيعة حجم ونوع الاختبارات، وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة.

ثالثاً : الجانب المتعلق بمعايير المراجعة المعتمدة

معايير المراجعة على عكس إجراءات المراجعة، فهي تمثل قواعد عامة يجب أن يتبعها المراجع ولا يجوز له مخالفتها، ومعايير المراجعة قسمان، معايير عامة متعارف عليها تعتمد العموم، ومعايير دولية هي نفسها المعايير العامة لكنها تعتمد التفصيل ولها أيضاً علاقة بمعايير المحاسبة الدولية.

وبناءاً على ما ورد في القانون الجديد المنظم لمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد من أهداف، وأهمها السعي لضمان استقرار المهنة والسماح للهيئة النقابية بالتفرغ إلى تحسين مستوى معارف المهنيين في مجال المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة.

فإن الاستنتاج الوحيد المستخلص هو أن مهنة المراجعة الخارجية في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة المستقاة من المرجعية المحاسبية الدولية ستتأثر في شقها المتعلق بالمعايير والقواعد العامة الواجب إتباعها في المهنة، ومكمن هذا التأثر برز في إمكانية تبني معايير دولية للمراجعة على إثر تبني معايير دولية للمحاسبة وهذا بنص القانون الجديد المنظم للمهنة.

رابعا: الجانب المتعلق بنماذج تقارير المراجعة

في ظل البيئة المحاسبية الجديدة ذات المرجعية المحاسبية الدولية فإن طبيعة نماذج تقارير المراجعة المتضمنة لرأي المراجع حول مدى تمثيل القوائم المالية ذات المرجعية المحاسبية الجديدة للصورة الصادقة لنشاط المؤسسة، تأخذ احتمالين أو نموذجين جديدين للتطبيق، وفي كلتا الحالتين هما يمثلان تأثر مباشر لنماذج تقارير المراجعة بفعل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي، وهذا وفقاً لما يلي:

1. **الاحتمال الأول:** إمكانية الإبقاء على النماذج الحالية المعتمدة وإجراء تعديلات تتوافق مع المرجعية المحاسبية الجديدة، وهنا تبرز فقرتين للتأثر وهما:
   - ✓ فقرة النطاق: يتم في هذه الفقرة التذكير بالمعايير المهنية المعتمدة في مهمة وإجراءات المراجعة، ونحن هنا أمام حالتين، **الأولى** هي احتمال وقوع التأثر السابق والمتعلق بإمكانية تبني معايير دولية للمراجعة وبالتالي نذكر في فقرة النطاق معايير المراجعة الدولية وبالذات معايير إعداد التقارير الدولية، والحالة **الثانية** اعتماد معايير وقوانين بخلاف المعايير الدولية وهنا يتم الإشارة إلى هذه المعايير و القوانين.
   - ✓ فقرة الرأي: هنا يتم إدراج المرجعية المحاسبية التي يستند إليها إعداد القوائم المالية، وفي حالتنا هذه يتم ذكر مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ما يعني أن نماذج تقارير المراجعة في ظل النظام المحاسبي المالي تأثرت أكثر في فقرة الرأي المحددة لطبيعة المرجعية المحاسبية المعتمدة.
2. **الاحتمال الثاني:** إمكانية توحيد نماذج تقارير المراجعة الخارجية في سياق توحيد القوائم المالية على المستوى الدولي، وبالتالي إمكانية استعمال نماذج التقارير المقترحة من طرف اللجنة الدولية لممارسة المراجعة (IAPC) وهذا في ظل سياسة التوافق الدولي في مهنتي المحاسبة والمراجعة، ما يعني الإشارة دائماً إلى معايير المراجعة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في الفقرتين السابقتين، وهو الأثر الملتمس من تبني المرجعية المحاسبية الجديدة على تقارير المراجعة.

وفي كلتا الاحتمالين، وبمناسبة إجراء التعديل على تقارير المراجعة لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعض الأمور المهمة التي ربما يكون لها تأثير إيجابي على تقارير المراجعة وعلى رأي المراجع، ومنها ذكر مسؤولية الإدارة والمراجع في فقرة المقدمة حتى نتفادى تحميل المراجع مسؤوليات أكبر من مسؤوليته ما يعني بالنهاية

تقليص فجوة التوقعات، كذلك إدراج فقرة توضيحية تشير وتذكر بطبيعة المرجعية المحاسبية الجديدة وبأن هناك تحول نحو النظام المحاسبي المالي والذي أدى بدوره إلى تغيير طرق عرض وإعداد القوائم المالية.

المطلب الثاني: أثار التطبيق الإلزامي للنظام المحاسبي ومسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي

للنظام المحاسبي مجموعة من الاثار والانعكاسات التي خلفها على مهنة المحاسبة والمراجعة، والتطبيق الاجباري للنظام المحاسبي مطلع سنة 2010 كانت له العديد من الانعكاسات، والتعليمة الوزارية القاضية بمسك المحاسبة عن طريق أنظمة الاعلام الالي خلفت بدورها عدة انعكاسات زمنية فقط، مصيرها الزوال بعد مدة من التطبيق، حيث سنناقش هذا المطلب في شقين هما:

- ✓ أثار التطبيق الالزامي للنظام المحاسبي.
- ✓ انعكاسات مسك المحاسبة بأنظمة الإعلام الآلي.

أولا: أثار التطبيق الالزامي للنظام المحاسبي

إن إصدار المجلس الوطني للمحاسبة تحت وصاية وزارة المالية للتعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، والتي ألزمت كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك المحاسبة أن يقدم الكشوف المالية حسب الأحكام المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي الجديد المطبق على التراب الوطني ابتداء من أول جانفي 2010,[1] باستثناء الدولة والبلديات التي تخضع لقواعد المحاسبة العامة.

حيث أثر التطبيق الالزامي للنظام المحاسبي على مهنة المحاسبة والمراجعة، فالأولى لم تكن هناك منهجية واضحة لتطبيقه بداية 2010 بل تعدى ذلك الى الزامية إعادة القوائم المالية للسنة المنصرمة 2009 حسب النظام المحاسبي الجديد وذلك لتمكين ميزة النظام الجديد التي تتمثل في مقارنة السنة الحالية بالسنة الماضية مما أضاف معاناة أصحاب المهنة، فلقد تم الالتزام به كل حسب ما فهمه للتعليم وبذلك نشوء فجوة بين التعليمة وما تم تطبيقه على أرض الواقع، أما على مهنة المراجعة الخارجية فقد كان الأثر في تأخر ايداع محافظي الحسابات لتقاريرهم السنوية حول صحة ومصداقية القوائم المالية ذات الشكل الجديد ذو مرجعية محاسبية دولية.

إن تأخر مجلس الوطني للمحاسبة في إصداره للمذكرات المنهجية التي تشرح مضمون النظام وتساهم في الانتقال السلس للنظام المحاسبي، زاد من حدة أثر التطبيق الالزامي للنظام المحاسبي المالي، حيث أن أول مذكرة منهجية صدرت في 19 أكتوبر 2010 والتي تتضمن التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، حيث تمثل كيفيات التحضير للانتقال إلى النظام المحاسبي، عبر إعدادات الانتقال وتحويل أرصدة الحسابات، إعادة المعالجة، إتمام الانتقال وإعداد الكشوف المالية 2009، وتوالت بعدها إصدارات المجلس للمذكرات المنهجية من

[1] – تعليمة الوزارية **رقم 02 المؤرخة في29 أكتوبر 2009**، التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، نوفمبر 2009 ، ص03.

فترة إلى أخرى، حيث أن أخر مذكرة منهجية رقم 08 أصدرت في 07 جوان 2011 أي بعد سنة ونصف من أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، وهذا التأخر الكبير له أثر على مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر.

إن كل مذكرة منهجية تتعلق بعناصر محددة، كما أن أخرها تزامن صدورها مع مضمون المادة 676 من القانون التجاري، والتي تلزم اجتماع الجمعية العامة العادية مرة على الاقل في السنة خلال الستة أشهر التي تسبق قفل السنة المالية، وفيها يشير محافظ الحسابات إلى إتمام المهمة التي أسندت إليه، يؤكد على تأخر وزارة المالية في إصدار هذه المذكرة، مما يعني تأخر بعض المؤسسات التجارية في إيداع حساباتها لدى المركز الوطني للسجل التجاري، ويتأكد ذلك من خلال تأجيل أجال ايداع الحسابات الاجتماعية الخاصة بالسنة 2010 في المركز الوطني للسجل التجاري CNRC من 2011/07/31 الى غاية 2011/08/31.[1]

ثانيا : انعكاسات مسك المحاسبة بأنظمة الإعلام الآلي

إن صدور المرسوم 09 -110 المؤرخ في 2009/04/07 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي هو جزء مهم في عملية إصلاح النظام المحاسبي، والذي أجبر أصحاب مهنة المراجعة على ضرورة معرفة وإدراك كافي لبيئة أنظمة المعلومات وتكنولوجيات الحاسب الآلي من أجل الاشراف على تخطيط وتسيير عملية المراجعة، والتي لم يتطرق لها القانون الجديد 10-01 للمهنة في كيفيات تدقيق ومراجعة أنظمة المعلومات، فالمحاسبة سابقا تقوم على التسجيلات والوثائق المحاسبية بالطرق السابقة، أما الأن اصبحت نظام معلوماتي محاسبي محوسب تعمل في بيئة تستخدم الإعلام الآلي.

جاء هذا المرسوم في ظروف تتغلبها غياب التكوين والتأهيل الضروريين لتطبيق المرسوم، حيث بعد إصدار المرسوم بأشهر قليلة أصدرت تعليمة تطبيق الأول النظام المحاسبي المالي في 2009/10/29، وهذا ما يدل عل عدم وجود مدة زمنية كافية للمراجعين وأصحاب المهن المحاسبية للقيام بدورات تكوينية على أنظمة الحاسب الآلي والذي يعد حديث النشأة في بلادنا الجزائر.

من كل ما سبق يمكن استخلاص أن مسك المحاسبة عن طريق الاعلام الالي يقتضي بالضرورة مراجعتها باستخدام الإعلام الآلي، إلا أن اثر المرسوم تجلي في عدم وجود وقت كافي لتطبيقه في ضروف حسنة مما ينعكس عل جودة المراجعة والتقليل من فرص اكتشاف حالات الغش والتلاعب الذي يؤدي إلي الوقع في إبداء رأي غير سليم في مدى صحة و مصداقية القوائم المالية الغير مقصود، والتأثير بالتالي عل ثقة مستخدمي القوائم المالية.

---

[1] – سايج فايز، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات**، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبةIAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص 04.

المطلب الثالث: أثر النظام المحاسبي كنظام إعلام آلي على مهنة محافظ الحسابات

في الجزائر يبقى مفهوم التدقيق غامض، لعدم وجود تعريف مضبوط في القانون للمهنة، فنجد مثلا في القانون 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، أنه يهدف الى شروط وكيفيات ممارسة المهنة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، أي أنه يهتم أكثر بالمراجعة الإلزامية في حين يمكن لأي ادارة مؤسسة حين تقديمها للقوائم المالية الى المساهمين اعتماد مراقب مستقل ليست له علاقة بالمصف الوطني للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.[1]

ان محافظ الحسابات ليس مجبر على تطبيق المعايير الدولية للتدقيق لعدم وجود أي قانون جزائري يجبره على ذلك، حيث أنه مجبر فقط على تطبيق مجموع النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة والصادرة عن وزارة المالية، حيث يركز محافظ الحسابات على تطبيق الاجتهادات المهنية، حيث تطبق هذه الأخيرة حين يتولى محافظ الحسابات المهام التالية:[2]

- ✓ الشهادة بأن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة ومطابقة تماما لنتائج السنة المنصرمة وكذا الامر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- ✓ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- ✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الادارة ومجلس المديرين أو المسير.
- ✓ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- ✓ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة المراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.

من خلال استقراء مهام محافظ الحسابات، يتضح غياب دور مراجعة أنظمة المعلومات، فالمقرر السابق تابع للقانون رقم 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات

---

[1] – سايج فايز، **مرجع سبق ذكره** ، ص 4.

[2] –الجريدة الرسمية، المادة 23 من القانون 10-01، ص07.

والمحاسب المعتمد، وحتى القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لم يبين ذلك، وبذلك نلاحظ غياب التطرق الى التدقيق والمراجعة بواسطة أنظمة الاعلام الالي في النصوص القانونية المتعلقة بمهام محافظ الحسابات في تدقيق أنظمة المعلومات بالرغم من صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-110 والمحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي، ولكن هذا القانون جديد نسبيا، مما يستوجب صدور تعديلات في قانون المهنة بما يتوافق والتطورات التكنولوجية في ميدان المحاسبة والمراجعة.

يهدف نظام المعل ومات الى تمكين جميع أولئك الذين يتخذون القرارات والترتيبات اللازمة للعناصر التي تمكنهم من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، لذلك تؤثر بيئة أنظمة المعلومات على:[1]

- ✓ الاجراءات المطبقة من طرف المدقق للحصول على معرفة كافية للأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتأصلة والمرتبطة بالمراقبة التي تسمح للمراجع بتقييم خطر المراجعة.
- ✓ تصميم وتنفيذ الاجراءات الاختبارية ومراقبة الظروف الضرورية للوصول الى هدف المراجعة.

كما نضيف أن المعيار الدولي للتدقيق ISA/410 التدقيق في بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب قد ألغي، وبذلك فان أنظمة المعلومات أصبحت من البديهيات، حيث" تصمم أنظمة المعلومات الحالية بقاعدة بيانات، لذلك يجب على محافظ الحسابات اعطاء أولوية لكل التكنولوجيات الجديدة، لاستخراج كميات مهمة لبيانات نظام معلومات زبائنه في إطار مهمته، لقد اتخذت المؤسسات خطوة هامة في القرارات التي تعتمد على الآلة، من خلال تبني جوانبها التطبيقية الجديدة، وبذلك فان محافظ الحسابات يعد عينات الاستبيان ويجيب بدقة أكبر لحوائجه المهنية".[2]

في كل ما سبق يتضح جليا الانعكاسات التي عقبت تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي على المراجعة الخارجية ، وخاصة أثار تطبيق المرسوم المتعلق بمسك المحاسبة بأنظمة الاعلام الالي الذي وجب على محافظي الحسابات أو المدققين بشكل عام الرفع من مؤهلاتهم العلمية فيما يخص تكنولوجيا المعلومات، والذي كشف عن عدم وجود تدقيق في أنظمة المعلومات ، والتي لم ترد في قوانين وتشريعات المهنة مما يستدعي ضرورة الإسراع في اعتمادها لترقية المهنة إلى مستوى عالمي لأن تدقيق نظام المعلومات أصبح من البديهيات في أغلب الدول المتطورة التي تسعى الجزائر إلى مواكبتها.

---

[1]- André Deyrieux, **Le système d'information, nouvel outil de stratégie**: Direction d'entreprise et DSI, Maxima, Paris, 2004, p10.

[2] - Benoit-René Riviére, **contrôle des comptes par le commissaire aux comptes à l'aide de l'analyse de données**, revue francaise de comptabilité, N=°433, Paris, juin 2010; p 69.

المطلب الرابع: أثر النظام المحاسبي على القوائم المالية

بعد تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تبع هذه الإصلاح مجموعة من التأثيرات سواء ايجابية او سلبية، ولما نتحدث على أثر النظام المحاسبي على القوائم المالية فبالتأكيد أن هذا الأثر إيجابي ملحوظ. لماذا ؟

القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية بالتالي القوائم المالية المعدة فيه ذات توافق دولي، حيث تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تريح مستخدميها من بينها الافصاح الذي يعرف بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها،[1] كما تتمتع القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي بالشفافية المحاسبية والتي تعرف بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة في المؤسسة فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دوليا، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية.

والملاحظ من خلال استعراض هذه القوائم المالية هو مدى مطابقتها لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم(01) عرض القوائم المالية مع بعض التغييرات البسيطة في التسميات ،ولكن الجوهر مطابق وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لن تقل عن جودة القوائم المالية المعدة حسب معايير المحاسبة الدولية، والتي أثبتت جودتها العالية، حيث أنه نظرا لأهمية القوائم المالية فقد دعت الحاجة لتحسين مستوى جودتها وذلك بصدور المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) بعنوان عرض القوائم المالية، عن طريق التأكد مما يلي:

- ✓ احتواء القوائم المالية لكافة الإفصاحان الواردة بمعايير المحاسبة.
- ✓ وقوع الانحراف عن متطلبات المعايير في حالات نادرة جدا مع الإفصاح عن تلك الانحرافات.
- ✓ إيضاح الحد الأدنى من مكونات القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات.
- ✓ تأصيل المتطلبات العملية لبعض الأمور كالأهمية النسبية، والاستمرارية والثبات، وعرض المعلومات المقارنة، وأسلوب اختيار السياسات المحاسبية عند عدم توافر المعيار الملائم.

إلا أنه عند إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجب مراعاة جملة من الأمور أهمها:

---

[1] – أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية, مصر، 2009, ص 660.

- ✓ اختلاف البيئة الاقتصادية الجزائرية : حيث يستوجب تكييف القوائم المالية مع بيئة الاقتصاد الجزائري الأقل انفتاحا على الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول المتقدمة.
- ✓ عدم مسايرة باقي الأطر التشريعية والقانونية لهذا التطور في الجانب المحاسبي نظرا لبطء الإصلاحات المالية خاصة ما تعلق منها بسوق الأوراق المالية البورصة.
- ✓ يلاحظ كذلك عدم فهم كيفية إعداد الملاحق وعدم إعطائها أهمية قصوى مقارنة بباقي القوائم المالية.

إن المراجعة المالية وعمل المراجع تأثرت بشكل ايجابي، حيث سهلت القوائم المالية المعروضة وفق SCF من عمله ووفرت عليه الجهد والزمن في فهم غموض ولبس القوائم المالية التي كانت في PCN، فأصبح المراجع المالي ينطلق في عمله من نقطة متقدمة، حيث يكفيه الاطلاع على الملاحق المرفقة مع القوائم المالية لفهم وضعية المؤسسة المالية.

المبحث الثالث: أثر النظام المحاسبي المالي في إصلاح قانون مهنة المراجعة

كانت مهنة المراجعة المالية قبل تبني الجزائر للنظام المحاسبي الماليSCF ذو المرجعية المحاسبية الدولية تتماشى مع المخطط المحاسبي الوطني PCN وفقا لأحكام القانون 91-08 القديم للمهنة، وفي سنة 2007 قامت الجزائر بتعديل المخطط المحاسبي إلى نظام محاسبي مالي ، وكان أول تطبيق له على الميدان مطلع جانفي 2010، وبما أن مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر غير منفصلة على بعضهما البعض، الأمر الذي أدى إلى إصدار قانون جديد للمهنة هو القانون 10-01 في 11 جويلية 2010، والذي كان سبب ظهوره هو تبني النظام المحاسبي المالي الجديد، ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول إبراز أثر تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في إصدار قانون متعلق بالمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد عن طريق عرض القانونين والاختلاف بينهما.

المطلب الأول: قانون المهنة قبل ظهور النظام المحاسبي المالي SCF

قبل ظهور النظام المحاسبي المالي كانت المهنة تخضع لأحكام القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 والمتعلق بهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، حيث أعتبر هذا القانون بمثابة منعرج حاسم في تاريخ تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر،[1] حيث جمع ثلاث تنظيمات في هيئة واحدة مستقلة سميت بالمنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسب المعتمد، وأصبحت بذلك مهنة التدقيق المالي في الجزائر مهنة حرة مفتوحة لكل من تتوفر فيه الشروط والمؤهلات لممارستها في إطار قانوني،

[1] – الجريدة الرسمية المؤرخة في 01 ماي 1991، **العدد 20، المتضمنة للقانون 91-08** المؤرخ في 27-04-1991، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وبذلك قفزت المهنة قفزة نوعية حيث تحقق فيها أحد أهم الشروط لممارسة المهنة ألا وهو شرط الاستقلالية ونزاهة، علما ان المهنة في الفترة ما قبل صدور هذا القانون كانت تعهد للمراقبين الماليين التابعين لوزارة المالية.

أما فيما يخص شروط الالتحاق بالمهنة فقد اشترط القانون 91-08 أنه لا يمكن أن يمارس مهنة المراجعة المالية في الجزائر إلا من كان اسمه مقيدا في المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وان يتمتع بجميع الحقوق المدنية ، وان تتوفر فيه الإجازات والشهادات المطلوبة قانونا، وحسب القرار رقم 01 المؤرخ في 02 جويلية 2002 الصادر عن مجلس المنظمة الوطنية، فإن أي مترشح للتربص المهني لخبير محاسب يجب أن يكون حاصلا على إحدى الشهادات التالية:

- ✓ ليسانس علوم اقتصادية تخصص علوم مالية.
- ✓ دبلوم الدراسات العليا في المحاسبة DECS بعد معادلته بواسطة القرار 160 المؤرخ في 31 مارس 1991 من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ✓ ليسانس علوم تجارية تخصص مالية ومحاسبة المحضر من طرف الجامعات والمدرسة العليا للتجارة تطبيقا للقرار رقم 85-168 المؤرخ في 18 جوان 1985 بعد الاعتراف بمعادلتها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ✓ الشهادات بعد الاعتراف بمعادلتها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بواسطة القرار رقم 284.
- ✓ المؤرخ في 24 نوفمبر 2001: ليسانس علوم تجارية تخصص محاسبة وليسانس علوم تسيير تخصص محاسبة.
- ✓ كل شهادة أخرى تعطي الحق في التسجيل للتربص المهني لخبير محاسب بعد الاعتراف بمعادلتها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما الصنف الثاني وهم محافظو الحسابات، فلقد سمح المشرع الجزائري للعديد من الأشخاص الذين يحملون شهادات ومؤهلات[1] مختلفة بتسجيل أنفسهم في جدول المنظمة الوطنية كمحافظي الحسابات بصفة انتقالية خلال ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ صدور القانون 91-08 المنظم للمهنة.

[1] – الجريدة الرسمية المؤرخة في **01 ماي 1991، العدد 20**، المتضمنة القانون 91-08، المواد 63-68.

وطبقا للمقرر الصادر سنة 1999 عن اللجنة الخاصة المكلفة بتحديد مقاييس تقدير الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة، فإنه يمكن أن يسجل كمحافظ حسابات الأشخاص الذين تتوفر فيهم المقاييس الآتي ذكرها:[1]

1. الحائزون على إحدى شهادات التعليم العالي الاتية أو أي شهادة اجنبية معادلة لها:
   - ✓ ليسانس في العلوم المالية.
   - ✓ شهادة المدرسة العليا للتجارة فرع مالية ومحاسبة.
   - ✓ الجزء الاول والثاني من امتحان في الخبرة المحاسبية.

ويجب عليهم زيادة على ذلك:

- ✓ إما متابعة تدريب مهني كخبير محاسب لمدة سنتان يتوج المتربص بشهادة نهاية التدريب.
- ✓ وإما إثبات خبرة قدرها 10 سنوات في الميدان المحاسبي والمالي و متابعة تدريب مهني لمدة ستة أشهر.

2. الحائزون على إحدى شهادات التعليم العالي التالية:
   - ✓ شهادة المدرسة العليا للتجارة فرع مالية ومحاسبة.
   - ✓ شهادة المدرسة الوطنية للإدارة فرع المراجعة والمراقبة وفرع الاقتصاد والمالية.
   - ✓ ليسانس في العلوم الاقتصادية.
   - ✓ ليسانس في التسيير.
   - ✓ شهادة المدرسة الوطنية العليا للإدارة والتسيير فرع مراجعة الحسابات.
3. المحاسبون المعتمدون المسجلون في جدول المنظمة الوطنية عند نهاية تاريخ المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في القانون 91-08 والذين نجحوا في امتحانات الاندماج التي تنظمها اللجنة الخاصة في دورة واحدة كل سنة خلال مدة ثلاث سنوات.
4. أعوان المفتشية العامة للمالية الحاصلون على رتبة مفتش مالية من الدرجة الثانية أو مفتش عام للمالية عى الاقل والمتمتعون بخبرة عشرة سنوات من النشاط ضمن هذه الهيئة.

من خلال استعراض القانون 91-08 مركزين للأحكام المتعلقة بالتأهيل العلمي والعملي للمراجع في الجزائر، والتي تعتبر أهم المقومات التي تعتمد عليها المراجعة المالية لضمان مخرجات سليمة ، ونلاحظ أن القانون المنظم للمهنة قد واجه عند صدوره عدة مؤهلات علمية مختلفة ومتفاوتة فيما بينها وقد اضطر المشرع الجزائري للاعتراف بها كمرحلة انتقالية لتغطية العجز في عدد المهنيين المكلفين بمراقبة المؤسسات الموجودة في ذلك

---

[1] – الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1999، **العدد 32، المادة 03**، مقرر مؤرخ في 1999/03/04 يتضمن الموافقة على الاجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد.

الوقت مع وضع أحكام لكل مؤهل ومدة تربص محددة. وظلت أحكام هذا القانون سارية المفعول لمدة طويلة متماشية مع المخطط المحاسبي الوطني، حيث ابتداء من سنة 2004 بدأت الجزائر في محاولة لإصلاح النظام المحاسبي اعتمادا على مرجعية محاسبية دولية نتيجة لعدة ضروف أدت الى هذا التفكير والذي تجسدا فعلا في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي, طبق مطلع جانفي 2010، حيث كان صدور هذا القانون السبب المباشر في تغيير قانون المهنة من القانون 91-08 إلى القانون الجديد 10-01 المنظم للمهنة بما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي، والذي سوف نتطرق اليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: عرض القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي، قامت بإصلاح منظومة المراجعة عن طريق إصدار القانون رقم 10-01 المؤرخ في 11 جويلية 2010، في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 42، يكون هذا القانون قد راجع القانون 91-08 الذي ظلّ ساري المفعول منذ سنة 1991، وتسعى الجزائر إلى تحقيق توافق دولي بالاعتماد على المعايير الدولية للمراجعة كمرجعية للمهنة، وهناك العديد من الاسباب التي أدت إلى إصلاح قانون المهنة سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي.

أولا: أهم أسباب إصلاح قانون مهنة المراجعة

هناك عدة نقائص في القانون السابق يمكن حصرها في ما يلي:[1]

- ✓ التكفل الكامل بضبط الهيئة لمهنة المحاسبة في غياب وصاية السلطات العمومية.
- ✓ الجمع في تنظيم وحيد للأصناف المهنية التي تختلف في مهامها ومصالحها.
- ✓ منح الهيئة النقابية التراخيص لممارسة المهام المحاسبية بدون أية رقابة من السلطات العمومية.
- ✓ غياب الأحكام الخاصة بالتكوين والتربصات المهنية لمحافظي الحسابات.

من بين الانعكاسات المتعددة للنقائص المشار إليها أعلاه على سير الهيئة النقابية والتكفل بالمهنة يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

- ✓ عدم منح الاعتمادات بسبب المتابعة غير المنتظمة للطلبات التي يمتد بعضها إلى عدة سنوات.
- ✓ توقيف التربصات التطبيقية.
- ✓ عدم منح شهادات نهاية التربص للخبراء المحاسبين المتربصين الذي ينعكس تأطيرهم الغير الكافي في نقص الاستعداد لممارسة المهنة.

---

[1] – كمال زواق، **المراجعة الخارجية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير, (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 172.

- ✓ غياب برنامج للتكوين والتأهيل يسمح للمهنيين بالتكيف مع التطور ومع تدويل المعايير والتقنيات المحاسبية و المالية.
- ✓ الاعتماد على اجتهادات مهنية قديمة لم تخضع للتكييف مع المعايير الدولية لفحص الحسابات والتي تؤدي إلى رقابة غير صادقة ولا تمنح ضمانات كافية للمصداقية والصورة الحقيقية للوضعية المالية والمؤسسات المراقبة.
- ✓ نقص علاقات التعاون مع المنظمات الأجنبية بسبب عدم استقرار هذه المؤسسة.

ثانيا: تقديم القانون الجديد للمهنة 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

يمنح القانون الجديد المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد صلاحيات أوسع للسلطات العمومية من خلال استعادة وزارة المالية صلاحيات تنظيم المهنة وممارسة الوصاية عليها، حيث يخول القانون الجديد لوزير المالية مراقبة النوعية المهنية والتقنية لعمل الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، كما ينص على جملة من الشروط الواجب توفرها لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، على أن تتكفل الوزارة بتكوين هؤلاء الخبراء رفقة وزارة التكوين المهني.

ويهدف القانون الجديد إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد,[1] كما تضمن القانون إنشاء مجلس وطني للمحاسبة,[2] تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية يتولى مهام التقييس والاعتماد وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، كما حدد القانون الجديد في مادته الثامنة شروط ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

كما تضمن القانون الجديد إنشاء مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منهما بالشخصية المعنوية ويضم الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين المؤهلين لممارسة المهنة.[3]

يتكون القانون الجديد للمهنة من 12 فصلا تندرج تحته 84 مادة، يمكن تفصيلها باختصار كما يلي:

---

[1] – الجريدة الرسمية الجزائرية، **العدد 42، المتضمنة القانون رقم 10-01**، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة الاولى، ص 4.

[2] – المادة 04 في القانون رقم 10-01 ، ص 04.

[3] – المادة 14 من القانون رقم 10-01 ، ص 06.

- ✓ **الفصل الأول: أحكام عامة،** يحتوى على 6 مواد، منها الهدف من القانون وإنشاء مجلس وطني للمحاسبة.
- ✓ **الفصل الثاني: أحكام مشتركة لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،** يحتوى على 7 مواد، منها شروط ممارسة المهنة.
- ✓ **الفصل الثالث: المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين،** يحتوى على 4 مواد.
- ✓ **الفصل الرابع: ممارسة مهنة الخبير المحاسب،** يحتوى على 4 مواد.
- ✓ **الفصل الخامس: ممارسة مهنة محافظ الحسابات،** يحتوى على 19 مادة.
- ✓ **الفصل السادس: ممارسة مهنة المحاسب المعتمد،** يحتوى على 5 مواد.
- ✓ **الفصل السابع: شركات الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات والمحاسبة،** يحتوى على 13 مادة.
- ✓ **الفصل الثامن: مسؤوليات الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين،** يحتوى على 5 مواد.
- ✓ **الفصل التاسع: حالات التنافي والموانع،** يحتوى على 11 مادة.
- ✓ **الفصل العاشر: أحكام مختلفة،** يحتوى على 5 مواد.
- ✓ **الفصل الحادي عشر: أحكام انتقالية،** يحتوى على مادتين.
- ✓ **الفصل الثاني عشر: أحكام نهائية،** يحتوى على 3 مواد.

المطلب الثالث: أهم الاختلافات بين القانونيين 91-08 و 10-01

يمكن توضيح أوجــه الاختلاف بين القانون 91-08 والقانون 10-01 في الجدول التالي:

جدول رقم(04): يوضح أهم الاختلافات بين القانون 91-08 والقانون 10-01.

معيار التفرقة	القـانون 91-08	القـانون 10-01
من حيث التعريف الخاص بالمدقق القانوني	هو كل شخص يمارس عادة باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة تنظيم المحاسبة والحسابات من كل نوع وفحصها واستقامتها وتحليلها لدى المؤسسات والشركات التجارية او المدنية في الحالات التي نص عليها القانون بهذه المهمة للقيام بصفة تعاقدية	هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهنة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به
من حيث المهام	- يشهد ان الحسابات السنوية صحيحة ومنتظمة وصحيحة وهي مطابقة لنتائج السنة المنصرمة. - يفحص صحة الحسابات السنوية ومدى مطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير. - يعلم المسيرين بكل نقص قد يكتشفه والذي يمكنه عرقلة استمرار استغلال المؤسسة.	- يشهد بأن الحسابات السنوية صحيحة ومنتظمة وهي مطابقة لنتائج السنة المنصرمة. - يفحص صحة الحسابات السنوية ومدى مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير. - يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من

		مجلس الادارة ومجلس المديرين أو المسير. – يقدر شروط ابرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها. – يعلم المسيرين بكل نقص قد يكتشفه والذي من شأنه عرقلة استمرار استغلال المؤسسة.
من حيث شروط التسجيل	– توفر الإجازات والشهادات المشترطة قانونا – التسجيل في المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.	– أن يكون حائز على الشهادة الجزائرية للمهنة أو شهادة معترف بمعادلتها. – التسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
من حيث الهيئة التابع لها	كل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد تابعون للمنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.	– الخبير المحاسب تابع للمصف الوطني للخبراء المحاسبين. – محافظ الحسابات تابع للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات. – المحاسب المعتمد تابع للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
من حيث السلطة المشرفة على المجلس الوطني للمحاسبة	المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة رئاسة الجمهورية.	المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة وزارة المالية والوزير المكلف بالمالية.
من حيث الاهتمام بالجودة	لم ترد بخصوص الاهتمام بالجودة مواد	يتعين على محافظ الحسابات أو مسير الشركة أو تجمع محافظي الحسابات إبلاغ لجنة مراقبة النوعية بتعيينه محافظا للحسابات عن طريق رسالة موصى عليها في اجل اقصاه 15 يوم.
من حيث الاتعاب	تحدد الاتعاب عن طريق سلم يتقيد به الجميع	الاتعاب تحدد بصفة تعاقدية بين المحاسب والزبون.

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على القانونين رقم (91-08) و(10-01).

من خلال الجدول يتضح وجود فرق جوهري بين القانون 91-08 والقانون 10-01 في كل ما سبق، إلا ان القانون الجديد يحمل في طياته مجموعة من الاصلاحات الجديدة التي تخدم المهنة لتواكب التطور العالمي

ورغبة الجزائر في اصلاح المنظومة المحاسبية، وكما لا يخفى علينا ان هدف كل عمل تحقيق دخل فالقانون الجديد للمهنة 10-01 لم يحدد ضوابط قانونية لتحديد اتعاب المحاسب الامر الذي أثار استياء اغلب اصحاب المهنة.

فالملاحظ أن مهنة المراجعة في الجزائر اتسمت بنوع من الفوضى واللاتنظيم، بدليل أنه لم يعاد النظر في النصوص القانونية المنظمة للمهنة من سنة 1991 من خلال القانون 91-08 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الى غاية سنة 2010 وصدور القانون 10-01 وهذا يعتبر تأخر كبير جدا في الاصلاح، هذا ما انعكس سلبا على تقديم قوائم مالية تتسم بالشفافية والموضوعية والملائمة والقابلية للمقارنة حتى تمكن مستعمليها من اتخاذ قرارات صائبة.

من خلال عرض كل من القانون السابق للمهنة والقانون الجديد، نرى أن النظام المحاسبي المالي كان السبب المباشر في إصلاح قانون المهنة بدليل أنه جاء بعد أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي حيث تضمن القانون الجديد عدة إصلاحات منها إضافة عدد من التقارير الجديدة وكذلك زيادة مهام المراجع، ويعطي القانون الجديد أهمية بالغة في شروط وكيفيات الإلتحاق بالمهنة وممارستها لضمان الجودة والنوعية في عملية فحص وتدقيق البيانات المالية وقد قسم القانون الجديد للمهنة الهيئة المشرفة على المهنة وهي المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى ثلاث هيئات، مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين من أجل إستقلالية كل مهنة على الأخرى، إلا أن هذا الانقسام يعتبر سلبي على بنية المهنة ويفقدها ميزة التوحد والهيبة .

وفي الأخير يمكن القول أن إصلاح منظومة المراجعة في الجزائر كان نتيجة جملة من الاصلاحات أبرزها إصلاح المنظومة المحاسبية عن طريق تبني نظام محاسبي مالي ذو مرجعية محاسبية دولية، هذا الأخير أدى إلى إصلاح مهنة المراجعة في الجزائر بما تتوافق مع المعايير الدولية للمراجعة والنظام المحاسبي الحالي.

خاتمة الفصل

من خلال ما تقدم ذكره في هذا الفصل، يتضح أن النظام المحاسبي المالي قد أثر كثيرا على الممارسة المحاسبية في الجزائر، ولأن مهنة المحاسبة والمراجعة لهما ترابط بينهما فقد أثر تبني النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية بشكل عام من عدة جوانب، كما أن مرسوم مسك المحاسبة بأنظمة الاعلام الالي ألزم محافظي الحسابات تحدي التكنولوجيات الجديدة، حيث ألزم النظام المحاسبي المالي الخاضعين له مراعاة واحترام مبادئه وقواعده التي من أهمها المحاسبة ينبغي أن تحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر والدقة والمصداقية والشفافية والإفصاح، هذه المبادئ تقم عليها فعالية المراجعة المالية لضمان إبداء رأي في أحسن الظروف وزيادة مصداقية عمل المراجع الذي أصبح يتمتع بوفرة هذه المبادئ في النظام المحاسبي المالي والتي افتقدها في المنظومة المحاسبية السابقة، فبالتالي أعطى النظام المحاسبي المالي الفعالية للمراجعة المالية، وساهم في تحسين وجودة عمل المراجع المالي. كما أثر النظام المحاسبي المالي على قانون المهنة حيث تم إصدار القانون 10-01 المتعلق بهمن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد عقب أشهر من أول تطبيق لـ SCF.

الفصل الثالث:

الـدراسة المـيدانية

مقدمة الفصل

لقد ارتأينا أن ندعم الجانب النظري للبحث بدراسة ميدانية، وهي عبارة عن استبيان موجه للمهنيين من خبراء للمحاسبة ومحافظي الحسابات عبر مختلف ولايات الوطن ، حيث تهدف هاته الدراسة إلى إسقاط الجانب النظري للموضوع بالواقع العملي الفعلي للمهنة من خلال جمع أراء مجموعة من المهنين حول مجوعة من العبارات مقسمة على ثلاث محاور أساسية ، محور أول حول واقع المراجعة المالية افي الجزائر والمحور الثاني حول المراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد ، والمحور الثالث يتعلق بواقع قانون المهنة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة المتضمنة النظام المحاسبي المالي ، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، الأول يدرس واقع المراجعة المالية في الجزائر والمحور الثاني حول المراجعة المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، أما المحول الثالث حول قانون المهنة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة المتضمنة النظام المحاسبي المالي ، وختم الفصل بأهم الإستنتاجات حول الدراسة الميدانية .

المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بمدى فعالية المراجعة المالية في الجزائر في ظل تبني النظام المحاسبي المالي الجديد ، وعلى ضوء الاصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر مؤخرا وما صحبه من تغيير في قانون مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر ، و ما خلفه من تأثيرات على المهنة والمؤسسات الجزائرية ، وما يرافق هذا التطور من تشريعات وقوانين ، وذلك سعيا لإعادة ترتيب وتنظيم مهنة المراجعة والمحاسبة في الجزائر بما يتواءم مع التوجهات العالمية الحديثة ، ارتأينا في هذا المجال واستنادا لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان ، الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة لحيثيات الموضوع ، و دعمه من خلال المقابلات و المناقشات التي أجراها الباحث شخصيا مع شخصيات علمية متخصصة في الميدان كمحافظي حسابات وخبراء محاسبة وبعض الاساتذة في الجامعة الذين يشغلون مهنة محافظة الحسابات بالإضافة إلى التدريس في الجامعة مما أعطى للموضوع رؤية في شقين عملي وأكاديمي ، بالإضافة الى مجموعة من البيانات والملاحظات حول الموضوع .

حيث حاولنا استغلال هذه الأدوات والملاحظات من خلال إيجاد التكامل بينها ، وركزنا في الدراسة على طريقة الاستبيان لمجموعة من الإعتبارات ، اولها هذا الأخير الأكثر إستخداما من قبل الباحثين لجمع البيانات الأولية ، وقدرته على جمع عدة أراء وأفكار من وجهة نظر مختلفة لموضوع واحد مما يضفي عليه المصداقية ، حيث كان الهدف من الاستبيان هو دراسة واقع المراجعة المالية في الجزائر بعد حوالي ثلاث سنوات ونصف من تطبيق النظام المحاسبي المالي ، ومدى فعاليتها في البيئة المحاسبية الجديدة ، كما تطرقنا الى واقعها في ظل القانون الجديد للمهنة ، وفي الاخير تحليل كل النتائج المتوصل إليها .

المطلب الأول : أدوات الدراسة

بالاستناد إلى التقديم السابق سوف نقوم في هذا المطلب بالتعرض لتفاصيل الأدوات المستعملة، والكيفية التي تمت بها.

1-جمع الوثائق والمعلومات:

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة، والتي تهتم أساسا بميدان المحاسبة والمراجعة المالية في الجزائر باعتبار هذه الخطوة رئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه، حيث تعددت هذه الوثائق لتشمل كل من:

- النصوص والتشريعات المتضمنة في الجرائد الرسمية.
- التقارير الصادرة عن الهيئات و المنظمات المهنية.
- بحوث علمية أنجزت في الجزائر.

إضافة إلى هذا فقد اعتمدنا كذلك على قنوات أخرى من أجل الحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها الشبكة العنكبوتية" الانترنيت"، من خلال التواصل المستمر والزيارات وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة والمراجعة خصوصا على المستوى الدولي، والتي ساعدتنا في توجيه دراستنا، وتصور منهجية العمل الميداني من خلال السعي لتحقيق ما كنا نصبوا إليه.

بالإضافة إلى مجموعة من الملتقيات العلمية الوطنية والدولية التي أجريت مؤخرا في جامعات الجزائر مثل ملتقى البليدة والمسيلة وملتقى جامعة الوادي حول النظام المحاسبي المالي .

2- المقابلات:

إن عنصر المقابلات في الدراسة الميدانية يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام ورئيسي للحصول على المعلومات .حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره على المراجعة الخارجية في الجزائر ، طرحت خلالها مجموعة من الأسئلة للمناقشة حول الموضوع ، حيث حاولنا جاهدين في هذا الصدد استقصاء واستخلاص أراء ووجهات نظر مختلفة للاطراف الفاعلة في الميدان .

وفي هذا المجال نشير إلى أن تركيزنا كان منصبا نحو المقابلات غير الرسمية، وذلك لما يعتري المقابلات الرسمية من بعض الإجراءات الرسمية كاستصدار إفادة بحث من الجامعة أو طلب مسبق يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته، مما يؤثر كل ذلك ويمس بسرعة الحصول على المعلومات.

ومن خلال قيامنا بالمقابلات غير الرسمية استطعنا توسيع مجال الفئات التي شملها الحوار، والتي لها علاقة بالممارسة المحاسبة والمراجعة في الجزائر .وبالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذه اللقاءات غير الرسمية لم يكن متجانس بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يستند إلى أسئلة محددة ومهيكلة، إلا أنه مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء و تنوع وجهات نظر الأطراف التي حاورناها و التي من بينها :

- الأساتذة المهتمين بالمحاسبة والمراجعة .
- الممارسين للمهنة في الميدان من محافظي حسابات وخبراء محاسبة .

3- الإستبيان:

رغم ما سبق ذكره من أدوات ووسائل شتى تم استعمالها والاعتماد عليها للحصول على مختلف المعلومات . ولأجل الوقوف على الإدراك الجيد والفهم الصحيح للموضوع المقصودة من مختلف جوانبها، وأمام حدود الأدوات السابقة والمشاكل والعراقيل والمصاعب التي واجهتنا في مراحل مختلفة أثناء إعداد هذا البحث في استعمال بعض الأدوات السالفة الذكر كالمقابلة مثلا، اتجهنا إلى الاعتماد على أداة الاستبيان لتجاوز النقائص التي اعترت الأدوات السابقة، وذلك باعتبارها أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما تتميز به هذه الأداة، من

مزايا في مجال قياس تطابق وجهات نظرنا مع أفراد العينة الموجه لها هذا الاستبيان ، وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية، حيث سيتم التطرق لهذه الأداة فيما يأتي بالتفصيل.

المطلب الثاني : تحضير الاستبيان

سنقوم في هذا المطلب بالتعرض إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها، بدءا من مرحلة إعداد الاستمارة، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مرورا بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات، والطريقة المعتمدة للاختبار الأولي لها وصولا إلى معالجة الاستمارات.

1-تصميم الإستمارة:

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة والابتعاد عن التصنع والتعقيد، حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين وحتى لا يمكن إعطاء تفسيرات متعددة أخرى لها .حيث تمحورت الاسئلة حول المراجعة المالية وواقعها في ظل تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر ، كما تضمن الاستبيان أسئلة حول القانون 10-01 المتعلق بهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ومدى ملاءمته للواقع الحالي للمهنة ، مع بعض الاسئلة ذات مضمون دولي للتقارب مع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية .

وقد استعنا في ذلك بآراء بعض الأساتذة و الزملاء الذين وجهونا في كيفية إعداد استمارة الاستبيان.

ولقد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة إعدادها الابتعاد عن التعمق في طرح الاسئلة والعمل بالمقابل على طرح مجموعة من الأسئلة بشكل متسلسل ومترابط حتى نجلب اهتمام وتركيز الفرد المستقصى، وكل ذلك من أجل الحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية ، هذا فضلا عن الديباجة التي تتصدر استمارة الاستبيان والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المراد الحصول عليها مع معلومات عن التخصص و ملخص حول الموضوع ، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبيان مع رجائنا لهم الإجابة بكل عناية وموضوعية .وإحاطتهم علما بأن المعلومات المدلى بها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، كما أشرنا كذلك إلى الجهة الأكاديمية التي ينتمي إليها الطالب ، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من طرف أفراد العينة وتشكرهم في الأخير على تعاونهم معنا.

تحكيم الاستبيان : بعد إتمام إعداد الاسئلة في مسودة اسئلة الاستبيان تم اللجوء الى تحكيم الاستبيان من طرف مجموعة من الاساتذة، وخاصة الاساتذة الذين يحوزون إعتماد محافظ حسابات وخبير محاسب ، وذلك من أجل ضمان طرح أسئلة في صلب الموضوع وتزيد من إثرائه .(أنظر الملحق رقم 01)

2- هيكل إستمارة الإستبيان:

تضمنت الاستمارة ثلاثة وثلاثين (33) سؤالا موزعة على ثلاث محاور رئيسية ، كما يلي :

المحور الاول : واقـع المراجعة المالية في الجزائر

الأسئلة من (1 – 10) تضمنت أسئلة حول المراجعة المالية وأهم أهدافها ، بالإضافة إلى القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي ، ومدى تكيف المراجعة المالية مع المستجدات الاقتصادية الدولية .

المحور الثاني : المراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

الأسئلة من (1 – 13) تمحورت الاسئلة حول الممارسة المحاسبية في الجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ، كما تضمن المحور اسئلة حول المراجعة المالية بعد تطبيق SCF ومدى تأثرها به، ويهدف المحور إلى تصور واقع المراجعة المالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

المحور الثالث : قانون المهنة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة

الأسئلة من (1 – 10) يهدف المحور إلى دراسة تأثر قوانين مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر بالإصلاحات المنظومة المحاسبية ذات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة ، حيث تم طرح مجموعة من الاسئلة تضمنت اسبات تغيير القانون 91-08 الى القانون 10-01 وما إذا كان النظام المحاسبي المالي سبب التغير بالإضافة الى بعض التفاصيل في القانون 10-01.

وفي المجموع ينتج لنا 33 سؤلاً في ثلاث بدائل تدرجت – نعم – محايد – لا –

3 - نشر وتوزيع الإستمارة:

بعد أن تم إعداد الاستبيان بالشكل النهائي الموضح في الملحق رقم (01) ، جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من محافظي حسابات و خبراء محاسبة ، وهذه العملية تمت بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلىالعينة المقصودة، وضمان الحصول على أكبر عدد من الاستمارات التي تمت الإجابة عليها، وبصفة عامة اعتمدنا على الطرق التالية في توزيع الاستمارات:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان باليد؛
- إرسال الاستمارات عن طريق البريد الالكتروني؛
- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم؛
- الاستعانة ببعض زملاءنا في توزيع الاستمارات.

وبتعدد القنوات المعتمد عليها في استسقاء الإجابات، تنوعت كذلك أساليب وطرق الردود وحتى الوقت ، حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام، ساعات إلى دقائق معدودة في بعض الأحيان، حيث تم الحصول على الإجابة عن طريق:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقصى.
- الاتصال بالزملاء الذين استعنا بهم سابقا لاستلام الاستمارات.
- الحصول عن الإجابات عن طريق البريد الالكتروني من الذين تم مراسلتهم عن طريق هذا الأخير.
- الاتصال بالمكاتب التي تم زيارتها واسترداد الاستمارات.

4 – المشاكل والصعوبات:

بالرغم من أهمية الاستبيان كأداة لجمع واستقصاء إجابات وأفراد العينة حول مواضيع ذات أهمية للطالب، وبالرغم من حصوله واستلامه لحجم معين من الإجابات تسمح باعتمادها للدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل والصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة، والتي يمكن تلخيصها بإيجاز فيما يلي:

– التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة، رغم إلحاحنا واستفسارنا المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم.

– وجود بعض أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع تواجد الطالب، الأمر الذي حال دون قيامه بالتوضيحات اللازمة في حالة ما إذا وجدوا أي لبس أو غموض في استمارة الاستبيان المرسلة إليهم.

– تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم زياراتنا المتكررة لهم، حرمنا من الحصول على آراءهم و إجاباتهم، نظرا لأن للدراسة حدودا زمنية لا يمكن تجاوزها.

المطلب الثالث : مجتمع الدراسة وحدودها

يتضمن هذا البند تقديم مجتمع الدراسة (العينة) مع تفصيل حدودها المكانية و الزمانية والبشرية والموضوعية، حيث تم إستخدام Excel *2007* في إعداد الأشكال البيانية المختلفة للعينة.

أولا : مجتمع وعينة الدراسة

إعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة على تخصيص فئة خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات للإجابة على مضمون اسئلة الاستبيان ، ويرجع اسباب هذا الخيار الى طبيعة الموضوع المراجعة المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي الجديد .

لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان العادي والإلكتروني فبالنسبة للاستبيان العادي قمنا بتوزيع أكثر من 40 استمارة على العينة اشتملت على محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة ، ولقد اعتمدنا أحيانا طريقة التسليم والاستلام المباشر، وأحيانا أخرى قمنا بذلك عن طريق مساعدة بعض الزملاء .أما بالنسبة لاستمارة الاستبيان الإلكترونية فقد قمنا بإرسالها إلى 103 فرد (منهم خبراء

محاسبين ومحافظي حسابات وأساتذة في نفس الوقت...) تحصلنا على عناوين بريدهم الإلكتروني بطرق مختلفة. والجدول التالي يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة :

جدول رقم (05): الإحصائيات الخاصة بالاستمارات الصالحة للدراسة

البيـــــــــان	الـــــعدد
عدد الاستمارات الموزعة و المعلنة	**143**
عدد الاستمارات المفقودة أو لم تسترجع	**98**
عدد الاستمارات الملغاة	**02**
عدد الاستمارات الواردة بعد الأجل	**03**
عدد الاستمارات الصالحة للدراسة	**40**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان

ثانيا : حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية : فَحوى هذه الدراسة يتعلق بواقع الممارسة المهنية للمراجعة المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، ومدى تأثرها بواقع عملية إصلاح المنظومة المحاسبية.

الحدود الزمانية : مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة وهو شهري ماي وجوان من سنة 2013 .

الحدود البشرية : اعتمدت هذه الدراسة على أراء وإجابات المهنيين(خبراء محاسبة ، محافظ الحسابات) وجل أفراد الفئتين حاصلين على شهادة ليسانس فما فوق .

الحدود الموضوعية : اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المحددة لمدى تأثر مهنة المراجعة المالية بتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ودون سواها من أنواع المراجعة ، في حين تتوقف جودتها على نوعية الإجابات المحصل عليها من أفراد العينة.

المطلب الرابع : المعلومات الشخصية لأفراد العينة

سنعمد في تسيير قائمة الاستقصاء إلى تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وفق الآتي:

أولا : الدرجة العلمية

تبين لنا من خلال تصفح استمارات الاستبيان المستلمة من أفراد العينة المستجوبين أن نسبة 60% منهم حاصلين على شهادة ليسانس في حين أن نسبة 27.5% هم من الحاصلين على شهادة الماجستير، أما نسبة الحاصلين على شهادة دكتوراه فقد بلغت 12.5% ، و هناك ثلاث افراد في العينة حاصلين على شهادات علمية

اخرى ، ويعكس هذا التوزيع رغبة الطالب في حصر عينة الدراسة على أغلبية فئة الجامعيين الحاصلين على شهادة الليسانس على الأقل، والتي يمكن الإعتماد عليها في هذا النوع من البحوث . والجدول أدناه يلخص ذلك:

الجدول رقم (06) : توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الشـهادة العلميـة	التكـرار	النسبـة
ليسانس	**24**	**%60**
ماجستير	**11**	**%27.5**
دكتوراه	**5**	**%12.5**
المجموع	**40**	**%100**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان

الشكل رقم (02) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

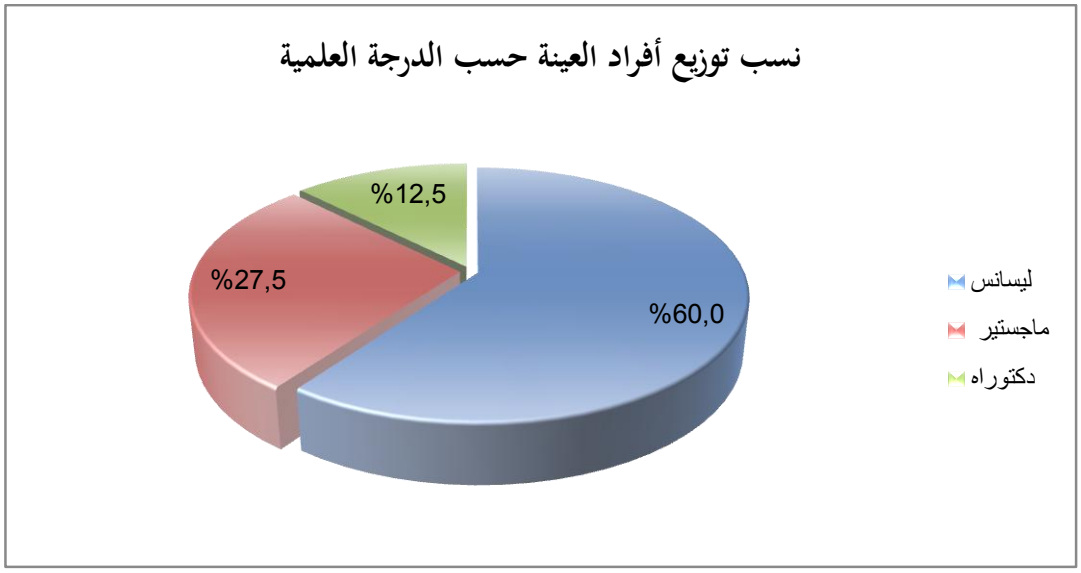

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان

ثانيا : التخصص العلمي

من خلال استمارات الاستبيان يتضح ان ما نسبته 67.5% تخصص محاسبة ، اما تخصص مالية فقد بلغت نسبة المستقصين 30% وتخصص تدقيق محاسبي 2.5% بالإضافة الى ثلاث أشخاص في العينة حاصلين على شهادات في تخصصات أخرى ، حيث نجد هذه الشهادات عند أصحاب المهنة القدماء ذوي الخبرة العالية في المهنة من من تحصلوا على شهادات خبرة في المهنة سابقا . والجدول أدناه يوضح ذلك :

جدول رقم (07) : توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكـرار	النسبـــة
محاسبـة	**27**	**%67.5**
مـاليـة	**12**	**%30**
تدقيق محاسبي	**1**	**2.5%**
المجموع	**40**	**%100**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان

الشكل رقم **(03)** : **يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي**

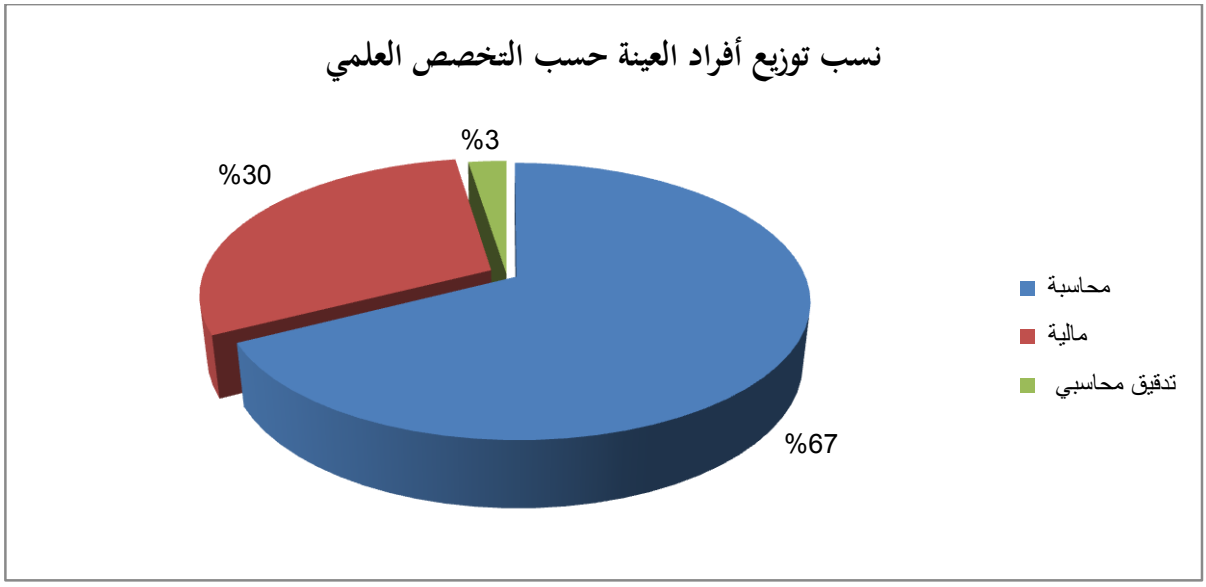

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان

ثالثا : الوظيفة

من أجل حصر عينة الدراسة والتي وجهت إلى خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات الذين يحوزون إعتماد قانوني لممارسة المهنة ، حيث حددنا في إستمارة الاستبيان وظيفتين هما خبير محاسب ومحافظ الحسابات ، فكانت نسبة خبراء المحاسبة 15% أما نسبة محافظي الحسابات فبلغت 85% وذلك على إعتبار أنهم هم من يمارسون المراجعة المالية . والجدول التالي يلخص ذلك :

جدول رقم (08) : **توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة**

الوظيفة	التكرار	النسبة
محافظ حسابات	34	%85
خبير محاسب	6	%15
المجموع	**40**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على استمارات الاستقصاء

الشكل رقم (04) : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

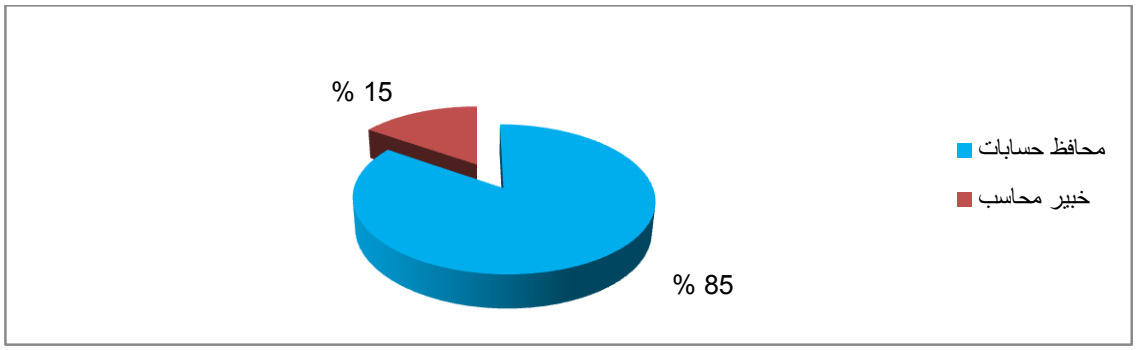

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على استمارات الاستقصاء

نلاحظ أن فئة محافظي الحسابات تمثل أكبر نسبة وهذا منطقي كونها الفئة الأكثر استهدافاً في الدراسة ثم تلتها فئة الخبراء المحاسبين .

رابعا : الخـــبرة

لقد قمنا بتوزيع سنوات الخبرة على أربع فئات عمرية، حيث حددت الفئة الأولى أقل من خمس سنوات ، والفئة الثانية من خمسة إلى عشرة سنوات ، والفئة الثالثة من عشرة إلى خمسة عشرة سنة ، والفئة الرابعة أكثر من خمسة عشرة سنة . الجدول التالي يلخص ذلك :

جدول رقم(09) : توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

فئة الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثـــر من 15 سنة	المجموع
التكرار	18	9	5	8	40
النسبة	%45	%22.5	%12.5	%20	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على استمارات الاستقصاء

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

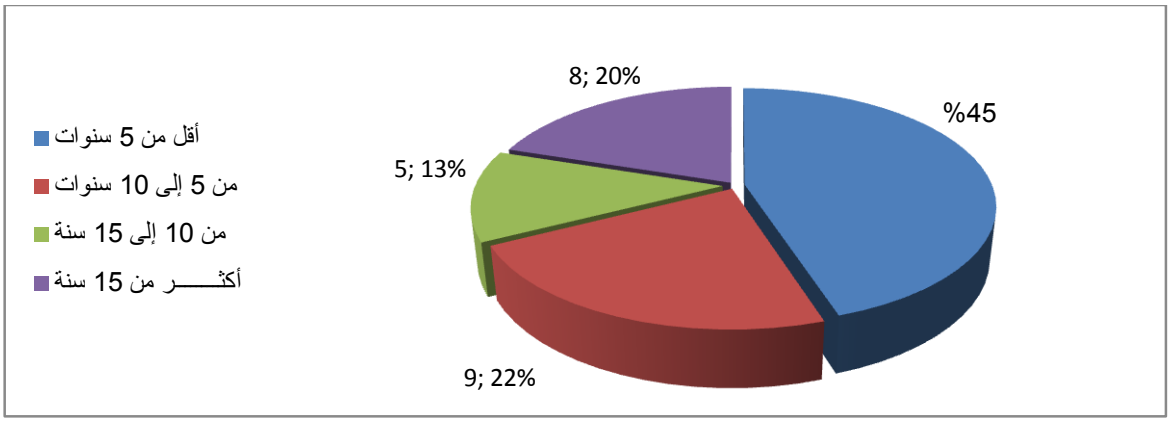

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على استمارات الاستقصاء

خامسا : التوزيع الجغرافي للعينة : تم توزيع إستمارت الإستبان على محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة عبر ولايات الوطن ، منها ما تم تسليمها مباشرة في كل من الوادي و بسكرة و باتنة والباقي عبر البريد الالكتروني ، والجدول التالي يلخص توزيع العينة الجغرافي كما يلي :

جدول رقم (10) : توزيع أفراد العينة حسب الولاية

الولاية	الوادي	بسكرة	باتنة	ورقلة	مسيلة	عنابة	الجلفة	سوق هراس	تبسة	تلمسان	المجموع
التكرار	21	2	5	2	5	1	1	1	1	1	40
النسبة	52.5	5	12.5	5	12.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	%100

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على استمارات الاستقصاء

الشكل رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب الولاية

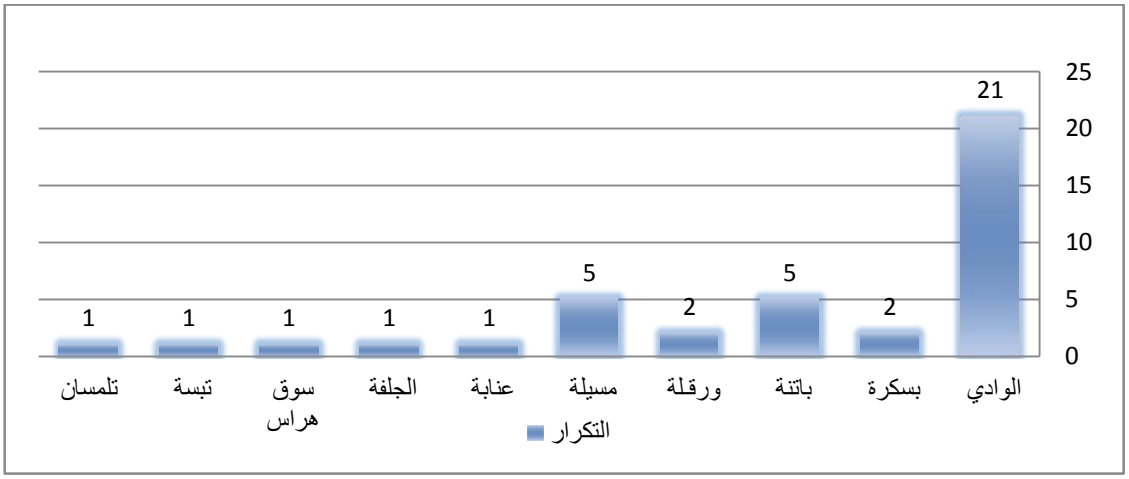

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على استمارات الاستقصاء

المبحث الثاني : تحليل نتائج الإستبيان

لتحليل نتائج الدراسة والتي قسمت فيها أسئلة الاستبيان إلى ثلاث محاور رئيسية تتدرج تحتها مجوعة من الاسئلة الموجة للاستقصاء ، علما أنه كما ذكرنا سابقا بإستجدام مقياس ليكرت الثلاثي حددت خيارات الاجابة في ثلاث خيارات (نعم ، محايد ، لا) ، وسوف نقوم بتحليل المحاور في ما يلي من مطالب المبحث .

المطلب الأول : دراسة تحليلية لواقع المراجعة المالية في الجزائر

يظهر الجدول رقم (10) أدناه رأي أفراد العينة من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات فيما يخص عبارات المحور الأول والمتعلق بواقع المراجعة المالية في الجزائر والمرقمة من (1– 10) ، حيث حظيت أغلبية الاسئلة بالقبول العام لأغلب أفراد العينة ، حيث أجمعوا على أن مفهوم المراجعة المالية هي فحص يقوم به مهني مستقل وخارجي عن المؤسسة من أجل التصريح برأي فني حول صحة ومصداقية الحسابات السنوية ، كما أن فعاليتها تكمن في إستقلالية المراجع عل المؤسسة محل المراجعة ، بالإضافة إلى أنها تتوافق مع النظام

المحاسبي المالي الجديد الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والذي تضمن قوائم مالية تتسم بالشفافية والمصداقية والإفصاح ، هذه المميزات تساهم في عمل المراجع المالية وفعالية المراجعة المالية كما أجمع أغلب أفراد العينة على أن المراجعة المالية تكشف على الصورة الصادقة لنتيجة العمليات المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية ، وفي الجزائر لازالت المراجعة المالية تستخدم لهدف تطبيق النصوص القانونية الملزمة بإجراء المراجعة السنوية من طرف محافظ حسابات يعين لمدة ثلاث سنوات في المؤسسة ولم ترتقي إلى إستخدامها من أجل مساهمتها في إتخاذ القرارات الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة ، كما إلتزم أغلب أفراد العينة الحياد فيما يخص عبارة تكيف المراجعة المالية في الجزائر مع المستجدات الإقتصادية الدولية مرجعين الاسباب إلى عدم تبني معايير المراجعة الدولية حتى الان ، ويبين الجدول رقم 10 والشكل رقم 05 نتائج عملية الاستقصاء التي أجريت على أفراد العينة، ونسب التفاوت بينهم .

الشكل رقم(07) : نتائج عملية الاستقصاء التي أجريت على أفراد العينة للمحور الاول.

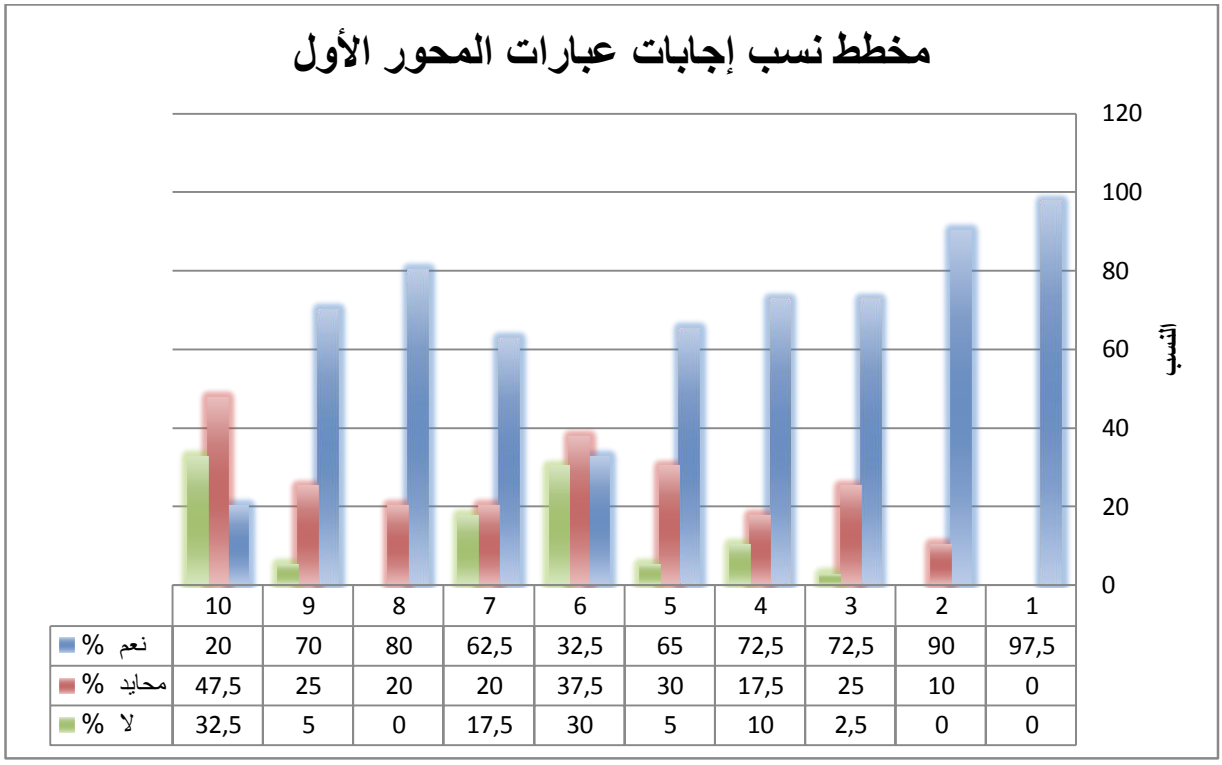

	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
% نعم	20	70	80	62,5	32,5	65	72,5	72,5	90	97,5
% محايد	47,5	25	20	20	37,5	30	17,5	25	10	0
% لا	32,5	5	0	17,5	30	5	10	2,5	0	0

المصدر : من إعداد الطالب اعتماداً على استمارات الاستقصاء

جدول رقم (11): يوضح تكرارات ونسب إجابات العينة على عبارات المحور الأول.

العبارات	موافق	محايد	لا	الإتجاه	المنوال Mode
	التكرار	التكرار	التكرار		
	النسبة%	النسبة%	النسبة%		
1– المراجعة المالية هي فحص يقوم به مهني مستقل وخارجي عن المؤسسة من أجل التصريح برأي فني حول صحة ومصداقية الحسابات السنوية .	39	1	0	نعم	1
	97,5	**2,5**	**0**		
2– تكمن فعالية المراجعة المالية في إستقلالية المراجع عن المؤسسة	36	4	0	نعم	1
	90	**10**	**0**		
3– تسعى المراجعة المالية إلى كسب ثقة مستخدمي القوائم المالية التي تنشرها الوحدة محل المراجعة .	29	10	1	نعم	1
	72,5	**25**	**2,5**		
4– تهدف المراجعة المالية إلى المصادقة على الحسابات السنوية للمؤسسة .	29	7	4	نعم	1
	72,5	**17,5**	**10**		
5– أشكال القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد أدق من سابقتها وفق المخطط المحاسبي الوطني ، وبالتالي عملية مراجعتها تكون أفضل.	26	12	2	نعم	1
	65	**30**	**5**		
6– يكمن الاختلاف بين المراجعة المالية والمراجعة الداخلية في الاستقلالية فقط	13	15	12	محايد	2
	32,5	**37,5**	**30**		
7– يسعى المراجع الخارجي إلى تحقيق هدفه وهو المصادقة على القوائم المالية في إطار المراجعة المالية.	25	8	7	نعم	1
	62,5	**20**	**17,5**		
8– تكشف المراجعة المالية عن الصورة الصادقة لنتيجة العمليات المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية .	32	8	0	نعم	1
	80	**20**	**0**		
9– تكتسب المراجعة المالية قوتها من ناحية الإلزامية القانونية لها على المؤسسات	28	10	2	نعم	1
	70	**25**	**5**		
10–تتكيف المراجعة المالية في الجزائر مع المستجدات الاقتصادية الدولية .	8	19	13	محايد	2
	20	**47,5**	**32,5**		

المصدر : من اعداد الطالب إعتمادا على استمارات الاستبيان وبرنامج spss.

ملاحظة : يعبر المنوال (Mode) على النسبة الأكبر من بين خيارات الاجابة ، حيث يرمز لـ نعم 1 و محايد 2 و لا 3، فلما نكتب في الخانة رقم 1 يعني أن أكبر نسبة في العبارة هي الاجابة بنعم .

من خلال الجدول رقم 10 والشكل رقم 05 أعلاه نلاحظ أن معظم عبارات المحور الأول والخاص بواقع المراجعة المالية في الجزائر لقي إجماعا واسعا بالتأكيد والموافقة لإحتوائها على أكبر النسب وأكبر عدد من الأفراد المستجوبين ، في حين هناك إختلاف في الرأي فيما يخص العبارتين 6 – 10، وفي ما يلي تحليل وتعليق على إجابات عبارات المحور الأول :

1- **المراجعة المالية هي فحص يقوم به مهني مستقل وخارجي عن المؤسسة من أجل التصريح برأي فني حول صحة ومصداقية الحسابات السنوية** : أجمع أغلب أفراد العينة بنسبة **97,5 %** أي بعدد **39** فردا على أن المراجعة المالية هي فحص يقوم به مهني مستقل وخارجي عن المؤسسة من أجل التصريح برأي فني حول صحة ومصداقية الحسابات السنوية ، هذا ما يعكس وجود مفهوم موحد للمراجعة المالية لدى أغلب المراجعين في الجزائر .

2- **تكمن فعالية المراجعة المالية في إستقلالية المراجع عن المؤسسة** : : أجمع أغلب أفراد العينة بنسبة **%90** أي بعدد **36** فردا مستقصى ، مما يدل على ضرورة إستقلالية المراجع على المؤسسة لضمان مراجعة مالية فعالة ودون أي تأثير خارجي على المراجع يقلل من جودة المراجعة .

3- **تسعى المراجعة المالية إلى كسب ثقة مستخدمي القوائم المالية التي تنشرها الوحدة محل المراجعة** : أجمع أغلب أفراد العينة بنسبة **72,5%** أي بعدد **29** فردا على أن للمراجعة المالية هدف وهو كسب ثقة المتعاملين بالتقارير المالية للمراجع حول القوائم المالية ، فيما اكتفى **10** افراد من العينة وبنسبة **25 %** بالحياد على مضمون العبارة كما إعترض فرد على صحتها .

4- **تهدف المراجعة المالية إلى المصادقة على الحسابات السنوية للمؤسسة** : هناك إختلاف وجهات نظر بين أفراد العينة في موضوع هدف المراجعة المالية في المصادقة على الحسابات السنوية حيث يرى البعض منهم وبغالبية على أن المصادقة على الحسابات السنوية هي جوهر عملية المراجعة ، فيما يري البعض الأخر أن المصادقة ليست هدفا دائما لأنه ريمكن أن يرفض المراجع المصادقة .

5- **أشكال القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد أدق من سابقتها وفق المخطط المحاسبي الوطني ، وبالتالي عملية مراجعتها تكون أفضل:** مما لاشك فيه أن النظام المحاسبي المالي تضمن قوائم مالية تتميز بالشفافية والإفصاح والمصداقية وفقا لتطبيق المبادئ المحاسبية ، حيث أن 65 % من أفراد العينة كانت إجاباتهم بالموافقة على صحة العبارة أما 30 % إلتزموا الحياد رغم أن العبارة في صميم اختصاصهم .

6- **يكمن الإختلاف بين المراجعة المالية والمراجعة الداخلية في الاستقلالية فقط** : في هذه العبارة إختلفت إجابات العينة بين موافق ومحايد ومعارض بنسب قريبة ، حيث 32% أجاب بنعم أي 13 فردا و37,5% محايد أي 15 فرد ، و 30% أجاب بـ لا أي 12 شخص مستقصى .

7-**يسعى المراجع الخارجي إلى تحقيق هدفه و هو المصادقة على القوائم المالية في إطار المراجعة المالية**: أجمع أفراد العينة وبنسبة 62.5% أي 25 فرد على أن المراجع يهدف أثناء إجراء عملية المراجعة إلى المصادقة على القوائم المالية ، فيما أكد البعض أن ليس بالضرورة أن يكون هدف المراجع دائما المصادقة، وإنها هدفه يتمثل في إبداء الرأي حول القوائم المالية للمؤسسة لأن المصادقة تعني القبول.

8- **تكشف المراجعة المالية عن الصورة الصادقة لنتيجة العمليات المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية** : أكد غالبية أفراد العينة وبنسبة 80% على أن المراجعة المالية تكشف على الصورة الصادقة لنتيجة العمليات المالية في نهاية السنة التي تقوم بها المؤسسة ، وهذا ما يعكس تحقيق المراجعة المالية لأهدفها ومن بينها كشف الغش والتلاعب الموجود في القوائم المالية ، فيما إكتفى 20% من أفراد العنية بالحياد وبعدد 8 أفراد .

9- **تكتسب المراجعة المالية قوتها من ناحية الإلزامية القانونية لها على المؤسسات** : من خلال إجابات أفراد العينة على العبارة تبين أن ما نسبته 70% أي 28 فرد من العينة أجاب بنعم مما يوضح أن المراجعة المالية في الجزائر تستمد قوتها من الناحية القانونية في ظل غياب ثقافة إستخدام المراجعة لأغراض الاستثمار وأفاق أخرى للمؤسسة ، في حين إلتزم 25% الحياد ، أما 5% أجاب بـ لا على العبارة .

10- **تتكيف المراجعة المالية في الجزائر مع المستجدات الإقتصادية الدولية** : في هذه العبارة تشتت أراء أفراد العينة بين موافق ومعارض وأغلبية محايدة بنسبة 47.5% أي 19 فردا، كما وافق 8 أفراد من العينة وبنسبة 20% على أن المراجعة المالية في الجزائر تسعى لمواكبة التطورات والمستجدات الإقتصادية الدولية ، فيما عارض 13 فرد من العينة وبنسبة معتبرة تقدر بـ 32.5% العبارة بحجة أن المراجعة في الجزائر لم ترقى إلى مستوى دولي ، بدليل أنها لحد الأن لم تتبنى معايير المراجعة الدولية .

وفي ما يلي جدول يوضح كل من الوسيط والإنحراف المعياري والتباين لعبارات المحور الأول ، علما أنه تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي spss v19 في إخراج بيانات الجدول . (أنظر الملحق02)

جدول رقم (12) : يوضح الوسيط والإنحراف المعياري والتبيان لعبارات المحور الأول.

العبارة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الوسيط	1,02	1,10	1,30	1,38	1,40	1,98	1,55	1,20	1,35	2,13
الإنحراف المعياري	0,158	0,304	0,480	0,526	0,543	0,829	0,620	0,405	0,516	0,893

المصدر : إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss. v19 .

المطلب الثاني : دراسة تحليلية للمراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

تضمن المحور الثاني من إستمارة الإستقصاء والمتعلق بالمراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي ، حيث تم طرح مجموعة من العبارات على العينة من **(1 – 13)** التي تهدف إلى الترابط بين المراجعة المالية والمنظومة المحاسبية الجديدة ، بالإضافة الى مجموعة من العبارات التي تقصت أسباب الإنتقال المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ، وعبارات أخرى توضح أثر النظام المحاسبي على المراجعة الخارجية ، حيث كانت أغلب إجابات المحور الثاني بنعم باستثناء عبارة واحدة كان توجه أفراد أن إلتزموا الحياد فيها ، والجدول رقم **(12)** والشكل رقم **(06)** يوضح نتائج عملية الاستقصاء.

الشكل رقم (08) : نتائج عملية الاستقصاء التي أجريت على أفراد العينة للمحور الأول.

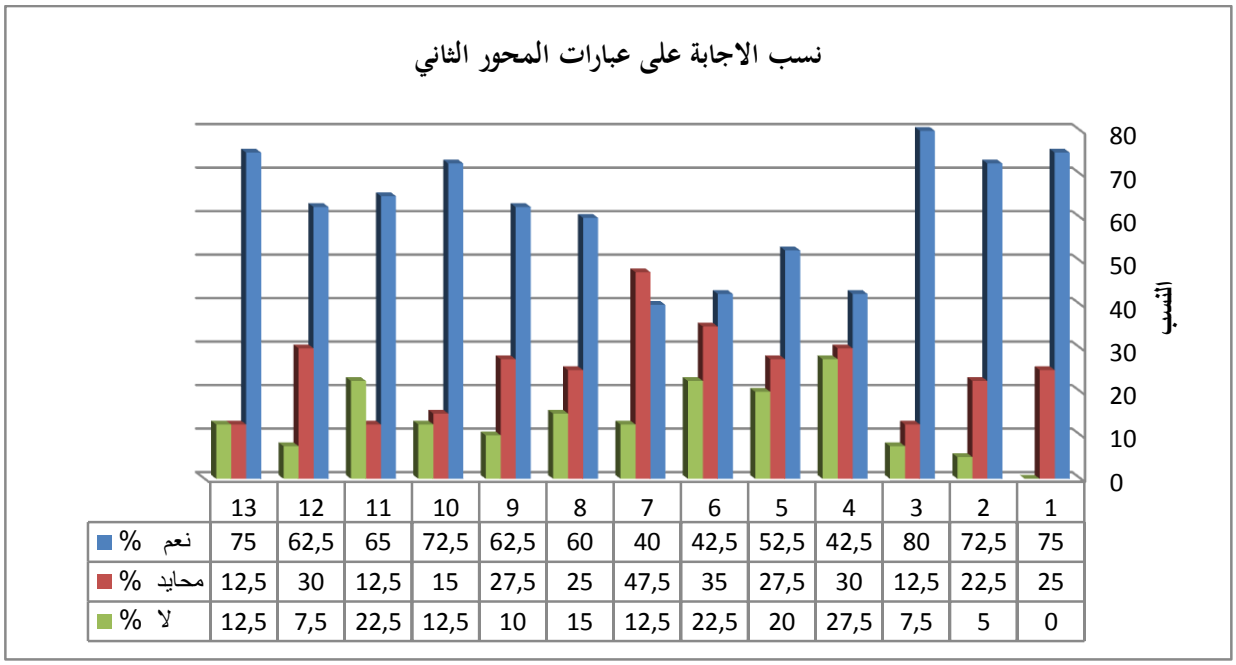

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إستمارات الاستبيان

جدول رقم (13) : يوضح تكرارات ونسب إجابات العينة على المحور الثاني.

العبارات	موافق	محايد	لا	الإتجاه	المنوال Mode
	التكرار	التكرار	التكرار		
	النسبة%	النسبة%	النسبة%		
1– التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في 2010/01/01 تعتبر مفيدة لتطوير مهنة المراجعة والمحاسبة .	30	10	0	نعم	1
	75	**25**	**0**		
2– تتمتع القوائم المالية حسب SCF بقابلية الفهم والبساطة ، مما تسهل في عمل المراجع المالي ، وبالتالي يمكن الإعتماد عليها في مختلف القرارات	29	9	2	نعم	1
	72.5	**22.5**	**5**		
3– يعتبر الإنتقال من PCN إلى SCF إستجابة إلى متطلبات المناخ الإقتصادي الجديد (إعادة تنشيط البورصة ، الخوصصة ، زيادة الاستثمارات ، الإصلاح الاقتصادي)	32	5	3	نعم	1
	80	**12.5**	**7.5**		
4– خطوات و إجراءات مراجعة الحسابات المالية لم تتأثر بعد تطبيق SCF .	17	12	11	نعم	1
	42.5	**30**	**27.5**		
5– الصعوبات التي تواجهك في عملية المراجعة المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي تحل عن طريق الإجتهاد الشخصي وبالرجوع إلى إستشارة خبراء المحاسبة	21	11	8	نعم	1
	52.5	**27.5**	**20**		
6– أوكلت مهمة إصلاح المنظومة المحاسبية للمجلس الوطني للمحاسبة دون مشاركة المهنيين .	17	14	9	نعم	1
	42.5	**35**	**22.5**		
7– المراجعة الخارجية لن تتأثر بالجوانب المتعلقة بالمنهجية العملية لإجراءات فحص الحسابات.	16	19	5	محايد	2
	40	**47.5**	**12.5**		
8– ساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة فعالية المراجعة المالية نظرا لمرجعيته الدولية و بساطته شكلا ومضمونا	24	10	6	نعم	1
	60	**25**	**15**		
9–الخيار الجزائري القاضي بتبني النظام المحاسبي المالي أثر بشكل مباشر على المراجعة الخارجية في جانبها القانوني والتنظيمي	25	11	4	نعم	1
	62.5	**27.5**	**10**		
10–إمكانية تبني معايير للمراجعة الدولية مستقبلا سيؤثر على المهنة في شقها المتعلق بالمعايير والقواعد العامة الواجب إتباعها في المهنة .	29	6	5	نعم	1
	72.5	**15**	**12.5**		
11–النظام المحاسبي المالي مأخوذ من التشريع الفرنسي " المخطط المحاسبي العام **PCG** "	**26**	**5**	**9**	نعم	1
	65	**12.5**	**22.5**		
12–ممارسة النظام المحاسبي المالي كنظام إعلام آلي يقتضي ضرورة	**25**	**12**	**3**	نعم	1

إستخدام أنظمة الاعلام الآلي في عملية المراجعة من طرف محافظي الحسابات والخبراء .	62.5	30	7.5		
13–التدقيق المالي في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يرتقى إلى مستوى دولي.	30 75	5 12.5	5 12.5	نعم	1

المصدر : من اعداد الطالب إعتمادا على استمارات الاستبيان وبرنامج spss.

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه يتضح أن أغلب إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني ، لقيت قبولا بنسبة كبيرة ويتضح ذلك في إحتواء الإجابات بنعم على أكبر النسب وأكبر عدد من الأفراد المستجوبين ، في حين إلتزم أفراد العينة الحياد في العبارة رقم 7، وفي ما يلي تحليل وتعليق على إجابات عبارات المحور الثاني :

1. **التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في 2010/01/01 تعتبر مفيدة لتطوير مهنة المراجعة والمحاسبة** : عبر أفراد العينة بنسبة 75% على العبارة ، حيث أكدوا على أن النظام المحاسبي المالي وبعد تطبيقه في سنة 2010 أعطى نفس جديد لمهنتي المراجعة والمحاسبة بإعتبار أن لهما ترابط كبير بينهما واعتبروا حسب رأيهم أن هذا التغير في المنظومة المحاسبية يساهم في تطوير المهنتين ، فيما إلتزم باقي أفراد العينة برأي محايد.
2. **تتمتع القوائم المالية حسب SCF بقابلية الفهم والبساطة، مما تسهل في عمل المراجع المالي، وبالتالي يمكن الإعتماد عليها في مختلف القرارات** : عبر أفراد العينة على رأيهم في العبارة بحيث أن نسبة الإجابة بنعم بلغت نسبة 72,5% في حين عبر 22,5% عن رأيهم المحايد لمضمون العبارة ، أما 5% فقد عبرو عن رفضهم للعبارة ، ويرجع هذا التوجه لأفراد العينة إلى تضمن النظام المحاسبي المالي الجديد قوائم مالية تتسم بالشفافية والمصداقية والإفصاح مما تسهل في عمل المراجع المالي ويمكن لإدارة المؤسسة أن تتخذ قرارات إستراتيجية مستقبلية بناءا عليها .
3. **يعتبر الإنتقال من PCN إلى SCF إستجابة إلى متطلبات المناخ الإقتصادي الجديد (إعادة تنشيط البورصة ، الخوصصة ، زيادة الاستثمارات ، الإصلاح الاقتصادي)** : أكد غالبية أفراد العينة من خبراء محاسبة ومحافظي حسابات وبنسبة 80% على أن سبب الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي هو إستجابة لمتطلبات الواقع الإقتصادي إضافة إلى رغبة الجزائر في الإنظمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية وما تبعها من شروط وإنتشار العولمة وفتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية ، فيما عبر 7,5% عن عدم توافق رأيهم مع العبارة مرجعين أسباب الانتقال إلى خلفيات ومتطلبات أخرى غير هذه ، كما إلتزم 12.5% برأي محايد.

4. **خطوات و إجراءات مراجعة الحسابات المالية لم تتأثر بعد تطبيق SCF** : ساد التذبذب في أراء أفراد العينة حول مضمون العبارة ، حيث يرى أغلبهم بنسبة 45.5% أي 17 فرد منهم أن النظام المحاسبي المالي لم ينعكس على خطوات وإجراءات مراجعة الحسابات المالية ، مؤكدين أنها بقت كما هي عليه في السابق (قبل تطبيقSCF) ، كما يرى 11 فرد من العينة بنسبة 27,5% أنها تأثرت وتغيرت .
5. **الصعوبات التي تواجهك في عملية المراجعة المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي تحل عن طريق الإجتهاد الشخصي وبالرجوع إلى إستشارة خبراء المحاسبة :** بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي واجه المراجعون عدة صعوبات وتعقيدات في عملهم مما أدى بهم إلى البحث على حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهم ، فيلجأ نصف أفراد العينة وبنسبة 52,5% إلى حل مشاكلهم عن طريق إجتهادتهم الشخصية وإستشارة خبراء المحاسبة باعتبار أنهم الأكثر خبرة ، أما 20% منهم غير موافق على العبارة ويعتقد أنه توجد حلول أخرى للصعوبات والمشاكل التي تواجهم ، ويرجع سبب هذا الإختلاف إلى تأخر المذكرات المنهجية ونقص الدورات التكوينية من طرف الوزارة الوصية .
6. **أوكلت مهمة إصلاح المنظومة المحاسبية للمجلس الوطني للمحاسبة دون مشاركة المهنيين:** أجاب 42,5% بنعم مأكدين أن المجلس الوطني للمحاسبة لم يشارك المهنين في إصلاح المنظومة المحاسبية بشكل واسع مما يدل على وجود تهميش لأصحاب المهنة وعدم أخذا أرائهم في المجال ،بينهما أجاب 22,5% بـ لا بحجة أن المجلس الوطني للمحاسبة عين أعضاء من خبراء المحاسبة في اللجنة المشرفة على الإصلاح ، أما 35% من العينة فضل الحياد على العبارة .
7. **المراجعة الخارجية لن تتأثر بالجوانب المتعلقة بالمنهجية العملية لإجراءات فحص الحسابات :** أغلبية العينة كانت إجاباتهم محايدة لمضمون العبارة بنسبة 47,5% أي 19 فرد أما 40% منهم أيد العبارة ومؤكدين أن المراجعة الخارجية في الجزائر وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لازالت تحافظ على نفس المنهجية في فحص الحسابات ، وهذه الأخير لم تتأثر بالإصلاح المحاسبي ، أما 12,5% من العينة كان لهم رأي معارض وربما يعتقدون أن المنهجية تغيرت وتأثرت بالإصلاح .
8. **ساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة فعالية المراجعة المالية نظرا لمرجعيته الدولية و بساطته شكلا ومضمونا :** يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تبنته الجزائر عقب عملية إصلاح المنظومة المحاسبية ذا مرجعية محاسبية دولية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية حيث يتميز على سابقه بالبساطة في فهمه وهذا لوجود ملحق يوضح في المحاسب كل غموض وكل تفسير على العمليات التي ذكرها في القوائم المالية ، بالإضافة إلى أشكال القوائم المالية البسيطة والمتميزة بالشفافية والوضوح والإفصاح ، كل هذه الخصائص مما لا شك فيه أنها تساهم في فعالية عملية المراجعة وتحسينها ، حيث أكد 60% من

العينة على صحة العبارة أما البقية فمنهم من إلتزم الحياد بنسبة 25% ومنهم من عارض العبارة بنسبة 15%.

9. **الخيار الجزائري القاضي بتبني النظام المحاسبي المالي أثر بشكل مباشر على المراجعة الخارجية في جانبها القانوني والتنظيمي** : أجاب 62,5% من العينة بنعم على العبارة مما يدلى عل تأثر المراجعة في الجزائر بالإصلاح المحاسبي الذي نتج عنه تبني نظام محاسبي مالي ، هذا الأخير أثر على المهنة في شقها القانوني والتنظيمي حيث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي قامت الوزارة بإصدار قانون جديد للمهنة 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، كما تعدى التأثير ليمس تنظيم المهنة وهيكلها حيث قسمت إلى ثلاث منظمات مهنية إسقلت فيها كل مهنة على الأخرى فأنشأ مصف وطني لخبراء المحاسبة وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية لمحاسبين معتمدين، كما عبر 27,5% عن رأيهم المحايد و 10% كانت إجاباتهم بـ لا لأسباب أخرى.

10. **إمكانية تبني معايير للمراجعة الدولية مستقبلا سيؤثر على المهنة في شقها المتعلق بالمعايير والقواعد العامة الواجب إتباعها في المهنة:** عبر 72,5% عن رأيهم الموافق للعبارة مما يدل أولا على إطلاع المراجع الجزائري على معايير المراجعة الدولية وعلى قناعته بأن تبنيها سيؤثر على المهنة وذلك عن طريق إتباع القواعد العامة ومعايير المراجعة الدولية والإنتقال بالمهنة من المعايير والقواعد الوطنية إلى دولية ، أما باقي أفراد العينة أجابوا بـ لا بنسبة 12,5% و 15% برأي محايد .

11. **النظام المحاسبي المالي مأخوذ من التشريع الفرنسي " المخطط المحاسبي العام "PCG** ": يتفق 26 فرد من العينة وبنسبة 65% على أن النظام المحاسبي المالي الجزائري مأخوذ من التشريع الفرنسي بنسبة كبيرة الأمر الذي يعكس عجز المجلس الوطني للمحاسبة في إصلاح المنظومة المحاسبية ، حيث إكتفى بجلب مخطط محاسبي فرنسي وطبقه على أرض الواقع ، أما 12,5% من العينة كان لهم رأي محايد و22,5% عارض العبارة بحجة أن النظام المحاسبي المالي ليس مأخوذ من فرنسا .

12. **ممارسة النظام المحاسبي المالي كنظام إعلام آلي يقتضي ضرورة إستخدام أنظمة الاعلام الآلي في عملية المراجعة من طرف محافظي الحسابات والخبراء** : إن التطور الكبير الذي يشهده العالم في عدة مجالات ومن أبرزها تكنولوجيات الإعلام الآلي التي أصبحت متطورة جدا ،بالإضافة إلى إصدار الدولة مرسوم يقتضي مسك المحاسبة بأنظمة الإعلام الآلي، لذا يجب على المراجع استخدام تكنولوجيات الإعلام الآلي في عملية المراجعة وخاصة إذا تعلق الأمر بمراجعة بيانات مالية محاسبية في الحاسب الآلي ،حيث أجاب 62,5% بـ نعم على العبارة ،أما 30% منهم اكتفى برأي محايد ، و 7,5% عبر عن رأيه بالإجابة على العبارة بـ لا.

13. التدقيق المالي في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يرتقى إلى مستوى دولي: بالرغم من إصلاح المنظومة المحاسبية وتبني النظام المحاسبي المالي ، بقي التدقيق المالي بعيد على المستوى الدولي ، وهذا راجع إلى عدم تبني معايير المراجعة الدولية حتى الأن في حين أغلب الدول أصبحت تطبع المعايير الدولية في بيئتها ، ونذكر على سبيل المثال الأردن الرائدة عربيا في تطبيق المعايير الدولية للمراجعة وأكبر دليل على ذلك مجموعة طلال أبو غزالة التي تعمل في مجال المحاسبة والمراجعة منذ عام 1972 ، بالإضافة إلى مصر وتونس ، حيث أجاب بنعم أغلبية أفراد العينة بنسبة 75% ، بينما إكتفى 12,5% برأي محايد ، و12,5% معارض للعبارة .

من كل ما سبق من تحليل وتعليق حول إجابات أفراد العينة من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ، يتضح أن إتجاه المحور بأغلبة موافقة على عبارته التي طرحت لإلتماس واقع المراجعة المالية والنظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى بعض العبارات حول الواقع الدولي ومعايير المراجعة الدولية .

وفي ما يلي جدول يوضح كل من الوسيط والإنحراف المعياري والعبارات المحور الثاني ، علما أنه تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي spss v19 في إخراج بيانات الجدول.(أنظر الملق02)

جدول رقم (14): جدول يوظح الأنحراف المعياري والوسيط الحسابي لإجابات المحور الثاني .

العبارات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
الوسيط	1,38	1,45	1,58	1,40	1,48	1,55	1,73	1,80	1,68	1,85	1,27	1,33	1,25
الإنحراف المعياري	0,439	0,501	0,450	0,768	0,694	0,757	0,700	0,632	0,594	0,530	0,591	0,577	0,506

المصدر : إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss. v19 .

يوضح الجدول السابق الوسيط الحسابي لإجابات المحور الثاني للدراسة ، والإنحراف المعياري

المطلب الثالث : دراسة تحليلية لقانون مهنة المراجعة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة

يتضمن المحور الثالث من إستمارة الإستبيان والمتعلق بواقع قانون مهنة المراجعة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة المتضمنة النظام المحاسبي المالي الجديد ، حيث تم طرح مجموعة من العبارات على العينة المقصودة (1–10) ، والتي تهدف إلى دراسة واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، وما علاقة هذا الأخير في إصدار قانون جديد للمهنة 10–01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، وما مدى توافق هذا القانون مع البيئة الحالية للمراجعة في الجزائر ، حيث كانت أغلب إجابات العينة على عبارات المحور بنعم بإستثناء العبارتين 4–5 كان للعينة رأي أخر فيهما ، وفي ما يلي شكل رقم (07) والجدول رقم (14) يوضح نتائج إجابات العينة على عبارات المحور الثالث للاستبيان .

جدول رقم (15) : يوضح تكرارات ونسب إجابات العينة على عبارات المحور الثالث.

العبارات	موافق	محايد	لا	الاتجاه	المنوال
	التكرار	التكرار	التكرار		Mode
	النسبة%	النسبة%	النسبة%		
1.تخلي الوزارة الوصية على القانون 91-08 المنظم للمهنة ناجم عن عدم ملائمته للواقع الحالي للمهنة وبيئتها .	19	16	5	نعم	1
	47,5	40	12,5		
2.ضعف التأهيل والتكوين والأداء في تطبيق وممارسة SCF كان سببا في إعادة هيكلة المهنة وتنظيمها ، وظهور القانون 10-01 المنظم للمهنة .	22	11	7	نعم	1
	55	27,5	17,5		
3.تبني النظام المحاسبي المالي كان سببا مباشرا في إصدار قانون جديد للمهنة 10-01.	25	8	7	نعم	1
	62,5	20	17,5		
4.يتوافق القانون 10-01 مع البيئة المهنية الحالية	16	20	4	محايد	2
	40	50	10		
5.انقسام مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد عن بعضها ، كل في منظمة خاصة به يضعف من قوة المهنة وهيبتها .	17	5	18	لا	3
	42,5	12,5	45		
6.يفتح القانون 10-01 مجالا لممارسة المهنة من طرف مكاتب الخبرة الأجنبية في الجزائر	18	12	10	نعم	1
	45	30	25		
7.تحويل السلطة المشرفة على المجلس الوطني للمحاسبة من رئاسة الجمهورية إلى وزارة المالية يحد من حريتها .	21	14	5	نعم	1
	52,5	35	12,5		
8.القانون 10-01 يهتم بجـــــودة خدمات مهنة المراجعة	20	15	5	نعم	1
	50	37,5	12,5		
9.شروط التسجيل والالتحاق بالمهنة حسب القانون الجديد وإنشاء معاهد تكوينية تابعة لوزارة المالية لمنح الاعتماد تساهم في رفع كفاءات ومؤهلات المراجعين .	31	5	4	نعم	1
	77,5	12,5	10		
10.ما تضمنه القانون 10-01 في كيفيات الالتحاق والتسجيل في المعاهد التابعة لوزارة المالية لا يزال حبر على ورق فقط ، ولا وجود لها في أرض الواقع حتى الان	27	11	2	نعم	1
	67,5	27,5	5		

المصدر : من اعداد الطالب إعتمادا على استمارات الاستبيان وبرنامج spss.

الشكل رقم (09) : نتائج عملية الاستقصاء التي أجريت على أفراد العينة للمحور الثالث.

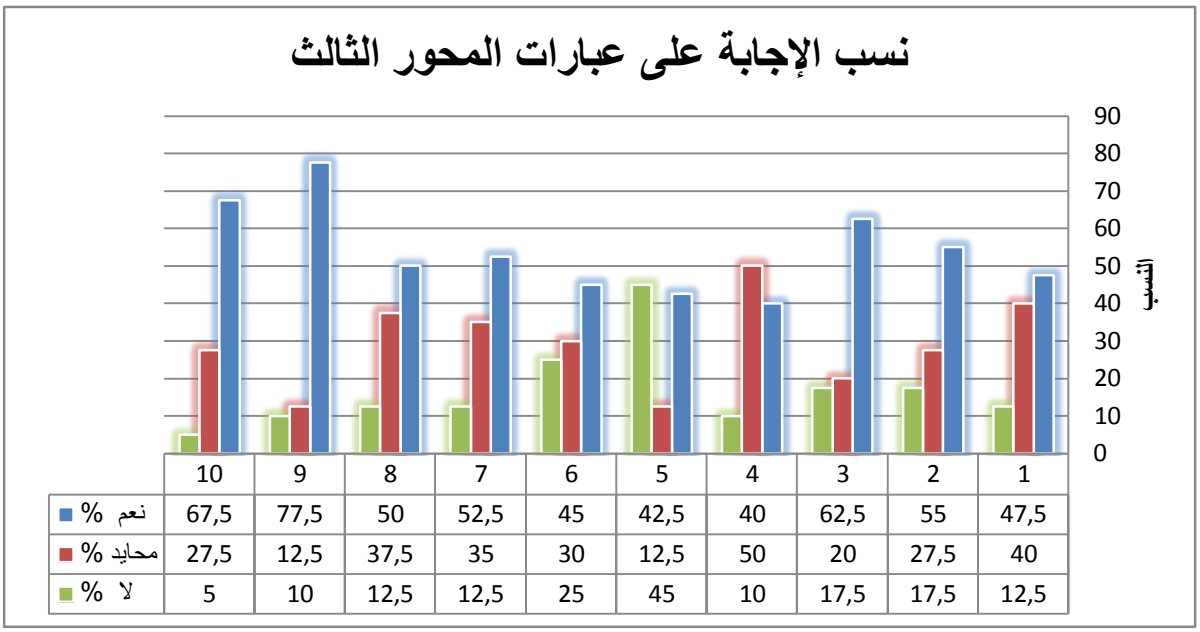

	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
نعم %	67,5	77,5	50	52,5	45	42,5	40	62,5	55	47,5
محايد %	27,5	12,5	37,5	35	30	12,5	50	20	27,5	40
لا %	5	10	12,5	12,5	25	45	10	17,5	17,5	12,5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إستمارات الاستبيان .

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه يتضح أن أغلب إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث ، لقيت قبولا بنسبة كبيرة ويتضح ذلك في إحتواء الإجابات بنعم على أكبر النسب وأكبر عدد من الأفراد المستجوبين ، في حين إلتزم أفراد العينة الحياد في العبارة رقم 4، و لا في العبارة رقم 5 ، وفي ما يلي تحليل وتعليق على إجابات عبارات المحور الثالث :

1. **تخلي الوزارة الوصية على القانون 91-08 المنظم للمهنة ناجم عن عدم ملائمته للواقع الحالي للمهنة وبيئتها:** عبر أفراد العينة عن رأيهم الموافق بنسبة 47,5% أي 19 فردا مما يعنى أن القانون 91-08 تم تعديله بالقانون الجديد نظرا لعدم توافق هذا الأخير مع البيئة الحالية , اما 40% من العينة كان رأيهم محاد حيال العبارة ، فيما أجاب بـ لا باقي أفراد العينة بنسبة 12,5% ، ومنه ننستنتج أن العينة أرائها متضاربة حول أسباب تعديل قانون المهنة .

2. **ضعف التأهيل والتكوين والأداء في تطبيق وممارسة SCF كان سببا في إعادة هيكلة المهنة وتنظيمها ، وظهور القانون 10-01 المنظم للمهنة** : أكد أغلب أفراد العينة بنسبة 55% على ضعف التأهيل والتكوين لدى المراجعين خاصة بعد تبني النظام المحاسبي المالي وما تبعه من تعقيدات في التطبيق على أرض الواقع ، يعتبر سببا في تعديل قانون المهنة وإصدار القانون 10-01 ، كما اكتفى بالحياد 27,5% من أفراد العينة ، و عبر 12,5% على وجود أسباب أخرى غير هذا السبب.

3. **تبني النظام المحاسبي المالي كان سببا مباشرا في إصدار قانون جديد للمهنة 10-01** : عبر 62,5% عن رأيهم الموافق للعبارة ، حيث تزامن إصدار القانون 10-01 مع تطبيق النظام المحاسبي المالي ، لذا يعتقد

الأغلبية أن النظام المحاسبي هو سبب في اصدار القانون الجديد للمهنة ، بينما إكتفى 20% منهم برأي محايد أما 17,5% أجاب بـ لا مما يعني أن هناك أسباب أخرى غير هذا السبب .

4. يتوافق القانون 10-01 مع البيئة المهنية الحالية : يعتبر تعديل قانون المهنة خطوة جيدة في مسار عملية تطوير مهنة المراجعة في الجزائر، حيث يعتبر نسبة معتبرة تقدر بـ 40% من العينة أن القانون الجديد المنظم لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد يتوافق مع البيئة الحالية للمراجعة في الجزائر ، بينما إكتفى غالبية أفراد العينة بنسبة 50% بالإجابة المحايدة مما يعكس عدم وجود إختلاف جوهري يمكن تميزه حسب رأيهم ، أما 10% من العينة كان لهم رأي معارض.

5. انقسام مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد عن بعضها ، كل في منظمة خاصة به يضعف من قوة المهنة وهيبتها : جاء القانون الجديد 10-01 المنظم للمهنة بتقسيم جديد حيث قسم المهن إلى ثلاث هيئات مستقلة عن بعضها البعض ، مصف وطني للخبراء وغرفة وطنية للمحافظين و منظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، حيث نفى أغلب أفراد العينة بنسبة 45% أن الانقسام لا يضعف من قوة المهنة وهيبتها ، وبنسبة أقل 42,5% يعتبر التقسيم يضعف من قوة المهنة ، أما 12,5% منهم عبر عن رأي محايد على العبارة .

6. يفتح القانون 10-01 مجالا لممارسة المهنة من طرف مكاتب الخبرة الأجنبية في الجزائر: يعتبر 45% من العينة أن القانون 10-01 يسمح للشركات والمكاتب الأجنبية بممارسة المهنة المراجعة في الجزائر ، الأمر الذي أثار إستياء أصحاب المهنة ولذلك لأن المكاتب الأجنبية تشكل خطورة عليهم نظرا لقوتها وخبرتها في مجال التدقيق ، كما أجاب 12 فرد من العينة وبنسبة 30% براي محايد ، أما 10% منهم كان لهم راي معارض للعبارة .

7. تحويل السلطة المشرفة على المجلس الوطني للمحاسبة من رئاسة الجمهورية إلى وزارة المالية يحد من حريتها : تضمن القانون 10-01 تحويل السلطة المشرفة على المجلس الوطني للمحاسبة من رئاسة الجمهورية إلى وزارة المالية ، حيث أيد بنسبة 52,5% من العينة العبارة ويعتبرون أن هذا التحول يحد من حرية المجلس الذي أصبح تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية كما عبر 35% من العينة براي محايد ، أما 12,5% منهم كان لهم راي معارض للعبارة معتبرين أن هذا التحول لا يحد من حرية المجلس وصلاحيته.

القانون 10-01 يهتم بجــودة خدمات مهنة المراجعة : يعتبر نصف أفراد العينة وبنسبة 50% أن القانون الجديد تطرق لجانب جودة المراجعة وهذه خطوة جيدة ، أما 37,5% منهم لهم رأي محايد عن العبارة ، فيما اكتفى 12,5% بالإجابة بـ لا عن العبارة مما يعكس حسب رأيهم عدم إهتمام القانون بجودة خدمات مهنة المراجعة .

8.شروط التسجيل والالتحاق بالمهنة حسب القانون الجديد وإنشاء معاهد تكوينية تابعة لوزارة المالية لمنح الاعتماد تساهم في رفع كفاءات ومؤهلات المراجعين : تعتبر هذه العبارة أكبر عبارة حظيت بنسبة قبول كبيرة ، حيث يتوافق 77,5% أي 31 فردا من العينة على أن الشروط الجدية للإتحاق بالمهنة عبر معاهد وزارة المالية ، تساهم في رفع كفاءات ومؤهلات المراجعين ، وهذا راجع لقوة التكوين والتأهيل الذي يتلقاه الدارس في المعاهد ، فيما إعتبر10% من العينة أن هذه المعاهد لا تساهم في رفع كفاءات المراجع ، بينما إكتفى 12,5% برأي محايد على العبارة .

9. ما تضمنه القانون 10-01 في كيفيات الإلتحاق والتسجيل في المعاهد التابعة لوزارة المالية لا يزال حبر على ورق فقط ، ولا وجود لها في أرض الواقع حتى الان : رغم إتفاق غالبة أفراد العينة على أن للمعاهد دور كبير في تحسب جودة المراجعة عن طريق تأهيل وتكوين المراجعين إلا أن هذه الشروط لازالت حبر على ورق ولا وجود لها على أرض الواقع حتى الأن وهذا بتأيد غالبية أفراد العينة بنسبة 67,5% ، فمنذ تطبيق القانون الجديد وتحديد شروط الإلتحاق الجديدة لم نسمع بوجود إعلان يتضمن إجراء مسابقة للإتحاف بمعاهد وزارة المالية التي تمنح الاعتماد لممارسة المهنة حتى الأن ، ويبقى الغموض في أسباب تأخر، كما عبر 27,5 % من العيينة على رأيهم المحايد للعبارة ، بينما نفى 5% من العينة، ولم يتوافقوا معها .

وفي ما يلي جدول يوضح كل من الوسيط والإنحراف المعياري لإجابات المحور الثالث

جدول رقم (16): جدول يوظح الأنحراف المعياري والوسيط الحسابي لإجابات المحور الثاني .

العبارة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الوسيط	1,65	1,63	1,55	1,70	2,03	1,80	1,60	1,63	1,33	1,38
الإنحراف المعياري	0,700	0,774	0,783	0,648	0,947	0,823	0,709	0,705	0,656	0,586

المصدر : إعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss. v19 .

خاتمة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل والمتضمن الدراسة الميدانية ، الوقوف على واقع المراجعة المالية في الجزائر ومدى تأثرها بالنظام المحاسبي المالي الجديد الذي تبنته الجزائر وطبقته سنة 2010 من وجهت نظر عينة الدراسة والمتمثلة في خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والإجابات المقدمة من طرفهم وبعد تحليلها تحليل نتائج الاستبيان باستخدام أدوات التحليل الإحصائي المتمثلة في التكرار، المتوسط الحسابي ، المنوال وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

أما ما يمكن استخلاصه من نتائج الدراسة الميدانية فينحصر في الأتي:

من خلال عبارات المحور الأول يتضح وجود إطار نظري موحد للمراجعة المالية في الجزائر من مفهوم وأهداف ، وتوافق بالأغلبية على أن المراجعة المالية تكمن فعاليتها في إستقلالية المراجع على المؤسسة بالإظافة إلى أنها تسعى إلى كسب ثقة مستخدمي نتائجها ، كما لاحظنا من خلال عينة الدراسة وجود توافق في الرأي حول النظام المحاسبي المالي وقوائمه المالية مؤكدين أنها تساهم في تحسين عملية المراجعة وتكشف الصورة الصادقة وحقيقة المركز المالي للمؤسسة .

كما إستنتجنا من المحور الثاني من قائمة الاستقصاء والمتعلق بواقع المراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي أن هذا الأخير يتلاءم مع البيئة الحالية لمهنة المراجعة والمحاسبة أ إضافة إلى أنه يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية مما يعكس إقتراب تبني معايير المراجعة الدولية ، كما استنتجنا أن النظام المحاسبي المالي نسخة من التشريع الفرنسي ، ويعتبر غالبية أفراد العينة ان التدقيق المالي لازال بعيد على المستوى الدولي مما يعكس وجود نقائص حتى الان.

ومن خلال المحور الأخير من الدراسة يمكن إستنتاج أن النظام المحاسبي المالي كان سببا في إصدار قانون جديد للمهنة 10-01 رغم أن هذا الأخير يفتح مجال لممارسة المهنة من طرف المكاتب الأجنبية ، كما أنه أكثر صرامة وحرصا على رفع كفاءات ومؤهلات المراجعين وذلك عن طرق ضبط شروط إلتحاق صارمة وإنشاء معاهد تكوينية متخصصة .

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لموضوع مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد، ومعالجة إشكالية الموضوع والتي تدور حول أثر تبني النظام المحاسبي المالي على فعالية المراجعة المالية، حاولنا قدر الإمكان تقديم معالجة تعبر عن الواقع الحالي لمهنة المراجعة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة، حيث إقتضى الإجابة على الإشكالية ثلاث فصول، اثنين منهم لدراسة الجانب النظري للمراجعة المالية والنظام المحاسبي المالي وأثره على فعالية المراجعة المالية وقانون المهنة، والفصل الثالث دراسة ميدانية لإسقاط الجانب النظري على الواقع الحالي، حيث تم إعداد إستمارة إستبيان مكونة من ثلاث محاور أساسية والذي وجه لعينة مكونة من خبراء محاسبة ومحافظي، ما يضفي الصدق والشفافية على الدراسة وصحة النتائج المتوصل إلها .

إن تبني المشرع الجزائري للنظام المحاسبي المالي والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، كان له أثر كبير على مهنة المراجعة وهيكلها التنظيمي في الجزائر، كما ساهم النظام المحاسبي المالي في فعالية المراجعة المالية وذلك لما يحتويه من قوائم مالية تتسم بالشفافية والوضوح مما تسهل في عمل المراجع المالي وتوفر له وضعية مثلى لإبداء رأي سليم في أفضل الظروف والذي تحتاجه إدارة المؤسسة لبناء خطط إستراتيجية مستقبلية على ضوء رأي المراجع في الوضعية المالية للمؤسسة وحقيقة مركزها المالي .

نتائج إختبار الفرضيات

انطلاقاً من منهجية الدراسة المعتمدة لمعالجة إشكالية البحث و التي جمعت بين دراسة المعالم النظرية والواقع الحالي لمهنة المراجعة في الجزائر، توصل الطالب أثناء اختباره للفروض إلى النتائج التالية :

- بخصوص الفرضية الأولى المتمثلة في" **تعتبر المراجعة المالية فحص انتقادي يقوم به مهنى مستقل عن المؤسسة وتهدف إلى إبداء الرأي في القوائم المالية والكشف على الصورة الصادقة لنتائج السنة المالية**" فقد تحققت بوجود إقرار من غالبية المستجوبين في الدارسة الميدانية على مفهوم واحد للمراجعة المالية وأجمعوا على أنها فحص إنتقادي للقوائم المالية يقوم به مراجع خارجي عن المؤسسة بهدف إبداء رأي محايد عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يعكس عملية المراجعة الصورة الصادقة لنتائج السنة المالية وكل النشاطات الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة وهذا بتأييد نسبة كبيرة من أصحاب المهنة .

– بخصوص الفرضية الثانية المتمثلة في: **يتوقف نجاح المراجعة المالية في الجزائر على فهم المحددات والفروض النظرية التي تقوم عليها** فقد تحققت هذه الفرضية من خلال الدلالة الواضحة في الفصل الأول من الدراسة، حيث أن المراجعين الجزائريين يدركون أهم المحددات النظرية للمراجعة المالية، ولهم إحاطة علمية بها

من فروض ومعايير وأهداف، حيث تأكد الدراسة الميدانية صدق تحقق هذه الفرضية وذلك من خلال قدرة العينة على الإجابة و إبداء الرأي الايجابي حول مفاهيم المراجعة المالية وأهدافها ومدى قدرتها على مواكبة المستجدات الاقتصادية الدولية ومؤكدين على أن أهم شيء يدعم فعالية المراجعة المالية هو إستقلالية المراجع عن المؤسسة

– بخصوص الفرضية الثالثة المتمثلة في" **تبني النظام المحاسبي المالي ساهم في فعالية المراجعة المالية في الجزائر**" يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تبنته الجزائر عقب عملية إصلاح المنظومة المحاسبية ذا مرجعية محاسبية دولية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية حيث يتميز على سابقه بالبساطة في فهمه وهذا لوجود ملحق يوضح في المحاسب كل غموض وكل تفسير على العمليات التي ذكرها في القوائم المالية، بالإضافة إلى أشكال القوائم المالية البسيطة والمتميزة بالشفافية والوضوح والإفصاح، كل هذه الخصائص مما لا شك فيه أنها تساهم في فعالية عملية المراجعة المالية وتحسينها، وهذا ما أكده أغلبية أفراد العينة بالدراسة الميدانية .

– بخصوص الفرضية الرابعة المتمثلة في" **تأثرت مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر بإصلاح المنظومة المحاسبية** " تحققت هذه الفرضية حيث تأثرت مهنة المراجعة الخارجية بعملية إصلاح النظام المحاسبي المالي ويرجع ذلك للترابط الكبير بين المهنتين المحاسبة والمراجعة، فيكمن التأثير في الجانب التنظيمي والقانوني، حيث يعطي النظام المحاسبي المالي قوائم مالية بسيطة شكلا ومضمونا مما يسهل في عمل المراجع بالإضافة إلى الملاحق التي تفسر كل عملية في القوائم المالية، أما من حيث التعامل والممارسة، يختلف التعامل مع النظام المحاسبي المالي عن ممارسة المخطط المحاسبي الوطني

– بخصوص الفرضية الخامسة المتمثلة في "**يعتبر إصدار القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمعتمد نتيجة تبني النظام المحاسبي المالي** " فقد تحققت وذلك من خلال تأكيد المهنيين على أن النظام المحاسبي المالي يعد سببا في إعادة قانون مهنة المراجعة، وذلك لضعف تماشي القانون رقم 91-08 مع البيئة الحالية للمراجعة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة .

نتائج الدراسة

خلصت المعالجة النظرية والتطبيقية للموضوع على مجموعة من النتائج، يتمحور أهمها في الآتي :

– وجود مفهوم موحد للمراجعة المالية في الجزائر وتحديد إطار نظري لها ، إلا أنها لازلت تمارس من أجل إطار قانوني فقط، وضعف تماشيها مع المستجدات الإقتصادية الدولية، وهذا راجع لتأخر تبني معايير المراجعة الدولية على إثر توافق مع معايير المحاسبة الدولية .

- يشتمل واقع المراجعة المالية في الجزائر على مقدماتها، إذ تتمثل في جوانب محددّه للغاية، حيث منح القانون 10-01 للمراجعة إطار متكامل يتناولها من التعاقد والمباشرة للعملية إلى غاية الإنتهاء منها،، مما يجبر أصحاب القرار على ضرورة التفكير في إرساء هذا الإطار، خاصة عند إنخراط الجزائر في الفضاءات الدولية و تفعيل دور البورصة.

– تواجه الهياكل المسؤولة على المراجعة المالية في الجزئر عدة انتقادات إرتبط منها بالتأهيل للمراجعة في جوانبها العلمية والتطبيقية، وإرتبط الآخر بالجوانب المتعلقة بالتعليم للمراجعة في الجامعات، مما سمح بخلق التباعد بين المراجعة الوطنية على التى هي عليه في الدول المتقدمة .

– القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي أعطت نفسا جديداً للمراجع المالي الجزائري وهذا لما تتمتع به من شفافية وصدق إضافة إلى الملاحق التي تساعد المراجع في بداية عمله من نقطة متقدمة جدا خلافا لما كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني، بالتالي ساهم النظام المحاسبي المالي في فعالية المراجعة المالية .

– ممارسة النظام المحاسبي المالي وما صاحبه من تعقيدات في التطبيق وتأخر إصدار المذكرات المنهجية التي تساعد في فهمه، ألزم المهنين على إستخدام اجتهاداتهم و إستشارة خبراء المحاسبة في حل الصعوبات والمشاكل التي تواجههم، الأمر الذي يعد سلبيا، ويعكس وجود إختلالات في المنظومة المحاسبية .

– المراجعة الخارجية وفي ظل تبني النظام المحاسبي المالي لم تتأثر في شقها المتعلق بمنهجية مراجعة الحسابات المالية، بينما تأثرت في شقها المتمثل في الجانب القانوني والتنظيمي حيث أصدر قانون جديد للمهنة 10-01 كما تضمن القانون إعادة هيكلة المهنة .

– المراجع الجزائري له نظرة نسبية على معايير المراجعة والمحاسبة الدولية مما يعني تطلعه لتبنيها وممارستها في البيئة الجزائرية التي تعاني من تأخر في تبني معايير المراجعة الدولية، مع العلم أن نسبة معتبرة من الدول العربية والمجاورة تبنتها .

– يجمع أغلبية المهنيين على أن النظام المحاسبي المالي مأخوذ من التشريع الفرنسي " المخطط المحاسبي العام **PCG** "، هذه العملية تعتبر بصمة عار للمنظومة المحاسبية الجزائرية التي لم تستطع إعداد نظام محاسبي بالاعتماد على ذاتها ودن اللجوء إلى الانظمة الغربية .

– تضمن القانون 10-01 المنظم للمهنة شروط صارمة للالتحاق بمهنة محافظة الحسابات والخبرة المحاسبية، مما يساهم في رفع مؤهلات وكفاءات المراجع الجزائري ومستقبل المهنة عموما، إلا أن هذه الشروط لازالت حبرا على ورق في ظل تأخر مسابقات الإلتحاق بمعاهد وزارة المالية المختصة التي نص عليها القانون .

التوصيات

يعتبر الموضوع ذا خصوصية تتصف بالإقتراح والتعديل للجوانب النظرية والتطبيقية للمراجعة المالية في الجزائر، لهذا ينبغي أن نلخص أهم التوصيات و الإقتراحات التي وردت على الخصوص في المبحث الأخير من الفصل الخامس. نورد فيما يلي أهم التوصيات و الإقترحات :

– تحسين التعليم والتكوين المرتبط بالمراجع، من خلال اعتماد تدريس المناهج الدولية للمراجعة واعتماد سياسة التربصات فضلا على ضرورة إعادة تكوين محافظي الحسابات غير الحاملين للشهادات الجامعية؛

– ينبغي أن تراعى في إرساء إطار المراجعة المالية في الجزائر أهم التجارب الدولية وخاصة ما أوردته لجنة التطبيقات الدولية للمراجعة التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين وبعض تجارب الدول المتقدمة

– الخصائص النوعية التي تتمتع بها القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لا يعني خلوها من كل السلبيات لأن أي نظام محاسبي يحتمل حدوث أخطاء أو تجاوزات أو تلاعبات وبالتالي يجب أن تكون هناك رزانة و عقلانية وفهم جيد لطريقة عمل النظام ومراقبة محكمة للثغرات الممكن أن يحتويها خصوصاً مع حداثة التطبيق .

– فيما يتعلق بالقانون الجديد المنظم لمهنة المراجعة، نرجو أن يعمل على الفصل بين مهنة المراجعة و المحاسبة على مستوى المنظمات المهنية وهذا انطلاقاً من أهداف كل منهما، كما ننَوه إلى أن هذا القانون إن لم تتبعه الصرامة و الرقابة المحكمة في التطبيق وسداد لجميع الثغرات القانونية المحتمل التلاعب بها، فإن تأثيره سينعكس سلباً على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر، نظراً للإعداد للانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما ينتج عنه من اكتساح لمكاتب الخبرة الأجنبية للمحاسبة و المراجعة السوق الجزائرية، وهو ما يؤثر و بلا ريب على عمل أصحاب المهنة في الجزائر.

– ضرورة اعتماد معايير دولية للمراجعة التي تعتمد التفصيل كونها مؤطرة وموجهة لعمل المراجع أكثر من المعايير المتعارف عليها، وهذا على خلفية ما ينتظر أصحاب المهنة من مجهودات نتيجة تبنيها والعمل بقواعدها ورفع الكفاءات بما يتواءم معها .

أفاق الدارسة

تناولت هذه المذكرة طرحا يتعلق بواقع المراجعة المالية في الجزائر ومدى فعاليتها في ظل تبني النظام المحاسبي المالي الجديد، وأهم التأثيرات التي طرأت على المهنة بعد تطبيقه، حيث إختصت الدراسة بنوع من أنواع المراجعة مما يتيح أفاق لدراسة الأنواع الأخرى للمراجعة، كمراجعة العمليات، البيئية، فهي بذلك محل إهتمام ينبغي أن تحظى بالدراسة.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد عبده طارق عبد العظيم ، **الأصول العملية والعلمية للمراجعة**، مكتبة الجامعة ببنها، مصر، 2012.
2. أمين السيد أحمد لطفي ، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدول**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية, مصر, 2009.
3. بن ربيع حنيفة ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدوليةIAS/IFRS** ، الجزء الأول، الجزائر، 2010.
4. حسين دحدوح والقاضي حسين ، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الإطار النظري والإجراءات العملية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر، عمان، 2009.
5. خالد أمين, **علم تدقيق الحسابات**، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان، 1980.
6. خالد أمين, **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل، عمان، الأردن، 2000.
7. شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
8. طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود, **المراجعة وتدقيق الحسابات**، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون, الجزائر، 2003.
9. عبد الفتاح الصحن ، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
10. غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2006.
11. محمد بوتين ، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
12. محمد سمير الصبان ، الفيومي محمد، **المراجعة بين التنظير والتطبيق**، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
13. مفيد عبد اللاوي ، **النظام المحاسبي المالي الجديد**، مزوار للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.
14. معيار المراجعة الدولي 200، الهدف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية.

المذكرات:

1- صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة دكتوراه, (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004.

2- كمال زواق، **المراجعة الخارجية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير, (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.

3- مداني بن بلغيث، **أهمية أصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

الملتقيات العلمية:

1- سايج فايز، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات**، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

2- مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو NSCF**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي حول NSCF في ظل المعايير الدولية تجارب، تطبيقات وأفاق ، يومي 17-18 جانفي 2010.

3- ناصر مراد ، **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي** ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

المجلات:

1- مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد الأول، مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002.

2- مفيد عبد اللاوي وجميلة الجوزي، **الإجراءات المالية والعملية للمراجعة الخارجية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الخامس، 2012.

قوانين وتشريعات:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20 المؤرخة في 01 ماي1991.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 24 المؤرخة في في 15أفريل1996

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 32 المؤرخة في 04 مارس 1999.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 المؤرخة في 25 نوفمبر 2007.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42 المؤرخة في 11 جويلية2010 .

6- القانون التجاري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 715 مكرر6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

7- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008, المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن SCF.

8- القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008, المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.

9- القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008, المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

10- المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 1996/04/15, والمتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

11- المقرر المؤرخ في 1999/03/04, يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد.

12- تعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في29 أكتوبر2009، التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، نوفمبر2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1 - Instruction n°02 du 29 Octobre 2009 portant première application du système comptable financier 2010 .

2 - Le Dictionnaire Fiduciaire Comptable, Erik de la Villeguerin, 6eme édition, 1997.

3- Benoit-René Riviére, contrôle des comptes par le commissaire aux comptes à l'aide de l'analyse de données, revue francaise de comptabilité, N=°433, Paris, juin 2010.

4 - André Deyrieux, Le système d'information, nouvel outil de stratégie, Direction d'entreprise et DSI, Maxima, Paris, 2004.

5 - Guy Bénédict et René Keravel, Evaluation du contrôle interne, Foucher, Paris, 1990.

6- LIONEL collins & GERARD valin, Audit et control interne, aspects financiers, opération et Stratégiques, 4eme edition, Dalloze, paris France 1992.
7- sadi et La pratique du commissariat aux comptes en Algérie, SNC, 1993, Sadi.
8- BOULAHDOUR CHAKIB**,** Le commissaire aux comptes, legislation et actionnaires; in revue algiernne de comptabilité et audit, societe nationale de comptabilité n° 14, Alger 2eme trimestre 1997.
9- Raffegeau Jean et Audit et contrôle des compte, Pubi-union, paris,1979.

المواقع الالكترونية:

1- موضوع حول المراجعة، المتاح في الموقع الالكتروني،
http://www.acc4arab.com/acc/showthread، بتاريخ 29-03-2013 ، الساعة 21h30.

الملاحـــق

ملحق رقم 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـــعـة الـــــوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

سنة ثانية ماستر

تخصص : تدقيق محاسبي

إستمارة إستبيان

أضع بين أيديكم هذه الوثيقة والمتعلقة بإستبيان البحث في إطار إستكمال مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص **تدقيق محاسبي** تحت عنوان **مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي**.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الفعال للمراجعة المالية خاصة في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي والذي تخضع مخرجاته (القوائم المالية) إلى مراجعة قانونية إلزامية ، فأهمية الدراسة تكمن في إبراز طبيعة المراجعة المالية وفق القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والتحديات التي تواجه أصحاب المهنة من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ، مما يطرح إشكالية نجاعة وفعالية المراجعة المالية في ظل البيئة الجديدة ، ومدى تأثرها بهذا الإصلاح.

حيث قسم الاستبيان إلى:

أولا : معلومات عامة على عينة الدراسة .

ثانيا : معلومات حول مضمون الدراسة .

1. واقع المراجعة المالية في الجزائر
2. المراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد
3. قانون المهنة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة

و حتى نحقق الأهداف المرجوة من وراء هذه الدراسة، ألتمس منكم الإجابة على الأسئلة بصدق وموضوعية، علما أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شـاكرين لكـم تعاونكـم

الطالب / سعداني محمد البشير

السنة الجامعية 2013/2012

أولا : معلومات عامة على عينة الدراسة .

الرجاء وضع علامة ✖ في الخانات التي تتناسب وإجابتك :

الدرجة العلمية : **ليسانس** ☐ **ماجستير** ☐ **دكتوراه** ☐ **شهادة أخرى** ☐

التخصص العلمي : **محاسبة** ☐ **مالية** ☐ **تدقيق محاسبي** ☐ **تخصص** ☐

الوظيفة : **محافظ حسابات** ☐ **خبير محاسبي** ☐

الخبرة : **أقل من 5 سنوات** ☐ **من 5 إلى 10 سنوات** ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ **أكثر من 15 سنة** ☐

المحور الأول : واقع المراجعة المـالية في الجـزائر

رقم	محـتوى العـبارة	نعم	محايد	لا
1	المراجعة المالية هي فحص يقوم به مهني مستقل وخارجي عن المؤسسة من أجل التصريح برأي فني حول صحة ومصداقية الحسابات السنوية .			
2	تكمن فعالية المراجعة المالية في إستقلالية المراجع عن المؤسسة .			
3	تسعى المراجعة المالية إلى كسب ثقة مستخدمي القوائم المالية التي تنشرها الوحدة محل المراجعة .			
4	تهدف المراجعة المالية إلى المصادقة على الحسابات السنوية للمؤسسة .			
5	أشكال القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد أدق من سابقتها وفق المخطط المحاسبي الوطني ، وبالتالي عملية مراجعتها تكون أفضل.			
6	يكمن الإختلاف بين المراجعة المالية والمراجعة الداخلية في الاستقلالية فقط .			
7	يسعى المراجع الخارجي إلى تحقيق هدفه وهو المصادقة على القوائم المالية في إطار المراجعة المالية .			
8	تكشف المراجعة المالية عن الصورة الصادقة لنتيجة العمليات المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية .			
9	تكتسب المراجعة المالية قوتها من ناحية الإلزامية القانونية لها على المؤسسات .			
10	تتكيف المراجعة المالية في الجزائر مع المستجدات الإقتصادية الدولية .			

المحور الثاني : المراجعة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

رقم	محـتوى العـبارة	نعم	محايد	لا
1	التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في 2010/01/01 تعتبر مفيدة لتطوير مهنة المراجعة والمحاسبة .			
2	تتمتع القوائم المالية حسب SCF بقابلية الفهم والبساطة ، مما تسهل في عمل المراجع المالي ، وبالتالي يمكن الإعتماد عليها في مختلف القرارات .			
3	يعتبر الإنتقال من PCN إلى SCF إستجابة إلى متطلبات المناخ الإقتصادي الجديد (إعادة تنشيط البورصة ، الخوصصة ، زيادة الاستثمارات ، الإصلاح الاقتصادي)			
4	خطوات و إجراءات مراجعة الحسابات المالية لم تتأثر بعد تطبيق SCF .			
5	الصعوبات التي تواجهك في عملية المراجعة المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي تحل عن طريق الإجتهاد الشخصي وبالرجوع إلى إستشارة خبراء المحاسبة .			
6	أوكلت مهمة إصلاح المنظومة المحاسبية للمجلس الوطني للمحاسبة دون مشاركة المهنيين .			
7	المراجعة الخارجية لن تتأثر بالجوانب المتعلقة بالمنهجية العملية لإجراءات فحص الحسابات.			
8	ساهم النظام المحاسبي المالي في زيادة فعالية المراجعة المالية نظرا لمرجعيته الدولية و بساطته شكلا ومضمونا .			
9	الخيار الجزائري القاضي بتبني النظام المحاسبي المالي أثر بشكل مباشر على المراجعة الخارجية في جانبها القانوني والتنظيمي .			
10	إمكانية تبني معايير للمراجعة الدولية مستقبلا سيؤثر على المهنة في شقها المتعلق بالمعايير والقواعد العامة الواجب إتباعها في المهنة .			
11	النظام المحاسبي المالي مأخوذ من التشريع الفرنسي " المخطط المحاسبي العام **PCG** "			
12	ممارسة النظام المحاسبي المالي كنظام إعلام آلي يقتضي ضرورة إستخدام أنظمة الاعلام الآلي في عملية المراجعة من طرف محافظي الحسابات والخبراء .			
13	التدقيق المالي في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يرتقى إلى مستوى دولي.			

المحور الثالث : قانون المهنة في ظل المرجعية المحاسبية الجديدة

رقم	محـتوى العـبارة	نعم	محايد	لا
1	تخلي الوزارة الوصية على القانون 91-08 المنظم للمهنة ناجم عن عدم ملائمته للواقع الحالي للمهنة وبيئتها .			
2	ضعف التأهيل والتكوين والأداء في تطبيق وممارسة SCF كان سببا في إعادة هيكلة المهنة وتنظيمها ، وظهور القانون 10-01 المنظم للمهنة .			
3	تبني النظام المحاسبي المالي كان سببا مباشرا في إصدار قانون جديد للمهنة 10-01.			
4	يتوافق القانون 10-01 مع البيئة المهنية الحالية .			
5	إنقسام مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد عن بعضها ، كل في منظمة خاصة به يضعف من قوة المهنة وهيبتها .			
6	يفتح القانون 10-01 مجالا لممارسة المهنة من طرف مكاتب الخبرة الأجنبية في الجزائر			
7	تحويل السلطة المشرفة على المجلس الوطني للمحاسبة من رئاسة الجمهورية إلى وزارة المالية يحد من حريتها .			
8	القانون 10-01 يهتم بجـــــودة خدمات مهنة المراجعة			
9	شروط التسجيل والالتحاق بالمهنة حسب القانون الجديد وإنشاء معاهد تكوينية تابعة لوزارة المالية لمنح الاعتماد تساهم في رفع كفاءات ومؤهلات المراجعين .			
10	ما تضمنه القانون 10-01 في كيفيات الإلتحاق والتسجيل في المعاهد التابعة لوزارة المالية لا يزال حبر على ورق فقط ، ولا وجود لها في أرض الواقع حتى الان .			

الملحق رقم 02

Frequencies

Notes

	Output Created	13-juin-2013 19:23:09
	Comments	
Input	Data	C:\Users\pc\Documents\bachir spss.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
	Syntax	FREQUENCIES VARIABLES=diplom autredip sbic autrespi fonction Expérience R1 R2 R3 R4 R5 R6 R7 R8 R9 R10 RP1 Rp2 RP3 RP4 RP5 RP6 RP7 RP8 RP9 RP10 RP11 RP12 RP13 re1 re2 re3 re4 re5 re6 re7 re8 re9 re10 /STATISTICS=STDDEV VARIANCE MINIMUM MAXIMUM SEMEAN MEAN MEDIAN MODE /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00 00:00:00,078
	Elapsed Time	00 00:00:00,082

[DataSet1] C:\Users\pc\Documents\bachir spss.sav

Statistics

		diplom	autredip	sbic	autrespi	fonction	Expérience
N	Valid	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0
	Mean	1,53	,08	1,35	,08	1,15	2,08
	Std. Error of Mean	,113	,042	,084	,042	,057	,187
	Median	1,00	,00	1,00	,00	1,00	2,00
	Mode	1	0	1	0	1	1
	Std. Deviation	,716	,267	,533	,267	,362	1,185
	Variance	,512	,071	,285	,071	,131	1,404
	Minimum	1	0	1	0	1	1
	Maximum	3	1	3	1	2	4

Statistics

		R1	R2	R3	R4	R5	R6
N	Valid	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0
	Mean	,98	,90	,78	,93	,75	,93
	Std. Error of Mean	,025	,048	,076	,083	,086	,131
	Median	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	Mode	1	1	1	1	1	0
	Std. Deviation	,158	,304	,480	,526	,543	,829
	Variance	,025	,092	,230	,276	,295	,687
	Minimum	0	0	0	0	0	0
	Maximum	1	1	2	2	2	2

Statistics

		R7	R8	R9	R10	RP1	Rp2
N	Valid	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0
	Mean	,98	,80	,80	,85	,75	,83
	Std. Error of Mean	,098	,064	,082	,141	,069	,079
	Median	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	Mode	1	1	1	0	1	1
	Std. Deviation	,620	,405	,516	,893	,439	,501
	Variance	,384	,164	,267	,797	,192	,251
	Minimum	0	0	0	0	0	0
	Maximum	2	1	2	2	1	2

Statistics

		RP3	RP4	RP5	RP6	RP7	RP8
N	Valid	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0
	Mean	,95	,98	,93	,88	,65	,90
	Std. Error of Mean	,071	,121	,110	,120	,111	,100
	Median	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	Mode	1	1	1	1	0	1
	Std. Deviation	,450	,768	,694	,757	,700	,632
	Variance	,203	,589	,481	,574	,490	,400
	Minimum	0	0	0	0	0	0
	Maximum	2	2	2	2	2	2

Statistics

		RP9	RP10	RP11	RP12	RP13	re1
N	Valid	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0
	Mean	,83	,98	1,10	,78	1,00	,73
	Std. Error of Mean	,094	,084	,093	,091	,080	,107
	Median	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
	Mode	1	1	1	1	1	1
	Std. Deviation	,594	,530	,591	,577	,506	,679
	Variance	,353	,281	,349	,333	,256	,461
	Minimum	0	0	0	0	0	0
	Maximum	2	2	2	2	2	2

Statistics

		re2	re3	re4	re5	re6	re7
N	Valid	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0
	Mean	,90	,98	,60	1,33	,95	,78
	Std. Error of Mean	,106	,098	,106	,110	,118	,104
	Median	1,00	1,00	,50	1,00	1,00	1,00
	Mode	1	1	0	2	1	1
	Std. Deviation	,672	,620	,672	,694	,749	,660
	Variance	,451	,384	,451	,481	,562	,435
	Minimum	0	0	0	0	0	0
	Maximum	2	2	2	2	2	2

Statistics

		re8	re9	re10
N	Valid	40	40	40
	Missing	0	0	0
	Mean	,75	,98	,78
	Std. Error of Mean	,106	,076	,084
	Median	1,00	1,00	1,00
	Mode	1	1	1
	Std. Deviation	,670	,480	,530
	Variance	,449	,230	,281
	Minimum	0	0	0
	Maximum	2	2	2

تمت بحمد الله